

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص : تسيير المؤسسات
بعنوان:

سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية-

تحت إشراف الاستاذ الدكتور:

بن سعيد محمد

إعداد الطالب:

بن عبيزة دحو

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	أ.د. بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	بجامعة سيدي بلعباس	رئيسا
الأستاذ	أ.د. بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	بجامعة سيدي بلعباس	مشرفا
الأستاذ	د. يقور أحمد	أستاذ محاضر أ	بجامعة معسكر	مناقشا
الأستاذ	د. مباركي سمراء	أستاذة محاضرة أ	بجامعة سيدي بلعباس	مناقشا
الأستاذ	د. العربي غريسي	أستاذ محاضر أ	بجامعة معسكر	مناقشا
الأستاذ	د. جديدين لحسن	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

ملخص الدراسة

لقد برزت أهمية سعر الصرف كسياسة تساهم في تحريك وتطوير الاقتصاد الوطني في الجزائر بما لها من أثر بارز على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي ومحدداته وتأتي هذه الدراسة كمساهمة في إبراز مدى فعالية أنظمة أسعار الصرف على المتغيرات السابقة الذكر، لهذه الأسباب اهتمت الجزائر كغيرها من دول العالم النامية بنظام أسعار الصرف الذي شهد تحولا خاصة بعد التحول من نمط الاقتصاد الموجه الذي تميز بالتزام الجزائر بسياسة تثبيت أسعار الصرف الى الاقتصاد الحر واقتصاد السوق الذي تميز هو الآخر بالتحول الى الأنظمة الوسيطة وسعر الصرف العائم المدار فمن خلال الدراسات النظرية والتجريبية كلا النظامين لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر والدول النامية ولكن النظام الثابت لأسعار الصرف أكثر فاعلية في تحقيق نمو اقتصادي أعلى، كما خلصت الدراسة أنه لا يمكن الجزم أنا أي من هذين النظامين له آثار إيجابية على النمو في كل الظروف وفي كل الأحوال الاقتصادية بعبارة أخرى كل نظام اقتصادي في كل قطر له مميزات وخصائص تلزمه باختيار ما يناسبه من أنظمة الصرف الوسيطة أو الثابتة وليس هناك نظام يصلح لأي بلد وفي كل الظروف .

الكلمات المفتاحية :- سعر الصرف - النمو الاقتصادي - نظم الصرف - انظام لتعويم - نظام التثبيت

Résumé

Comme d'autres pays dans le monde, L'Algérie a procédé à des réformes structurelles touchant tous les domaines après sa transformation d'un système économique planifié à un système économique libre.

Par ailleurs cette étude procède a démontré l'impact du système de taux de change sur les différentes variables macro-économiques, L'étude a également conclu qu'on ne peut pas dire que l'un des deux systèmes (planifié ou libre) à des effets positifs sur la croissance , mais chaque système économique dans chaque pays présente des avantages et des caractéristiques qui lui fond besoin de choisir ce qui lui convient comme système de change fixe ou intermédiaire et il n'y a pas de bon système pour tous les pays dans toutes les circonstances.

Mots clefs: croissance, taux de change , Régime de change, régime de change flottant

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ
أَدْفَعُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ
فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ
كَانَهُ وِليُّ حَمِيمٍ ﴿٢٤﴾

إهداء

بصدق ووفاء أتقدم بشكر خاص الى من قاسمتني هموم انجاز واتقان

هذا العمل ، وواستني وسهرت معي زوجتي الغالية

الى من سهرت معي يشاكساني بالقلم وهما لا يدركان معنى القراءة

والكتابة وأيوب ويعقوب

الى حبيبي الغالي وبكري محمد يحي شرف الدين

الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

الى مشرفي الدكتور محمد بن سعيد الذي كثيرا ما حرص علي لإتمام

هذا العمل

إلى الأب الحنون الأستاذ أحمد يقور

الى الاحبة محمد جهل ، زين الدين

دحو بن عبيزة

أهدي ثمرة هذا العمل

شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ".

اتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الفاضل المشرف على هذه الأطروحة بن سعيد محمد الذي لم يبخل علينا بإرشاداته وتوجيهاته القيمة من اجل انجاز هذا العمل ، ،

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الى الأستاذ تشيكو فوزي الذي كان يحرص دائما على اتمام هذا العمل و إلى كل الزملاء في العمل .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنون	الرقم
	التشكرات	
	فهرس المحتويات	
	قائمة الجداول	
	قائمة الاشكال	
از	المقدمة العامة	
	الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف	
09	تمهيد	
11	المبحث الأول : مفاهيم سعر الصرف وقياسه	01
11	النظام النقدي العالمي النشأة والتطور	1-1
17	مفهوم سعر الصرف	2-1
18	تعريف سعر الصرف	1-2-1
19	صيفع سعر الصرف	3-1
19	سعر الصرف الاسمي	1-3-1
21	سعر الصرف الحقيقي	2-3-1
22	مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي	1-2-3-1
27	سعر الصرف التوازي	3-3-1
28	المبحث الثاني : أنماط سعر الصرف	02
31	تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت	1-1-2
29	نظام سعر الصرف الثابت	1-2
31	تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت	1-1-2
34	(سعر الصرف العائم) (المرن	2-2
40	تحديد سعر الصرف في النظام العائم	03-1
44	أنظمة الصرف الوسيطة	2-3
46	المبحث الثالث النظريات المفسرة لسعر الصرف	03
44	نظرية تعادل القوة الشرائية	1-3
46	صورة نظرية تعادل القوة الشرائية	1-3-3

فهرس المحتويات

46	النموذج المطلق لنظرية تعادل القوة الشرائية	1-1-3
48	النموذج النسبي لنظرية تعادل القوة الشرائية	2-1-3
50	PPA m : النموذج النقدي	3-1-3
55	نظرية كفاءة السوق	2-3
55	مفهوم نظرية كفاءة السوق	1-2-3
56	نظرية تعادل أسعار الفائدة	3-3
56	فروض نظرية أسعار الفائدة	1-3-3
57	تعادل أسعار الفائدة المغطاة	1-1-3-3
59	PTI non couvert : تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة :	2-1-3-3
59	نظرية الارصدة	4-3
60	نظرية مستوى الإنتاجية	5-3
60	المبحث الرابع : المؤشرات المعيارية لسعر الصرف وسياسات اسعار الصرف	04
61	FEER مؤشر	1-4
63	BEER مؤشر	2-4
64	BEER :الأهداف العامة ل	1-2-4
66	NATREX مؤشر	3-4
67	مبدأ تعادل القوة الشرائية	1-3-4
70	سياسات أسعار الصرف	4-4
70	مفهوم سياسة سعر الصرف	1-4-4
70	أهداف سياسة سعر الصرف	2-4-4
71	أدوات سياسة سعر الصرف	3-4-4
71	سياسة تخفيض قيمة العملة	1-3-4-4
80	استخدام سعر الفائدة	2-3-4-4
80	مراقبة الصرف	3-3-4-4
81	اقامة سعر صرف متعدد	4-3-4-4
82	خلاصة الفصل	

فهرس المحتويات

	الفصل الثاني : مفهوم ، محددات ، ونظريات النمو الاقتصادي	
84	تمهيد	
87	المبحث الأول : حول مفهوم النمو الاقتصادي	01
87	ما هية النمو الاقتصادي	1-1
89	بين النمو و التنمية الاقتصادية	2-1
92	محددات النمو الاقتصادي	3-1
93	الاستثمار المادي	1-3-1
93	العمالة و الإنتاجية	2-3-1
94	التقانة	3-3-1
94	رأس المال البشري	4-3-1
95	دور الدولة والسياسة الاقتصادية والمؤسسية	5-3-1
96	المبحث الثاني مقاييس النمو الاقتصادي	02
96	معايير الدخل	1-2
96	الدخل القومي الكلي	1-1-2
97	الدخل القومي الكلي المتوقع	2-1-2
97	معيار متوسط الدخل الفردي	3-1-2
97	معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي	4-1-2
98	المعايير الاجتماعية	2-2
98	معايير صحية	1-2-2
99	معايير تعليمية	2-2-2
99	معايير التغذية	3-2-2
99	معيار نوعية الحياة المادية	4-2-2
99	دليل التنمية البشرية	5-2-2
100	المعايير الهيكلية	3-2
100	مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المنتجة له	4-2

فهرس المحتويات

100	مصادر النمو الاقتصادي	1-4-2
100	التقدم التقني	1-1-4-2
101	رأس المال (Capital)	2-1-4-2
101	العمالة (عنصر العمل)	3-1-4-2
102	السياسات المتبعة للنمو الاقتصادي	2-4-2
102	المبحث الثالث : نظريات النمو الاقتصادي	03
102	نظريات النمو الاقتصادي ما قبل سولو Solow	1-3
107	نظرية النمو الخارجي (سولو Solow 1956)	2-3
108	عرض النموذج	1-2-3
108	فرضيات النموذج	2-2-3
109	تقديم النموذج	3-2-3
111	نقد النموذج	4-2-3
112	نظرية النمو الداخلي	3-3
112	نموذج AK	1-3-3
113	عرض النموذج	1-1-3-3
115	نموذج Lucas (1988)	2-3-3
115	عرض النموذج	1-2-3-3
117	نموذج رومر P.Romer (1990)	3-3-3
118	فرضيات النموذج	1-3-3-3
118	عرض النموذج	2-3-3-3
119	4 نموذج بارو "Barro" تراكم رأس المال العام (1992)	4-3-3
124	نقد نظرية النمو الداخلي	5-3-3
125	المبحث الرابع : فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه	04
125	فوائد النمو الاقتصادي	1-4
126	تكاليف النمو الاقتصادي	2-4
128	خلاصة الفصل الثاني	

فهرس المحتويات

	الفصل الثالث: المرجعيات النظرية للعلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي	
130	تمهيد	
131	المبحث الأول : العلاقة النظرية بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي	01
131	تاريخ سعر الصرف في الجزائر	1-1
133	الفترة الأولى ما قبل الاستقلال	1-1-1
134	الفترة الثانية 1962 إلى غاية 1973	2-1-1
139	الفترة الثالثة 1974 - 1994	3-1-1
142	مرحلة إصلاح نظام الصرف	1-3-1-1
148	المبحث الثاني : العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي	02
149	الدراسات التجريبية حول تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي	1-2
154	فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل سعر الصرف	2-2
155	التأثير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي	3-2
156	التأثير غير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي	4-2
156	الاستثمار	1-4-2
157	التضخم	2-4-2
159	أنظمة أسعار الصرف و تحويلات رؤوس الأموال وميزان المدفوعات	5-2
160	حركة رؤوس الأموال من طرف المهاجرين	1-5-2
166	قنوات تحويل المهاجرين	2-5-2
168	دراسة بيانية تحليلية لتحويلات المهاجرين	3-5-2
168	تطور التحويلات	1-3-5-2
169	تحويلات المهاجرين لدول شمال إفريقيا	2-3-5-2
170	تطور ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا	4-5-2
173	خلاصة الفصل الثالث	

فهرس المحتويات

	الفصل الرابع: تحليل وقياس العلاقة بين سياسة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر	
177	المبحث الأول الدراسات السابقة	1
177	الدراسات العربية والمحلية	1-1
184	الدراسات الاجنبية	2-1
197	المبحث الثاني مراحل تطور نظام أسعار الصرف في الجزائر	2
198	نظام أسعار الصرف في الفترة 1962-1986	1-2
198	نظام الصرف بالنسبة لعملة واحدة 1962-1973	1-1-2
200	نظام الصرف الثابت بالنسبة الى سلة من العملات 1974-1986	2-1-2
202	نظام صرف الدينار بعد 1986	1-2
206	المبحث الثالث : فحص وتحليل مدى مساهمة نظام الصرف على الأداء الاقتصادي في الجزائر	3
206	علاقة أنظمة الصرف بالنمو الاقتصادي	1-3
215	الاستثمار الاجنبي المباشر ونظام الصرف في الجزائر	2-3
219	التضخم ونظام الصرف في الجزائر	3-3
221	أثر سعر الصرف الثابت على التضخم	1-3-3
221	أثر سعر الصرف المرن على التضخم	2-3-3
223	السياسة النقدية ونظام الصرف	4-3
227	المبحث الرابع قياس العلاقة بين أنظمة الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي	4
229	نموذج ، المتغيرات ، والمنهج القياسي	1-4
229	النموذج ومتغيرات الدراسة	1-1-4
231	وصف متغيرات الدراسة	2-1-4
239	أهمية النموذج في الدراسة	3-1-4
241	اختبار الاستقرار والسببية للسلاسل الزمنية	2-4
241	اختبار استقرار السلاسل الزمنية	1-2-4
245	نتائج اختبار السببية	2-2-4
248	تقدير نموذج الانحدار	3-2-4

فهرس المحتويات

250	نتائج البواقى	3-4
250	التجانس والتباين	1-3-4
251	التوزيع الطبعى للبواقى	2-3-4
252	الاستقرار الهيكلى للنموذج	3-3-4
253	التفسير الاقصادى للنموذج	4-4
261	خلاصة الفصل الرابع	
263	الخاتمة العامة	
271	القائمة المراجع	
290	الملاحق	

قائمة الأنتيكال والجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
43	المقارنة بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن	01-1
92	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	01-2
107	<u>نظريات النمو الكلاسيكية</u>	02-2
123	<u>أهم نظريات النمو الداخلي Endogène</u>	03-2
133	الأراضي المستغلة والمغتصبة من الأوربيين في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية	01-3
141	رصيد الموازنة العامة في الفترة 1985 - 1989	02-3
141	تطور الناتج الداخلي في الفترة 1984-1990	03-3
143	تطور سعر صرف الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بين 1987م إلى 1999م	04-3
146	تخفيض قيمة الدينار خلال الفترة 1990-2011	05-3
151	الدراسات النظرية و التجريبية حول تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي	06-3
153-154	مردودية الاقتصاد الكلي لمختلف أنظمة أسعار الصرف	07-3
154	فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل أنظمة سعر الصرف (الحركية التامة لرؤوس الأموال)	08-3
158	أثر نظم الصرف على التضخم	09-3
165	نتائج بعض الدراسات حول اثر تحويل أموال المهاجرين على سعر الصرف	10-3
199	تطور سعر الصرف في الفترة 1960 - 1973	1-4
201	تطور سعر الصرف في الفترة 1974-1986	2-4
208	تطور النمو الاقتصادي وسعر الصرف للفترة 1970-1993	3-4
211	تطور النمو الاقتصادي وسعر الصرف للفترة 1994-2014	4-4
216	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 1970-1993	5-4
218	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 1994-2014	6-4
222	تطور التضخم في الجزائر 2000-2008	7-4
228	أهم الدراسات التجريبية لأثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي	8-4
242	اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية	9-4
246	نتائج اختبار السببية	10-4

فائمة الجداول

248	نتائج تقدير النموذج	11-4
250	التجانس والتباين في النموذج	12-4
258	قيمة صرف الدولار مع بعض العملات العربية لسنة 2016	13-4

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
25	سعر الصرف الحقيقي والإسمي خلال فترة 1985 / 2005	01-1
27	منحنى الطلب على الصرف الأجنبي	02-1
28	منحنى عرض الصرف الأجنبي	03-1
31	آلية تحديد سعر صرف العملة في نظم سعر الصرف الثابتة	04-1
33	تحديد سعر الصرف في ظل سياسة التثبيت	05-1
33	اليات سعر الصرف التوزائي	06-1
38	التعبان النقدي	07-1
40	آليات تحديد سعر الصرف في النظام العائم	08-1
47	العلاقة بين الأسعار النسبية وسعر الصرف	09-1
62	الشكل البياني ل FEER	10-1
77	منحنى J	11-1
79	المستوي المستجدي زحفه مع شريط لتخفيض قيمة العملة	12-1
101	مكانة تراكم رأس المال كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي	01-2
103	أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي	02-2
105	أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي	03-2
110	متغيرات نموذج سولو <i>Solow</i>	04-2
114	نموذج AK	05-2
132	تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1960 إلى 2014	01-3
167	جميع القنوات الرسمية الفاعلة في عملية التحويل	02-3
168	تطور تحويلات المهاجرين من سنة 1980 إلى سنة 2014 بالاعتماد على بيانات <i>cnuced</i>	03-3
169	تحويلات المهاجرين لشمال افريقيا	04-3
171	حركة ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا	05-3
199	تطور سعر الصرف الرسمي من سنة 1960-1973	1-4
202	تطور سعر الصرف الرسمي للفترة 1974-1986	2-4
205	تطور سعر الصرف الحقيقي والرسمي للفترة 1970-211	3-4

قائمة الأشكال

209	تطور نمو الناتج المحلي وسعر الصرف للفترة 1971-1993	4-4
212	تطور النمو الاقتصادي وسعر الصرف للفترة 1994-2014	5-4
214	تطور الناتج الداخلي والدخل الفردي للفترة 1990-1999	6-4
216	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 1970-1993	7-4
217	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر مع سعر الصرف من 1970-1993	8-4
218	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر مع سعر الصرف من 1994-2014	9-4
251	التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج	10-4
252	الاستقرا الهيكلي في النموذج	11-4

المقدمة العامة

المقدمة العامة

أضحى الاهتمام منصبا في الآونة الأخيرة في أدبيات الاقتصاد بدراسة الظواهر النقدية لِمَا لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في تحريك الآلة الاقتصادية نحو ما تصبوا إليه الحكومات من سياسات و في أولوياتها النمو والتنمية الاقتصادية قصد الوصول إلى هذه الأخيرة وبأقل التكاليف وهي من الأهداف الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي في المدى المتوسط والطويل بالنسبة للدول النامية ، ومن بين أهم المتغيرات التي يعطى لها اعتبار كبير ووزن في هام في صياغة السياسة الاقتصادية الملائمة للوصول إلى تلك الأهداف هو إعادة النظر في نمط سعر الصرف للعملة الوطنية مع ضرورة توخي الحذر نتيجة التعديلات المتكررة في سياسة سعر الصرف مما ينجر عنه نتائج غير مرغوبة على الجانب الاقتصادي وقيمة العملة الوطنية .

ونظرا لما لسعر الصرف من أهمية بالغة التأثير على بنية الاقتصاديات الوطنية حيث يظهر هذا الدور جليا في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الهامة - معدلات التضخم ، معدلات النمو ، معدلات البطالة ، وغيرها من المؤشرات الفاعلة في البنية الاقتصادية والتي تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية.

إن فكرة عملات الصرف تنطلق من عدم وجود عملة عالمية موحدة تعتمد عليها جميع الدول، خاصة وأن الذهب كعملة فقد تلك الصفة، مما تتطلب التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفقاً لسعر الصرف.

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول، سواء كان ذلك النشاط تجارياً أو استثمارياً، حيث يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية ، بسبب استخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي مثل الاستثمار، درجة الانفتاح على التجارة الدولية، التدفقات الرأسمالية وتطور القطاع المالي، كما أن عرض العملة المحلية يعتمد بالدرجة الأولى على السياسات النقدية للدولة ، فنظريا يفترض أنه كلما زاد المعروض من النقد لعملة ما كلما أدى ذلك

المقدمة العامة

لظروف شبيهة بظروف التضخم، ويؤدي هذا إلى انخفاض سعر العملة، والعكس صحيح. ولكن من المهم الإشارة إلى أن السياسات النقدية بوجه عام التي تتبعها الدولة يتوقف عليها الأثر النهائي لزيادة أو تخفيض المعروض من النقد على سعر صرف العملة.

ومن ناحية أخرى فإن تخفيض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات والتحويلات مما يحسن من وضع الحساب الجاري وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات الكلي في الدولة.

وفي هذا الشأن، فقد عرفت الدول النامية ومنذ بداية الثمانينات، معضلات كبيرة و مشاكل عويصة في موازين المدفوعات الخارجية وتوازنتها الكلية لأسباب عدة، أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول لتبلغ ذروتها مع بداية الثمانينات مما انعكس سلبا على المبادلات الدولية هذا الأمر أدى إلى تقلص من واردات الدول المصنعة بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة المستوردة من الدول النامية

وفي هذا الشأن فالجزائر عانت ولفترات طويلة من اختلالات في ميزان المدفوعات أدى إلى تدهور قيمة العملة الوطنية وتعدد سياسات أسعار الصرف مما انجر عنه آثار وخيمة على الأداء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام على المدى الطويل والقصير ، لذا كان لزاما على السلطات الرسمية ايجاد الآليات الفاعلة والناجعة من أجل المساعدة على ضمان استقرار أسعار الصرف بشكل يضمن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتفادي الوقوع في أزمات من شأنها المساس بوتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر .

لقد أثارت قضية اختيار سعر الصرف الملائم لاقتصاد ما جدلا واسعا بين المنظرين الاقتصاديين من جهة وصانعي السياسات الاقتصادية من جهة أخرى وهذا ما دفع معظم دول العالم إلى تبني الاتجاه نحو نظام التعويم كما أشار إليها صندوق النقد الدولي بظاهرة التفريغ .

وفي ظل التحرير المتزايد لرؤوس الأموال والسير الخيبي نحو التوجه الجديد لأنظمة الصرف الدولية تحاول معظم دول العالم إيجاد طريقة مثلى تلائم اقتصاداتها خاصة بعد انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي بعد الاستقلال إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر فكان من الواجب عليها إعادة النظر في نوع سياسة الصرف المنتهجة واختيار السياسة الملائمة لهذا الظرف ، كما أنه عليها الالتفات إلى الخصائص الجوهرية التي تميز الهيكل الاقتصادي للجزائر في هذه الفترة وأن كل تغير في سياسة سعر الصرف لابد أن يرافقه إعادة بناء المؤسسات التي تلائم هذا النوع أو ذلك من انواع الصرف الذي تفرضه البيئة الاقتصادية

في بداية الألفية الثالثة عان الاقتصاد الأمريكي مشاكل عديدة بعد انخفاض قيمة الدولار امام العملات الرئيسية في هذه الفترة وأمام هذا الوضع حاولت الإدارة الأمريكية إيجاد الحلول المناسبة لهذا الوضع الحرج مما جعل تخفيض قيمة الدولار أمرا مفتعلا أحيانا من طرف صناع القرار في أمريكا وبطبيعة الحال أثر هذا الوضع على الاقتصاد الوطني فمنذ مطلع سنة 2000 توالى الأحداث السياسية والاقتصادية مما انجر عنها تداعيات وخيمة على حركة أسعار المحروقات وتقلبات العملات هذا من جهة ، و من جهة ثانية فقد بلغت أسعار البترول مستويات قياسية فاقت 100 دولار أمريكي للبرميل وقد أدى هذا إلى مجبوحه مالية للدول المصدرة والجزائر خاصة ، إلا أن الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 أو ما سمي بأزمة السيولة أدت إلى تهاوي الأسعار إلى أدنى مستوياتها وفي المقابل شهد الدولار انخفاضا حادا مما أثر على الدول المنتجة والمصدرة للنفط والجزائر كغيرها من الدول ليست بمنأى عما يحدث في العالم من أزمات حيث تشكل المحروقات ما قيمته 98 % من مجموع صادراتها وكما هو معلوم فإن الصادرات تسعر بالدولار أما فاتورة الواردات فجلبها تأتي من أوروبا أي بالعملة الأوروبية الأورو وأمام هذه المفارقة الدولار الأمريكي في هبوط أمام قيمة الأورو أي التصدير بعملة منخفضة والاستيراد بعملة مرتفعة مما يؤدي إلى خسائر في فوارق العملات وانخفاض القوة الشرائية للعائدات النفطية¹ .

¹ بشير مصيطفي ، نهاية الريع الأزمة والحل ، منشورات جسور الجزائر 2015 ص -ص 18، 19

من خلال هذا لتقعيد للموضوع تتجلى لنا الاشكالية التالية :

إشكالية الدراسة :

إن وجود عملة وطنية قوية يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود اقتصاد قوي ذو أسس متينة ، وأساس كل عملية تنمية تحقيق معدلات نمو اقتصادي تخرج بالاقتصاد الوطني من مراحل الانعاش المتوالية والمتتالية إلى بر الأمان وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير سياسة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر على النمو الاقتصادي ؟

ومن خلال الاشكالية العامة يمكن حصر الموضوع في أسئلة فرعية كما يلي :

الأسئلة الفرعية :

- ماهي أهم السياسات المتعلقة بسعر الصرف وفق المدارس الاقتصادية ؟
- ماهي سياسات سعر الصرف المطبقة في الجزائر ؟
- كيف أثرت سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990 - 2016 ؟

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

فرضيات الدراسة :

$H_0 1$ لا تؤثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر .

$H_0 2$ لا يؤثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

H_0 3 لا يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر .

H_0 4 لا يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر .

H_0 5 لا يؤثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

H_0 6 لا يؤثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع

- يعود السبب الرئيسي لاختيار الموضوع لاهتمام الباحث بالمالية الدولية ومحاولة فهم أليات نظم الصرف والأثر المترتب على الأداء الاقتصادي ، ومحاولة اظهار دور سياسة سعر الصرف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال دراسة النظريات الاقتصادية التي يعتمدها الفكر الاقتصادي الحديث .

- محاولة ابراز مدى الدور الذي يمكن أن يؤديه تغيير أسعار الصرف على الاقتصاد الكلي والخسائر التي يمكن أن يتكبدها الاقتصاد من الصدمات المتأتية عن تغير هذا الاخير .

- الأزمات في أسعار النفط ومدى تأثيرها على الهيكل الاقتصادي عموما وعلى قيمة الدينار الجزائري على وجه الخصوص .

- الأهمية البالغة لسعر الصرف وإدارته من أجل رفع القدرة التنافسية للاقتصاد .

فالاختيار السليم لسياسة سعر الصرف لما يميز الاقتصاد الوطني من خصائص قد يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الوطني في المدين المتوسط والطويل .

عند دراستنا لموضوع سعر الصرف سوف نعلم المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي من أجل الإمام بالجوانب النظرية للموضوع وبعدها استخدام المنهج القياسي التجريبي في دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة العلاقات السببية بين سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

هيكل الدراسة

للإجابة عن الأسئلة المطروحة آنفا واختبار صحة الفرضيات قسمنا منهجيا موضع الدراسة إلى أربعة فصول في الفصل الأول من الدراسة تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف والاطر النظري لهذا الأخير أما الفصل الثاني من الدراسة شمل مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي معرجين على مختلف المدارس الاقتصادية ونظرتها إلى المفهوم النمو الاقتصادي، وكذا المحددات وطرق القياس ونماذج النمو ،أما الفصل الثالث من هذه الدراسة اهتم بدراسة المرجعيات النظرية والتجريبية للدراسة المتعلقة بأثر سياسات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي وكانت الدراسة دراسة وصفية تحليلية في هذا الفصل مع التطرق إلى أهم الدراسات السابقة ، أما الفصل الرابع فقد كان على شكل تحليل وقياس للعلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي مع الدراسة القياسية لأثر سياسات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي مع الدخال متغيرات تفسيرية أخرى في هذا النموذج القياسي الذي اعتمد على نموذج الانحدار في تقدير العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي .

الإطار المكاني للدراسة :

تركز الدراسة على الجزائر دون غيرها من الدول كون الدراسات السابقة معظمها ركز على دراسة الأثر الذي يمكن أن يحدثه نظام الصرف على النمو الاقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مجموعة من الدول كما سنلاحظ في الدراسات السابقة التي مرت بنا في هذه الدراسة .

الاطار الزمني للدراسة :

بالنسبة لهذه النقطة فقد تم تعديلها بسبب الدراسة القياسية من جهة وبسبب قلة البيانات والمشاهدات لأكثر من متغير من متغيرات الدراسة القياسية لفترة الدراسة كانت من المفروض أن تشمل منذ الاستقلال 1962 الى يومنا هذا 2016 حتى يتسنى لنا مقارنة مختلف الفترات وعقد مقارنات بينها وملاحظة مدى تأثير كل نظام صرف تم العمل به على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكن لتجنب النتائج غير الايجابية وغير الصحيحة اقتصاديا وإحصائيا اخترنا أن تكون فترة الدراسة من سنة 1990 الى سنة 2016 .

منهج الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية المطروحة محل البحث سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح الأطر النظرية ومختلف الأدبيات المتعلقة بكل من أسعار وسياسات ونظم الصرف من جهة و النمو الاقتصادي ونظرياته ومحدداته كما سنستعمل القياس الاقتصادي لرصد أثر سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج الانحدار لتحديد العلاقة بين سياسات أسعار الصرف والنمو الاقتصادي .

الفصل الأول

الفصل لأول : الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

بُعِيد نشوب الحرب العالمية الثانية بدأت الدول العظمى تفكر في انشاء نظام نقدي قوي يحكم التعاملات الدولية للتخلص من اللا استقرار الذي طبع نظام النقد العالمي بعد الحرب العالمية الأولى وما شهده الاقتصاد العالمي من كساد حُتم بأزمة مالية عصفت باقتصاديات العالم سنة 1929 ، وقد قررت في أعقاب ذلك الدول لتي فازت بالحرب العالمية الثانية الالتزام بمراجعة عامة لقواعد النظام النقدي وكان هذا في بريتن وودز بنيو هامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1944 وذلك بالاعتماد على تثبيت سعر الصرف واستعمال عملة الدولار عملة الولايات المتحدة الأمريكية كعملة دولية ، فالتجارة داخل القطر الواحد لا تطرح مشكلة تغير العملة أما التجارة الخارجية التي تتم بين أقطار متعددة تسودها أنظمة نقدية مختلفة بعملات ذات قيم مختلفة تطرح مشكلة تغير او استبدال العملات من أجل اتمام العمليات التجارية وهو ما يعرف بالصرف الأجنبي أو نظام الصرف وسعر الصرف ، ويخضع ذلك إلى أليات معينة من أجل التحكم في قيمة العملة الوطنية التي تمثل جزء من سيادة الأقطار وصورة تعكس صحة الاقتصاد الوطني ففوة العملة من قوة الاقتصاد .

ومن أجل الخوض في هذا الموضوع في هذا الفصل قمن بتقسم هذا الفصل إلى مباحث أربعة كالتالي:

- المبحث الأول : مفاهيم سعر الصرف وقياسه
- المبحث الثاني : أنماط سعر الصرف .
- المبحث الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف
- المبحث الرابع : المؤشرات المعيارية لسعر الصرف وسياسات أسعار الصرف

المبحث الأول : مفاهيم سعر الصرف وقياسه

1-1 النظام النقدي العالمي النشأة والتطور :

يشير معظم الاقتصاديين، الى ان وجود نظام نقدي دولي، يعد شرطا ضروريا لتمكين التجارة الدولية في النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة، فهو مجموعة القواعد والآليات والإجراءات، التي يمكن ان تتخذ، بتنظيم الأوضاع النقدية، الدولية بالشكل الذي يسهل ويكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف، ويسير العلاقات الاقتصادية الدولية عموما، ويساعد في نموها بصورة مطرده هنا دون ان ترتب على ذلك حدوث اضطرابات اقتصاديه داخل اعضاءه، وكأي نظام، يجب ان تتوفر فيه جملة من العناصر، يمكن ذكر ابرزها ¹.

1. وجود مؤسسات تنظيميه تتولى ادارة وتوجه هذا النظام النقدي الدولي.
2. وجود عمله تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالالتزامات الدولية (سواء أكان ذهب او عملات قابله للتحويل، او اصول تطرحها المؤسسات النقدية والتي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاص (SDR)
3. وجود آلية تكييف لموازن مدفوعات دول العالم.
4. وجود ترتيبات وإجراءات مؤسسيه يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزز عمليات التمويل الدولي.

وقد مر النظام النقدي بمراحل مختلفة، ولكل مرحله من مراحلها لها معطياتها وتأثيراتها الخاصة على صعيد الاقتصاد الدولي بأطرافه ومراكزه ، ولاشك ان مثل هذه العناصر التي يتطلبها عمل النظام،

¹ Alan C. Stockman " Choosing an exchange-rate system " Journal of Banking & Finance 23 (1999) www.elsevier.com/locate/econbase p 1495

تتكامل فيما بينها من اجل تسهيل او عرقلة عمل النظام تبعا لطبيعة هذه العناصر، ومدى فاعلية وكفاءة كل منها في ادائها لوظائفها..

"وما يلاحظ ان الحاجه الى وجود نظام نقدي دولي بدأت مع توسع المبادلات والعلاقات الاقتصادية الدولية، ومع التعدد الواسع للعملات، والتي ظهر معها عدم استقرار اسعار تحويل هذه العملات بعضها ازاء البعض الآخر، اي تقلبات اسعار صرف هذه العملات، اذ نشأت في اطار ذلك بعض الوسائل التي تستخدم على نطاق المعاملات الدولية ومنها الحوالات والكمبيالات، وبعض النظم المبسطة الأخرى التي يراد منها تسوية المدفوعات بين عدة اطراف دوليه... وظهرت اسواق تبادل العملات في القرنين السابع والثامن عشر "كسوق امستردام"، ثم تطورت هذه الأسواق، حتى اصبح "سوق لندن" اهم اسواق المال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك نظرا لتطور انكلترا اقتصاديا، بفعل الثورة الصناعية "في النصف الثاني من القرن الثامن عشر"، ثم امتدت الى فرنسا وألمانيا، ومن ثم الى امريكا، وكانت انكلترا هي الدولة الأكثر سيطرة على الاقتصاد العالمي "الإمبراطورية التي لا تغيب عن ارضها الشمس" وتعد قلب حركة المبادلات التجارية ومركزها، وهذا ما اعطى "سوق لندن" الأهمية، حتى الحرب العالمية الأولى، حيث كانت بريطانيا آنذاك المركز الأول للاقتصاد العالمي، لما لها من قوة اقتصادية وعسكريه في مستعمراتها التابعة لها، مما جعل "الجنيه الإسترليني" هو العملة القابلة للصرف ذهابا والمقبول في تسوية المعاملات الدولية التي تسودها قاعدة الذهب "Gold Standard" لتمثيل الوحدة النقدية الأساسية¹.

وفي عام 1870 انتشر النظام النقدي الذهبي ليشمل دول اخرى المانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1900، الذي اتسمت فيه جميع الدول تقريبا - تأخذ بقاعدة الذهب، باستثناء الصين

¹ M.Bassone, A.Bettone, « Problèmes monétaires internationaux », édition, Armand colin, 1998, p.48

والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة "Silver Standard" ، وبعض الدول تتبع النظام النقدي القائم على نظام المعدنين، اي "الذهب والفضة"، كما استخدمت بعض الدول لفترات محددة العملات الورقية غير القابلة للتحويل¹.

وخلاصة القول "ان اساس الذهب"، يعد - من الناحية النظرية - آليه لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول المتبادلة، وان نظام الذهب، هو الذي ساد بشكل كلي تماما خلال الفترة 1870- 1913 ، اي حتى الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط قيم عملات الدول بوزن معين منه بعد ان اوصى "المؤتمر النقدي الدولي الذي عقد في باريس عام 1876 بين عدد من الدول الأوروبية باستخدام نظام الذهب عالميا ، وقد يختلف الاقتصاديين على تقييم الفترة بتفسيرات نظريه، ومهما اختلفت الآراء في قابلية نظام الذهب على تحقيق التوسع في المبادلات والمعاملات وفي انتظامها واستقرارها، فأن ما يلاحظ هو ان الفترة التي ساد فيها هذا النظام، شهدت، استقرار اسعار الصرف دون تقلبات واضطرابات واسعة ، رغم ما يفسر او يعزى الى سيطرة بريطانيا على الاقتصاد البريطاني ودور الإسترليني المعزز لدور الذهب في المبادلات الدولية، اضافة الى استخدام النقود الائتمانية وارتفاع نسبتها في الإصدار النقدي خلال تلك الفترة².

وبعد اندلاع الحرب، العالمية الأولى، توقف العمل بقاعدة الذهب المتداول وأحل محله نظام السبائك الذهبية "رغبة منها في العودة الى حالة ما قبل الحرب، خصوصا بعد ان خيم على الاقتصاديات الصناعية مشكلة التضخم، وهكذا تغيرت الظروف المناسبة لبقاء نظام الذهب... وتناقصت الكميات

¹ Larbi Dohni, Canol Hainaut, « Les taux de change », édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004p.19.

² Alan C. Stockman " Choosing an exchange-rate system" Journal of Banking & Finance 23 (1999) www.elsevier.com/locate/econbase p 1496

الكافية منه للسيولة الدولية، مقابل تكديس مضطرد منه لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت اول دوله، تمكنت من العودة الى نظام الذهب عام 1919، بسبب وضعها المتقدم اقتصاديا وعدم تأثرها بآثار الحرب، وتزايد احتياطاتها الذهبية، اذ ان حصتها من الذهب تزايدت من 24% من الرصيد العالمي للذهب عام 1913 الى 44% عام 1923، اي انها حققت ارتفاعا كبيرا في حصتها من الذهب العالمي، تكاد تصل الى الضعف، وهذا ناجم عن تزايد صادراتها الى العالم الخارجي، وتحقيق فوائض في ميزان تعاملها التجاري معه، ويلاحظ ان الدول الصناعية ارادت العودة الى نظام الذهب تلافيا من حدوث اشكالات واضطرابات في المبادلات الدولية، غير انها اختلفت في الكيفية التي يتم فيها تحقيق هذه العودة ، خاصة بعد تراجع بعض الدول الصناعية ارسدها الذهبية لصالح زيادة رصيد الولايات المتحدة الأمريكية كما اشير لذلك ، وأن مجمل هذه الصعوبات، التي رافقت العمل بنظام الصرف بالذهب وما أفرزته الأزمة الاقتصادية التي ظهرت بدايتها، في عام 1929، حيث ظهرت البدايات في امريكا ثم انتقلت الى دول اوربيا، ومن ثم لبقية دول العالم، دفعت بالعديد من الدول الى فرض الرقابة على الصرف لمواجهة العجز في موازين المدفوعات، وبالذات الدول المصدرة للمواد الأولية، نظرا لأن الأزمة الاقتصادية وما رافقها من ايقاف التحويل الى ذهب وايقاف بيعه، والكساد الكبير الذي رافق الأزمة، ادى الى تناقص صادرات الدول النامية، نتيجة انخفاض الطلب عليها بسبب هذا الكساد الاقتصادي، وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات. وقد خرجت انكلترا عام 1929 عن قاعدة الذهب تبعتها الدول الأخرى ، وأن أزمة الثلاثينات وما نجم عنها من آثار، ذات ارتباط بالنظام النقدي الدولي واستمراره متمسا بوجود خمس مناطق نفوذ¹.

¹ Larbi Dohni, Canol Hainaut ، op-cit, p.21.

وكان من شروط قاعدة الذهب هو كما يقول (د. غازي صالح الطائي) ضمان صرف الأوراق النقدية على ما يقابلها من الذهب وبالعكس، وقد كان هناك ثلاثة انظمة نقدية تستند على قاعدة الذهب هي:

1. نظام الذهب المتداول

2. نظام السبائك الذهبية

3. نظام الصرف بالذهب

وبعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية، افرزت الظروف عوامل ومعطيات حثت على ضرورة العمل على انشاء نظام نقدي دولي جديد، يتم فيه تحقيق وحدة هذا النظام عالميا، وعقدت الدول المتحالفة في تموز من عام 1944 مؤتمرا دوليا في مدينة بريتون وودز "Bretton Woods" في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن (44) دولة، وعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة، قبل فترة قصيرة من انتهاء الحرب¹، وقد تركز اهتمام المؤتمر على بحث ومناقشة مشروعين احدهما تقدمت به بريطانيا، وعرف باسم مشروع او خطة هويت، وشاركت الدول الاشتراكية آنذاك كما شارك الاتحاد السوفيتي، وأنسحب منها، ولم ينضم الى الاتفاقيات التي خرج بها المؤتمر، بسبب الاختلاف على الأسس التي اعتمدت، المخالفة للأسس التي يعتمدها الاتحاد السوفيتي، هذا وقد عرف هذا النظام بنظام (بريتون وودز)، حيث اثبت هذا النظام فعالياته على الرقابة على العلاقات الاقتصادية والى تحقيق الأهداف المشتركة، التي توخاها واضعو هذا النظام، ومنها²:

1. تركز القوة في ايدي عدد قليل من الدول .

¹ Philippe GUILLOT , Les règlements des échanges internationaux IUFM1999 voir:

www. Reunion. Iufm. Fr/ dep/ sciences 20% Economiques 20% et 20% socialrs /livers. html

² ويكيبيديا الموسوعة الحرة أنظر الرابط " <https://ar.wikipedia.org/wiki> "

2. وجود تجمع معين يعبر عن مصالح تلك الدول.

3. اخراج قوة مسيطره تستطيع الأخذ بزمام القيادة.

وكانت هذا النظام مسيطرا عليه من قبل دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، اذ ادى تركز القوة السياسية والاقتصادية في ايدي تلك الدول الى اصدار القوانين الخاصة وفرضها.¹

وبالمقابل فقد شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ميلاد عدد كبير من المنظمات، سواء كانت اقتصادية ام سياسيه او عسكريه... الخ، والمتباينة في حجمها واختصاصاتها، وظل عددها بتضخم باستمرار بحيث تجاوز المئات من المنظمات الحكومية والألاف من المنظمات غير الحكومية وان انتشار هذه المنظمات بعد الحرب يترجم جملة من الحقائق، لابد من الإشارة إليها، فهي تترجم واقع الترابط والتداخل بين مكونات الاقتصاد العالمي، وتعبّر في الوقت نفسه، عن حالات الانقسام والتمايز والمشاعر المركبة، التي تميز سلوك مختلف الدول الناجم عن اختلاف الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية السائدة فيها، فعلى سبيل المثال ادى انشطار العالم، في مرحله تاريخيه محدد، الى قطبين كبيرين: الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية، الى تبلور صيغ تنظيميه تعبر عن هموم وتطلعات كل قطب على الصعيد الاقتصادي، فظهرت منظمات اقتصاديه: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.E.D) ذات التوجهات الرأسمالية، مقابل مجلس التعاون الاقتصادي "السيف" او "الكوميك ون كما يسمى ايضا" وهو تجمع للدول الاشتراكية وأن العلاقات الاقتصادية، تنطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والاستيرادات "السلعية والخدمية" وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، اضافة

¹ Michel Jura, « Technique financière international », 2ème édition, Dunod, Paris, 2003, p.117.

الى تحويلات رأسماليه من جانب واحد... الى غيرها من المعاملات، التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات¹ .

ان المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف جاءت كنتيجة للتقلبات التي شهدها النظام النقدي العالمي في حقبة المختلفة، حيث كان الاعتماد على قاعدة الذهب في التعاملات النقدية هو الغالب كما أشرنا سابقا وهو نظام مالي يتم فيه استعمال الذهب كقاعدة لتحديد قيمة العملة، وكان بناء على هذا النظام تقييم عملة بلد ما، ويقوم البلد الذي يتبنى هذا النظام بتحويل أي عملة لديه إلى ذهب بعدما يوافق على اعتماد أسعار ثابتة لبيع وشراء الذهب²

2-1 مفهوم سعر الصرف

كل قطر له عملة محلية تسمح لمواطنيه من خلال استعمالها باقتناء حاجتهم من سلع وخدمات ضرورة كانت أم كمالية ، هذا يكون داخل البلد الواحد ولكن عندما يتعدى ذلك إلى تعامل مالي بين شركات ومؤسسات وأفراد لكل منهم عملته الخاصة تظهر الحاجة إلى آلية من خلالها يمكن تقييم قيمة العملة وبالتالي التبادل بين الدول أي التجارة الخارجية ، تظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية كما قلنا عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل

¹ Michel Jura, op-cit, p.119.

² ويكيبيديا الموسوعة الحرة موقع <https://ar.wikipedia.org/wiki>

إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف.¹

فسعر الصرف لقي اهتمام كبير من الدارسين والمهتمين بنظم النقد الدولية فهو الصورة العاكسة لوضعية الأداء الاقتصادي لأي بلد .

1-2-1 : تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أجنبية أخرى²، ويمكن القول أن سعر الصرف لعملة دولة ما هو عدد الوحدات من العملات الأجنبية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الوطنية وهذا ما يسمى "بالتسعيرة المؤكدة" كما يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تعادل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية وهذا ما يسمى "بالتسعيرة غير المؤكدة"³ ومن هنا تبرز أهمية سعر الصرف كونه حلقة الوصل بين الاقتصاد الداخلي (المحلي) والاقتصاد الخارجي (الدولي) وفي نفس الوقت المحدد لقدرة الاقتصاد على التنافسية ، وتتم عمليات الصرف فيما يسمى بسوق الصرف (Marché de change) وهو المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة⁴ ، ما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع و الخدمات بين الدول المعينة و الدول الأخرى أي بمعنى آخر تتمثل هذه العلاقة كالتالي:⁵

¹ ويكيبيديا الموسوعة الحرة موقع " سعر_الصرف.D9.85.D8.A7_wiki_ " https://ar.wikipedia.org/wiki_.D9.85.D8.A7_wiki_

² Agnès BÉNASSY-QUÉRÉ , " comment se fixent les Taux de changes : un bilan " economie et prévision N°107, P37-58. mai 1993.

³ بربري محمد الأمين "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة" رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2010/ 2011

⁴ غازي عبد الرزاق النقاش "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية" دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية 2001

⁵ حيدر عباس حسين وآخرون/بنك السودان المركزي/إدارة العامة للبحوث والإحصاء/2005/ص8

أي إن سعر صرف عملة ما X مقابل عملة أخرى Y هو ما يقابل وحدة واحدة من العملة X من وحدات (أو جزء من وحدة) العملة الأخرى Y ،
لذلك فإن سعر صرف العملة x بالنسبة للعملة y هو :

معادلة (1)

$$1 x = 50 y$$

أما سعر صرف للعملة y بالنسبة للعملة x فهو:

معادلة (2)¹

$$y = 1/50 x$$

ولتوضيح الرؤية أكثر من زاوية أخرى. فمثلا سعر صرف الدينار الجزائري في يوم 01 / 01 / 2015 هو 80 دينار للدولار الواحد و 101 دينار لليورو وهكذا. وقد يعطى سعر الصرف في شكل مزدوج أو ثنائي مثل: $US/DA=79.5312/80.7825\$$ ، وهذا يعني أن سعر بيع الدولار هو في أي بنك جزائري هو 80.7825 دينار وسعر شرائه هو 79.5312 دينار للدولار الواحد. عادة ما يكون سعر البيع أعلى من سعر الشراء.²

3-1 : صيغ سعر الصرف

1- 3-1 : سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الاسمي " هو مقياس عملة احدى البلدان التي يتم تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ويتم تحديده تبعاً للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ، ولهذا يمكن أن يتغير سعر

¹ حيدر عباس حسين وآخرون مرجع سبق ذكره ص 8
² جبار محفوظ " أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية: دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية" داخلة في ملتقى دولي حول نمذجة سعر الصرف بجامعة معسكر ماي 2014 ص 2

الصرف تبعاً لتغير العرض والطلب "السعر الذي يعبر به عن سعر عملة بواسطة عملة أخرى¹، ويتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، حيث يستعمل في إجراء صفقات البيع والشراء للعملات المختلفة. سعر الصرف الاسمي قد يكون رسمياً كما قد يكون موازياً².

يتغير سعر الصرف الإسمي يومياً، وهذه التغيرات تسمى تدهو را أو تحسنا، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحني إيجابياً مغايراً لمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة تبعاً لظروف العرض والطلب.

ويمكن تثبيت سعر الصرف الإسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الإسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) وبسعر محدد قانونياً³.

وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد، وفي الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الإسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي⁴.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي سعر الصرف وادارته في ظل الازمات الاقتصادية نظرية ونظريات ط 1 دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن ص 29

² جبار محفوظ نفس المرجع السابق ص3

³ Andrew Harrison et Autres, « Business international et mondialisation », 1ère édition, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2004, p.303

⁴ على بن قدور " سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة قياسية 1970 / 2010 " رسالة دكتوراه جامعة تلمسان 2012/2013

أ _ سعر الصرف الاسمي الرسمي:

هو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية

ب _ سعر الصرف الاسمي الموازي :

هو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية

1-3-2 : سعر الصرف الحقيقي :

هو السعر الذي يرمز إلى عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع

المحلية ، كما يعتبر كمقياس للقدرة التنافسية للبلد وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قرارا¹.

أو هو السعر النسبي للسلع والخدمات بين دولتين كأن نبادل 1 طن من التمر الجزائري مع 10 طن من البطاطا الكندية.

$$TCR = \frac{eP^*}{P}$$

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

حيث:

سعر الصرف الاسمي .: e

P* : متوسط سعر السلع الأجنبية.

P : توسط سعر السلع المحلية.

من $TCR = \frac{eP^*}{P}$ العلاقة يمكن اعتبار أن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي سعر الصرف وادارته في ظل الازمات الاقتصادية مرجع سابق ص 31

أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي الواحد و معنى ذلك أن سعر الصرف الحقيقي هو عبارة عن سعر الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية (و هناك مقاييس أخرى يمكن استخدامها من بينها مستويات الأجور النسبية) . لذلك اذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى ، فينبغي أن TCR يرتفع سعر الصرف الاسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي و الجدير بالذكر أن أي انخفاض في ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية TCR تعتبر تحسنا حقيقيا، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في مقارنة بأسعار السلع الأجنبية¹.

1-2-3-1: مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي :

يوجد عدد من المقاييس احصائية تستعمل لحساب سعر الصرف الحقيقي كالحساب الشائع المعتمد على

مؤشرات أسعار الاستهلاك أما المقياس الثاني المعتمد على السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار p^t

والسلع غير القابلة للإتجار p وهناك طريقة ثالثة وهي قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار ويستعمل

هذا المقياس تفاديا لمشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى²

ويمكن ادراجها فيما يلي :

أ : سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس أسعار الاستهلاك، بأنه: "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر

أسعار السلع القابلة للتبادل بالعملة الأجنبية مقارنة بالسلع الغير قابلة للتبادل."³

¹ باريك مراد " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر " رسالة ماجستير بجامعة تلمسان 2014/2013

ص 4

² نفس المرجع السابق ص 5

³ أمال بن ناصر ، وداد بورصاص " تأثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-

2013" مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول نمذجة سعر الصرف جامعة معسكر 2014 ص 3

و يعتبر سعر الصرف الحقيقي المحسوب على أساس التبادل الداخلي، أفضل مؤشر لمبادلة الموارد الوطنية بين القطاعات المعرضة للمنافسة الأجنبية و القطاعات المحمية، و هو يتطور ببطء مع مرور الزمن، و يتم عبر تغيرات تدريجية¹.

ب : سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الدولي بأنه: "قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار الواردات بالعملة الأجنبية، مقابل أسعار السلع المعدة للتصدير."

يعد سعر الصرف المحسوب على هذا الأساس، أكثر تقلبا من حيث التبادل الخارجي (التجارة الخارجية) ، و يُظهر حدود التبادل الداخلي، و يعكس المزيد من التغيرات في أسعار الصرف الاسمي على المدى القصير (و من أمثلة ذلك الصدمات النفطية لسنة (1973-1979))

ج : سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أساس التبادل الداخلي بأنه: قيمة سعر الصرف الاسمي في مؤشر أسعار السلع الأجنبية مقارنة بأسعار السلع المحلية، و هذا التعريف أكثر شمولية و الأكثر استخداما في الممارسة العملية، لأنه يعتمد على الرقم القياسي للأسعار و الذي يشمل كل من أسعار السلع القابلة للتبادل (الصادرات و الواردات)، و سعر السلع الغير القابلة للتبادل، و هذا الجزء يعتمد على نموذج القوى الشرائية.

¹ Andrew Harrison et Autres. op-cit, p.87p 300

د : سعر الصرف الفعلي :

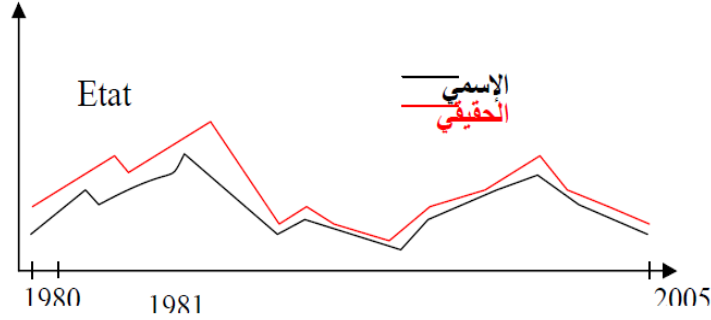
تختلف المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف الفعلي ، فهناك مفهوم تقليدي يتمثل في سعر الصرف الثنائي و الذي يعكس أثر مختلف التدابير الحكومية التي لها علاقة بالمعاملات الدولية، و هو مفهوم غير شائع الاستعمال نظرا لصعوبة توفر المعلومات اللازمة لحسابه، أما المفهوم المتعدد الأطراف فهو "مؤشر مرجح لسعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، و الذي يأخذ بعين الاعتبار أثر الأسعار النسبية، و مدى أهمية البلدان الشريكة في التجارة الدولية، و إذا كان سعر الصرف يحدد قيمة العملة المحلية مقابل وحدة من العملة الأجنبية، فان القيمة الخارجية هي عكس ذلك، إذ تعبر عن قيمة وحدة من العملة المحلية مقابل كمية من العملة الأجنبية، و تعد عملية تقييم قيمة العملة أمرا بالغ الصعوبة، إذ أن هناك عمليات تقييم بقيمتها الحقيقية في حين توجد عملات مغالا جدا في تقييمها ، و كل هذا يؤثر على القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المعني¹

إن سعر الصرف الفعلي الذي سوف يتحدد في سوق الصرف الخارجي قد يختلف عن سعر التعادل طبقا للعرض والطلب على العملتين كما أن اختلاف السعر الفعلي عن سعر التعادل لا يمكن أن يتجاوز حدين ضيقين أي حدي خروج الذهب ودخوله وهذا الاختلاف قد ينشأ عن تكاليف النقل والشحن وتكاليف التأمين التي تضاف إلى سعر التعادل في حالة النقل الفعلي للذهب من دولة الى أخرى وهذا يجزنا الى القول بأن اتباع قاعدة الذهب يدعم ثبات أسعار الصرف في السوق الدولي للصرف ثباتا محكما لا يعرف المرونة في حركة أسعار الصرف إلا في حدود ضيقة ، ولقد كان لهذه

¹ محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

العلاقة بين مختلف العملات والذهب ما ترتب على ذلك من تخلخل أسعار الصرف وصددمات اقتصادية لا أول لها ولا آخر¹

الشكل رقم (1-1) سعر الصرف الحقيقي والإسمي خلال فترة 1985 / 2005



المصدر باريك مراد نقلا عن : Michael Burda, Charles Wyplosz ,Ref .op . cité.p 6

إضافة إلى أسعار الصرف (الثنائية) الاسمية و الحقيقية ، هناك ما يسمى بأسعار الصرف الفعلية (أي المتعددة) الاسمية والحقيقية ، في هذه الحالة (مثلاً) يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي أو الحقيقي (سواء كان رسمياً أو موازياً) مع عدة عملات (متعدد سعر صرف) و ليس مع عملة واحدة فقط (ثنائي سعر صرف) .

فإذا أردنا حساب سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي (الرسمي مثلاً) مع عملات عدة دو (عادة يؤخذ الشركاء التجاريين للجزائر) و هي فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية الصين و المملكة المتحدة و روسيا مثلاً .

في هذه الحالة يحسب سعر الصرف الاسمي الفعلي كما يلي : (2)

$$MNER_{at} = \sum_{i=1}^m W_i * E_{it}$$

¹ JP. Allégret, «économie monétaire internationale », Edition Hachette, paris, 1997, p.101

حيث إن : a = Algeria (الجزائر) ، t = Time (السنة ، مثلاً 2011) ، m = هي عدد الدول المختارة في عملية حساب سعر الصرف الفعلي (عادة تؤخذ الدول الرئيسية في صادرات أو واردات البلد ، أي الدول التي تلعب دوراً تجارياً رئيسياً مع البلد المعني) ، i = ترمز للدولة i ، Wi = هي نسبة الصادرات الجزائرية (3) إلى الدولة i .. أو نسبة مساهمة الدولة i في واردات الجزائر ، Ei = سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل عملة الدولة i.

$$MRER = \sum_{i=1}^m Wi \left(\frac{E_{it} / E_{i0}}{P^*_{it}} \right) Pat$$

حيث أن Pat هو الرقم القياسي للأسعار في الجزائر و P*it هو الرقم القياسي للأسعار في الدولة المختارة i

حيث أن : Eit : هو الرقم القياسي لسعر صرف الدينار الجزائري الإسمي مقابل عملة البلد i في الفترة t

Eio : هو Eit عندما تكون الفترة t هي سنة الأساس المختارة.

Pat : هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر في الفترة t .

P*it : هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة المختارة i في الفترة t .

أسعار الصرف (Eio Eit) ، و أسعار المستهلك (Pat Pit) ، في هذه المعادلة موجودة على

شكل أرقام قياسية لذلك فإن النتيجة (MRERiat) هي الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي

أسعار الصرف (Eio Eit) ، و أسعار المستهلك في هذه المعادلة موجودة على شكل أرقام قياسية

لذلك فإن النتيجة هي : الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي¹ .

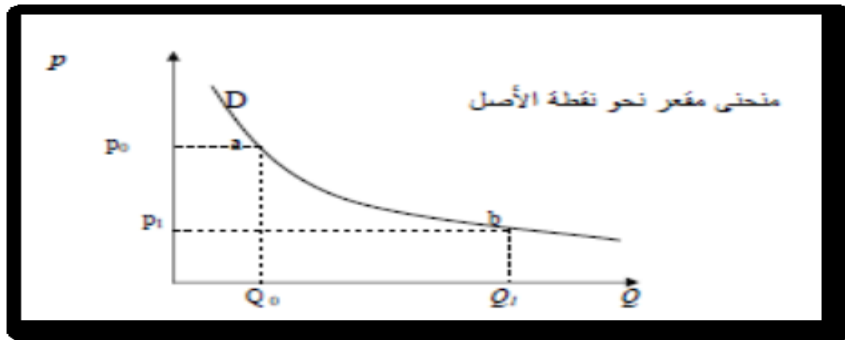
¹ Eichengreen. B, « L'expansion du capital: une histoire du système monétaire international », édition, l'harmattan, 1997, p.172.

3-1-3 : سعر الصرف التوازني

هو سعر الصرف الذي يتواءم مع التوازن الاقتصادي الكلي أي يحقق التوازنات الاقتصادية ، فسعر الصرف التوازني e_t^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عند نمو الاقتصاد بشكل طبيعي ، ومنه فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة فالصددمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني ، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى ومن ثم تحديد مجراه ويمكن معرفة سعر الصرف التوازني عند معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات أساسيات الوضع الاقتصادي وبالتالي معرفة كيفية تأثير هذه الأساسيات على الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني¹

يعتمد سعر الصرف التوازني على العرض والطلب على الصرف، وحتى يتسنى لنا الحصول على نقطة توازن تمثل سعر الصرف التوازني لابد تحقيق المساواة بين العرض والطلب، وهو ما سنراه من خلال تحليل كل من منحنى العرض والطلب من الصرف.²

الشكل (1-2): منحنى الطلب على الصرف الأجنبي

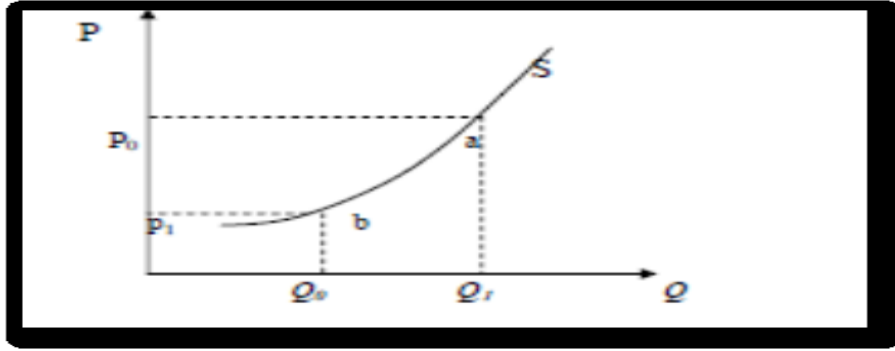


المصدر: مندور أحمد، مرجع سابق، ص123.

¹ سليمان شيباني "سعر الصرف ومحدداته رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2008/ 2009" ص 18
² العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف: سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، نوفمبر 2003، ص02.

حيث تمثل كل من (P) و (Q) كل من الأسعار والكميات على الترتيب، نلاحظ من الشكل 1-2 أعلاه أن المنحنى مقعر نحو نقطة الأصل مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ويعبر عن هذه العلاقة بمنحنى الطلب على العملة الأجنبية، أما العلاقة العكسية فهي راجعة إلى ارتفاع أسعار الصرف الأجنبية التي تجعل الواردات أكثر تكلفة وتنخفض تكلفة هذه الأخيرة بانخفاض الأسعار.¹

الشكل (1-3) منحنى عرض الصرف الأجنبي



لمصدر: مندور أحمد، مرجع سابق، ص 123

من خلال الشكل أعلاه يكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما تتساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من العملة الأجنبية عند سعر صرف معين وبين ذلك بنقطة تقاطع منحنى العرض (S) مع منحنى الطلب (D) عند مستوى سعر الصرف التوازني (E).²

المبحث الثاني : أنماط سعر الصرف

لقد عرف سعر الصرف عدة تطورات في مسيرته كانت بدايتها من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم ، فقد كان نظام بريتن وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب ،

¹ مندور أحمد، مرجع سابق، ص 124.
² مدحت الصادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 207.

وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين إلى ذهب بسعر ثابت 35 دولار للأوقية وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي ، إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد اعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحويل الدولار إلا ذهب ، بيد أن النظام في ذلك الوقت لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية النقدية وعرف ذلك الحدث باختيار نظام بريتن وودز ويعرف نمط الصرف قسمين رئيسين¹ :

1-2 نظام سعر الصرف الثابت

في هذا النظام يقوم البنك المركزي أو الحكومة أو السلطة النقدية بتثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل بعض العملات ، وغالبا ما يستخدم الدولار الأمريكي لربط سعر صرف العملة المحلية معه وهناك بعض الدول التي تستخدم بعض العملات الأخرى المصاحبة مثل الين الياباني واليورو أو في بعض الأحيان مقابل سلة من العملات وتتم هذه الإجراءات من أجل الوصول إلى استقرار أسعار صرف العملة المحلية بصورة كبيرة مع باقي العملات الأخرى ، ولأجل هذا يقوم البنك المركزي بشراء وبيع العملة المحلية مقابل العملات الأخرى التي تم ربط سعر صرف العملة المحلية بها من أجل الوصول إلى أكبر درجة من الاستقرار للعملة المحلية في سوق العملات²

لقد كان النظام النقدي العالمي قبل اختيار نظام بريتن وودز يعتبر سعر التعادل السعر الرسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية ونوعية الذهب (عياره) وهذه القيمة تتغير طالما ظلت على وزنها المعروف والمحدد مسبقا وكانت هذه

¹ Eichengreen. B, op-cit, p.76.

² طراد إسماعيل إبراهيم ، إدارة العملات الأجنبية ، بدون ناشر ، ط 2 ، عمان ، 2005 ، ص 44

الفكرة سائدة بعد وضع اتفاقية بريتن وودز وفيها التزمت الولايات المتحدة الامريكية الدولارات عند الطلب الى ذهب بدون شرط أو قيد والتزمت كذلك الدول الاخرى بتثبيت أسعار عملاتها بالدولارات والمحافظة على سعر التعادل في سوق الصرف الاجنبي وأن لا يتقلب بأكثر من واحد بالمائة من القيمة الاسمية ومع بداية السبعينات من القرن الماضي تم اسدال الستار على هذه القاعدة وخلفتها قاعدة جديدة في اسعار الصرف هي قاعدة المرونات في أسعار الصرف وفك الدولار ارتباطه بالذهب ومن ثم انحسر الدور الذي كان يقوم به الذهب في نظام النقد الدولي ومن ثم فقد دوره كمقياس للقيمة مما حتم على المتعاملين بقاعدة الذهب اعادة تقييم ارصدهم من الذهب¹

وكمثال إذا كانت قيمة احدى العملات مقابل الدولار الأمريكي تساوي 0.8 دولار فإن البنك المركزي سوف يعمل على ضمان أن المعروض من العملة المحلية يعمل على ثبات سعر الصرف حول ذلك الرقم ، ويمكن للبنك المركزي الوصول إلى ذلك من خلال الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي يقوم البنك المركزي باستخدامه من أجل التحكم في مستوى العرض النقدي في الاقتصاد وضمان ان حجم العرض النقدي عند المستويات المناسبة له².

على الرغم من ان نظام سعر الصرف الثابت قد تم العمل به بصورة علمية ودولية ولفترة طويلة، وكان الغرض منه الحصول على أكبر قدر ممكن من الاستقرار الاقتصادي ، إلا أنه كان يستخدم فقط عندما كانت الاقتصاديات الكبرى طرفا فيه ولكن بعد اعراض هذه الأخيرة عن ذلك وتحولها نظام التعويم أصبح من الصعب الاستمرار بهذا النظام على المدى الطويل مع عدم ضمانه لاستقرار أسواق المال³

¹ M.Bassone, A.Bettone, op-cit, p.49

² شقيري نوري موسى ، صالح طاهر الزرقان ، محمد عبدالرزاق الحنيطي ، عبدالله يوسف سعادة " التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية " دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع عمان الاردن ط 2 ، 2015 ص 178

³ طراد إسماعيل إبراهيم ، إدارة العملات الأجنبية ، بدون ذكر دار النشر ، ط 2 ، عمان ، 2005 ، ص 47

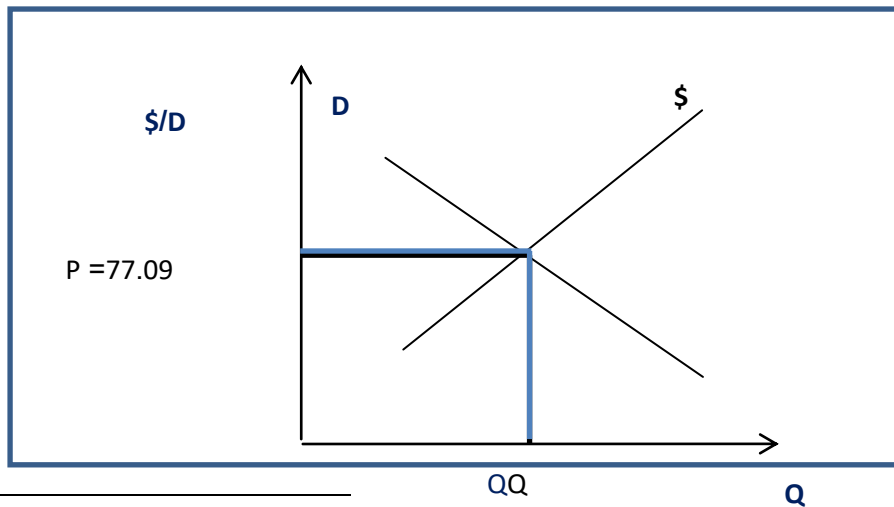
فإذا ارتفع الطلب على العملة المحلية أو الأجنبية أو العكس ، فإن السلطات النقدية تقوم بالتدخل من خلال زيادة عرض أو طلب العملة المحلية والأجنبية لإعادة التوازن في سوق العملات عند السعر التوازني وهو يساوي بالنسبة للدولار مقابل الدينار الجزائري 09 .77.

وقد نجحت بعض الدول في التحول التدريجي من أسعار الصرف الثابتة إلى الأسعار المرنة، باعتبارها اشكالاً وسيطة من نظم الصرف كالربط المرن (أي ربط العملة المحلية بعملة تثبيت أو سلة من العملات تعكس الشركاء التجاريين لتلك الدولة بحيث يسمح بإلغاء سعر الصرف الرسمي والتحرك في حدود ضيقة ضمن هامش مقداره 2 % لمدة 3 أشهر على الأقل)¹.

2-1-1 تحديد سعر الصرف في نظام الصرف الثابت

طالما أن سعر التكافؤ الرسمي للعملة الوطنية يقابل سعر التوازن الذي ينشأ في نظام الصرف المرن ، فإن المصرف المركزي لا يجد أية صعوبة في فرض تطبيق سعر الصرف المحدد ، لكن المشاكل تبدأ عندما يبرز التنافر بين السعر الرسمي وسعر التوازن في السوق².

الشكل رقم (4-1) آلية تحديد سعر صرف العملة في نظم سعر الصرف الثابتة



¹ شقيري نوري موسى وآخرون مرجع سابق ص 179

² M.Bassone, A.Bettone, op-cit, p.49

نفرض أن دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وعملتها الدولار (\$) والجزائر وعملتها الدينار (D) وأن السعر الرسمي كان $1\$ = 6.00D$ ومع الأخذ بعين الاعتبار هامش تقلبات $\pm 2\%$ فعلى سلطات دولة الجزائر أن تتدخل لتحافظ على قيمة الدينار بين 5.88 و 6.12 دينار ولنفرض ولظروف ما كعجز في الميزان التجاري ، وأن زيادة معدل التضخم أديا إلى معدل توازن ب: $1\$ = 6.50D$

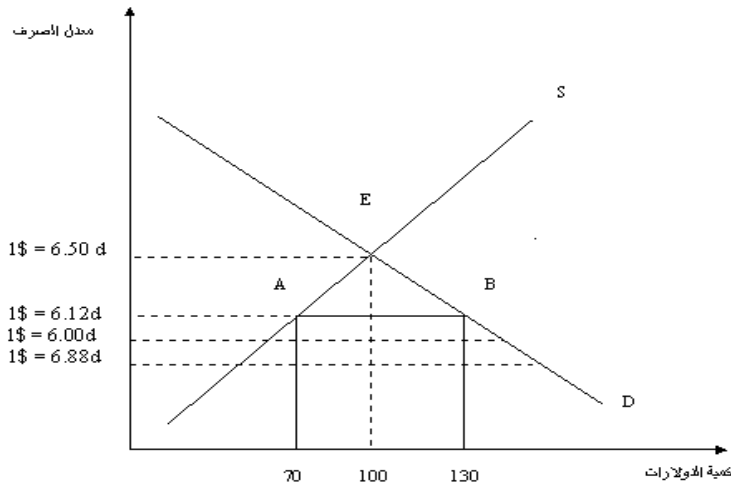
يوضح الشكل أدناه أنه عند سعر $1\$ = 6.12D$ حيث على السلطات النقدية أن تتدخل ، فإن الطلب ينشأ بـ 130 مليون دولار ، في حين أن العرض ليس سوى 70 مليون دولار.

إذا رغبت بالاحتفاظ بسعر التكافؤ الرسمي $1\$ = 6.00D$ مع هامش تقلب $\pm 2\%$ تكون السلطات النقدية لدولة الجزائر ملزمة بالتدخل في سوق الصرف . تستطيع أن تغرف 60 مليون دولار من احتياطات المصرف المركزي وتبيعها حتى تلي الطلب وتمتص البعد بين العرض والطلب الممثلين بالقطعة المستقيمة [AB]

إذا كانت الاحتياطات من العملات الأجنبية غير كافية ، تستطيع السلطات العامة أن تستدين من الأسواق المالية العالمية ، من صندوق النقد الدولي ، ومن المصارف المركزية الأخرى ، لكن السلطات العامة إذا لم تغير سياستها الاقتصادية ، ستعرض في يوم أو آخر إلى التدني لأنه من غير الممكن الاستمرار بتوسل العيش بكل الوسائل والاحتفاظ على مدى مرحلة طويلة بسعر صرف غير واقعي¹.

¹ Dupuy. M et Al, « Finance internationale », Dunod , Paris, 2006, p.87

الشكل (5-1) تحديد سعر الصرف في ظل سياسة التثبيت



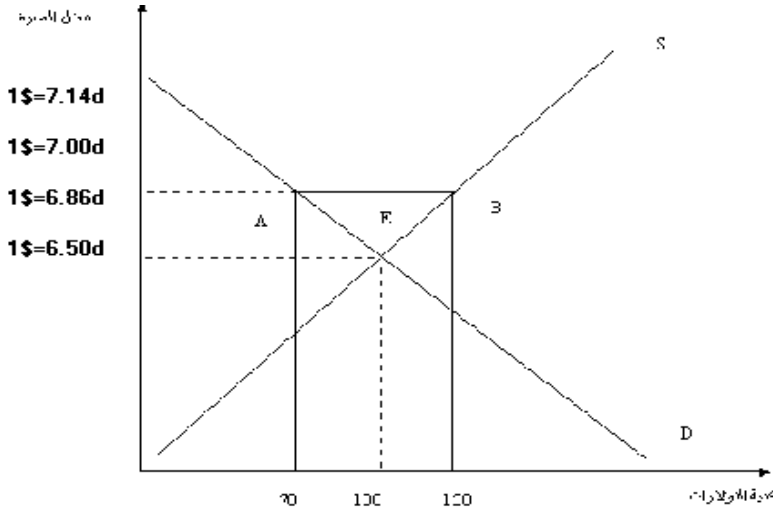
المصدر : بقدر علي سعر الصرف الحقيقي التوازني مرجع سابق ص 44

نأتي الآن إلى الحالة العكسية ، ترغب السلطات النقدية الاحتفاظ بسعر الصرف 1\$

=D7.00 مع هامش للتقلبات $\pm 2\%$ في حين أن سعر التوازن يرجع إلى $1\$ = 6.50D$ يظهر بوضوح أنه

بسر $1\$ = 6.86D$ يكون الفرق بين عرض الدولارات وطلبها هو 60 مليون دولار . على السلطات

النقدية أن تشتري 60 مليون دولار حتى تسد الفراغ بين العرض والطلب الممثلين بالقطعة



المستقيمة [AB]

الشكل رقم (6-1)

آلية تحديد سعر الصرف التوازني

المصدر : بقدر علي سعر الصرف الحقيقي التوازني مرجع سابق ص 45

2-2 سعر الصرف العائم (المرن) :

على العكس من سعر الصرف الثابت حيث يقوم البنك المركزي كما أشرنا الى تثبيت أسعار الصرف، فإن سعر الصرف العائم يتم على أساس آليات العرض والطلب ، ولعل سعر الصرف المعوم يرمز له في الغالب الى السعر الذي يصحح نفسه بنفسه تلقائيا حيث أن التغير في معادلة العرض والطلب على العملة سوف يؤدي حتما تغير سعر الصرف الخاص بالعملة بصورة آلية دون تدخل من البنك المركزي¹.

يمكن الجزم أن النقود هي أي شيء يلقي قبولا عاما ويستخدم كمقياس للقيمة Standard of values وكوسيط للتبادل Medium of Exchange وكمخزن للقيمة² Store of value إن هذا المفهوم يسري داخل حدود الدولة الواحدة أو القطر الواحد ، اما اذا اخترقنا الحدود متجاوزين العملة المحلية فهنا يسري أر آخر إننا مجبرين إلى اللجوء إلى قانون آخر فهذه الآلية تتوقف عن العمل والحل هو نظام آخر به يتم تحويل العملات إلى بعضها وهنا تبرز الى السطح مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها والنقود التي يدفع بها ويعتبر فريدمان Friedman التعويم الحر أنه النظام الوحيد الذي يستطيع أن يقود إلى اقتصاد عالمي حر ومزدهر وينادي مناصرو نظام التعويم أن تدخل السلطات في سوق الصرف قد لا يكون ضروريا بحكم أنه تشوبه الكثير من الشكوك حول فعاليته على سعر الصرف الحقيقي، نتيجة أن التدخل قد يؤدي إلى التأثير سلباً على فعاليات أخرى في السياسة الاقتصادية، كما أن الأسواق المالية في هذه

¹ عوض طالب " التجارة الدولية نظريات وسياسيات ،مرجع سابق . ص 216
² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي سعر الصرف وادارته في ظل الازمات ص 21

الدول تكتسب القدرة الكافية لامتنصاص الصدمات وبالتالي لا تكون هناك حاجة إلى التدخل في سوق الصرف، مما يعمل على خلق اقتصاد ناضج¹.

وفي هذا المقام يشير كل من Mohanty و Turner أن فعالية التدخل في سوق الصرف تتجه إلى و الانخفاض مع الانفتاح المالي وأن هذا الاتجاه يصبح كل مرة أقل فعالية من السابق، ويفضل أن يكون التدخل بواسطة أدوات السوق مثل عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية وليس من خلال تدخل السلطات بوضع هوامش للتعويم وحتى تتحقق المكاسب في هذا النظام يكون من الضروري أيضا أن تتسم سوق الصرف بالسيولة والفعالية بشكل كافي للسماح لسعر الصرف للاستجابة لقوى السوق².

ولتوضيح وتقريب الصورة لنفرض أن الطلب على عملة ما منخفض مقابل العملة المقابلة لها او المرتبطة بها مما ينجر عنه انخفاض لقيمة تلك العملة وبالتالي فإن قيمة السلع والخدمات التي يتم استيرادها من الخارج يكون أعلى نسبيا من ذي قبل ، ولكن في المقابل سوف تنخفض أيضا أسعار السلع التي يتم تصديرها خارج الدولة وبالتالي الانتاجية من الممكن أن ترتفع فيكون هناك معدلات توظيف أعلى مما يؤدي الى انعاش السوق ، وقد تعاود العملة ارتفاعها مرة أخرى وفي الواقع فإنه لا توجد عملة يتم العمل فيها بنظام تثبيت سعر الصرف أو التعويم بصفة مطلقة ، ففي نظام سعر الصرف الثابت فإن السوق من الممكن أن يضغط على البنك المركزي للتأثير على سعر الصرف الخاص بالعملة وفي بعض الأحيان وفي حالة عرض العملة المحلية بقيمتها الحقيقية مقابل العملة المربوطة بها فإن ذلك يؤدي إلى ظهور ما يسمى بالسوق لسوداء والذي قد يعرض حالة العرض والطلب الحقيقية وعليه سيضطرب البنك

¹ Dupuy. M et Al, op-cit, p.88

² جبوري محمد " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل " رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان 2013 ص 82

المركزي لتغيير قيمة الربط سواءً صعوداً أو هبوطاً ليتوافق سعر البنك المركزي مع الأسعار في الأسواق غير الرسمية للعملة أي في السوق السوداء.¹

وفي نظام التعويم من الممكن أن يتدخل البنك المركزي لتحديد قيمة العملة الخاصة به وفي بعض الأحيان من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف الخاصة به فهو اذا لا يترك العملة تتحرك بحرية مطلقة وفقاً لآليات العرض والطلب فقط .

ويمكن الحديث عن عدة أشكال وأنماط تدخل ضمن نظام التعويم وهي

- التعويم النقي ويعتبر ذلك النوع من التعويم هو من الأنواع التي تتميز بالنقاء وذلك في حالة عدم تدخل البنك المركزي أبداً في كافة أسواق الصرف وذلك لتدعيم السعر الخاص بالصرف للعملة المحلية الوطنية وذلك عند مستوى محدد.²

- التعويم غير النقي: عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حداً معيناً.

تعتبر الرقابة على الصرف، في حالة التعويم غير النقي أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض أهمها:

1 المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية.

2 منع خروج رؤوس الأموال من الدولة.

¹ جبوري محمد "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بازل" رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان 2013 ص 83

² شقيري نوري موسى وآخرون مرجع سابق ص 180

3 الحد من الواردات غير الضرورية.

4 تخفيف العبء المالي الواقع على الدولة وهي بصدد تسوية ديونها الخارجية الباهظة.

البنك المركزي ليس هو اللاعب الوحيد في سوق الصرف أو سوق العملة الأجنبية حيث يمكن التمييز بين أربعة أطراف تتعامل مع سوق الصرف وهم: الوسطاء ويقصد بالوسطاء البنوك والتجار الذين يكونون على استعداد دائم لشراء وبيع العملة للمنشآت والأفراد الراغبين في ذلك، ويطلق على هؤلاء الوسطاء صناع السوق الذين يهدفون إلى تحقيق الربح من الفرق بين السعرين (سعر الشراء و سعر البيع). ثم العملاء : وهم الأفراد والمنشآت الذين يستخدمون سوق الصرف لتسيير معاملاتهم المالية والتجارية أو لتغطية مراكزهم تجنباً لمخاطر تغيير أسعار الصرف ، وتتضمن هذه المجموعة المصدرين والمستوردين والمستثمرين في المحافظ العالمية والسياح والمنشآت الدولية. والمضاربون وهم أولئك الذين يتعاملون في السوق بغرض تحقيق الربح من بيع أو شراء العملة، حيث تبنى قراراتهم على ضوء توقعاتهم بالتغيرات المستقبلية في أسعار الصرف حيث يشترطون عندما يعتقدون أن سعر صرف العملة أقل مما ينبغي، بينما يبيعون عندما يعتقدون أن سعر صرف العملة الحالي أعلى مما ينبغي. وأخيراً البنوك المركزية: ولا تتعامل البنوك المركزية في سوق الصرف بهدف تحقيق الربح بل تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية وطنية. فعندما ينخفض سعر صرف الدولار أمام أي عملة وطنية يسارع البنك المركزي في الدولة المعنية بالتدخل لشراء الدولار وذلك بهدف الحد من المعروض منه ورفع سعره للتقليل من الآثار السلبية على صادرات البلد.¹

● التعويم المستقل: وهو عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار

صرف أي عملة أو عملات أخرى.

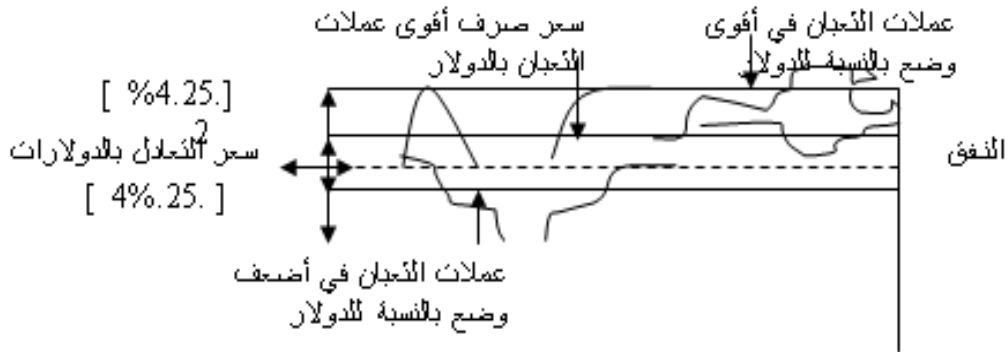
¹ عادل عبد العزيز الفكي " الدولار صعود وهبوط " مقال على الموقع <http://www.alnilin.com/945971.htm>

- التعويم المشترك: عندما تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها فترتفع هذه الأسعار سويا أو تنخفض سويا¹.

وقد عرف هذا النظام النقدي الجديد الذي أتى به اتفاق بال باسم "الثعبان النقدي" وعلى وجه التحديد الثعبان داخل النفق, ونظرا لأن أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار تتقلب معا ارتفاعا وانخفاضا وذلك في حدود النسبة القصوى المسموح بها كهامش لتقلب هذه الأسعار, أو لابتعادها عن بعضها وهو (4.25%) فقد عرف هذا التنظيم النقدي بالتعويم المشترك².

وفيما يلي شكل يوضح الثعبان داخل النفق مع التفسير.

شكل رقم (1-7) الثعبان النقدي



المصدر : مفتاح صالح "المالية الدولية" مجموعة محاضرات في مقياس المالية الدولية مطبوعة للطلبة جامعة محمد خيضر

بمسكرة 2006/2005 ص 21، 22

¹ شقيري نوري موسى وآخرون مرجع سابق ص 180

² Paul R, Krugman, Maurice Obstfeld, « Economie Internationale », 3èmedition, De Boeck, Université, Belgique 2003, p.450.

وخروج عملة من النفق أو انسحابها يحدث عند عدم قدرة أضعف عملة المحافظة على نسبة وجودها داخل منطقة الثعبان أو عند عجزها عن المحافظة على نسبة [25, 4%] كفارق بين سعر صرفها بالدولار وسعر أقوى عملات الثعبان بالدولار.

* النفق: يمثل المجال الذي يمكن أن تتحرك أسعار صرف عملة الثعبان في حدوده.

* منتصف النفق: تعادل العملة بالدولار (موضح بالخط الأفقي المتقطع).

* الثعبان داخل النفق: ارتباط أسعار الثعبان ببعضها بحيث لا يتجاوز الفرق بين سعر صرف أضعف عملات الثعبان بالدولار سعر أقوىها إنما يتم بمراعاة أن يكون الحد الأقصى لانخفاض سعر صرف أضعفها عن سعر تعادلها بالدولار هو [25, 2%], (سعر صرف أضعف عملة من عملات الثعبان هو سعر تعادلها بالدولار).

* وحتى تحافظ دول الثعبان النقدي على بقاء أسعار صرف عملاتها بالدولار داخل النفق أي في حدود [25, 2%] من أسعار تعادلها بالدولار ارتفاعا وانخفاضاً, فإن بنوكها المركزية تتدخل في أسواق الصرف مشترية الدولار وبائعة لعملاتها أو بائعة للدولار ومشتريه لعملاتها بحسب الحالة¹.

* وحتى تحافظ هذه الدول على أسعار صرف عملاتها في داخل الثعبان نفسه (أي ما بين حدود 25, 2% ما بين سعر صرف أقوى عملة بالدولار وسعر صرف أضعف عملة به), فإن بنوكها المركزية تتدخل بائعة ومشتريه لعملاتها ذاتها, إذ يعرض البنك المركزي للعملة القوية كمية من عملته في السوق في مقابل

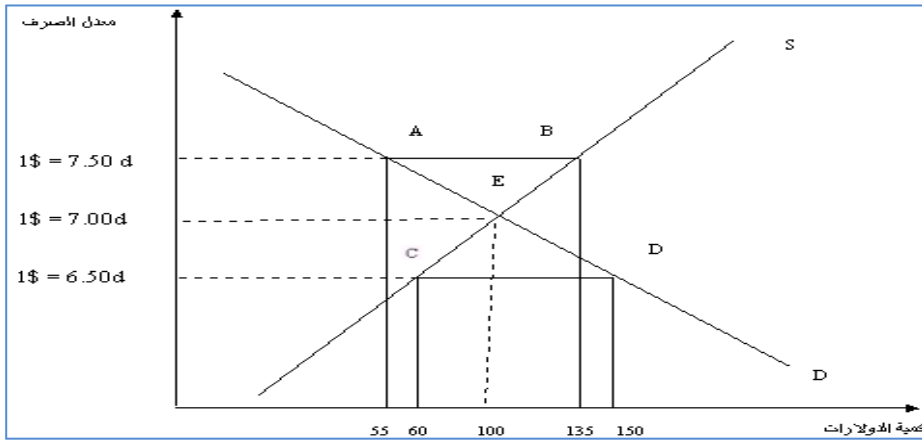
¹ Dorunbush. R, « Exchange rate and inflation », the MII press, Cambridge, USA, 1994, p.266.

العملة الضعيفة, كما يضع كمية أخرى منها تحت تصرف البنك المركزي للعملة الضعيفة تمكنه من بيعها في السوق في مقابل عملته الضعيفة¹

1-2-2 تحديد سعر الصرف في النظام العائم :

في هذا السياق أي سعر الصرف العائم أو المرن ، فأذن تقلبات سعر الصرف تحصل فقط من تغيرات عرض وطلب العملات الأجنبية نظريا ، تصر الحكومات والمصارف المركزية على التدخل في السوق فلشكل أدناه يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في هذه الحالة ،

شكل رقم (1-8) آليات تحديد سعر الصرف في النظام العائم



المصدر : مفتاح صالح "المالية الدولية" مجموعة محاضرات في مقياس المالية الدولية مرجع سابق ص 25

¹ مفتاح صالح "المالية الدولية" مجموعة محاضرات في مقياس المالية الدولية مطبوعة للطلبة جامعة محمد خيضر بسكرة 2006/2005 ص 21، 22

المنحنى S هو منحنى عرض الدولارات (عمل الأمريكيين) يدل بالنسبة لكل مستوى لسعر الصرف ، على الكمية المعروضة من قبل الأمريكيين للحصول على الدينانير .

بسعر $1\$ = 7.5d$ يعرض الأمريكيون 135 مليون دولار (النقطة B) . إذا أصبح السعر 6.5d $1\$ =$ عندها لا يقبلون سوى بعرض 60 مليون دولار (النقطة C) .

فعندما ينتقل السعر من المعدل $1\$ = 7.5d$ إلى المعدل $1\$ = 6.50d$ يكون الأمريكيون يدفعون أكثر للحصول على الدينار عليهم أن يخصصوا 15.3846 سنتا لشراء دينار واحد ($1/6.50$) في حين أنهم كانوا سابقا يدفعون فقط 13.3333 سنتا مقابل كل دينار أي ($1/7.50$) وبما أن سعر الدينار يرتفع فإن الطلب ينخفض .

يصور المنحنى D طلب الدولارات (عمل الجزائريين) فهو يبين لكل مستوى في الصرف كمية الدولارات المطلوبة من قبل الجزائريين .

بسعر $1\$ = 7.50d$ يرغب الجزائريون في الحصول على 55 مليون دولار (النقطة A) . إذا أصبح السعر $1\$ = 7.50d$ يرتفع طلب الجزائريين إلى 150 مليون دولار (النقطة D) . عندما يتحول السعر من $1\$ = 7.50d$ إلى $1\$ = 7.50d$ يكون الجزائريون يدفعون أقل للحصول على الدولار ، فهم ينفقون 6.50 دينار في شراء الدولار الواحد ، في حين أنهم كانوا يدفعون سابقا ثمنا للدولار مبلغ 7.50 دينار وحيث أن سعر الدولار ينخفض ، فإن الطلب عليه يزيد .

يحدد سعر الصرف المتوازن عند تقاطع منحني العرض والطلب عند (النقطة E) حيث تكون 100 مليون دولار مبادلة بمعدل $1\$ = 7.00 d$.

لنفرض أن السعر كان على أساس $1\$ = 7.50d$ على أساس هذا السعر يكون العرض الأمريكي هو 135 مليون دولار (النقطة B) والطلب الجزائري هو 55 مليون دولار . إذن هناك فائض في العرض على الطلب بـ 80 مليون دولار ممثلة بالقطعة المستقيمة (AB) ، لا يمكن تخفيض هذا الفرق إلا عن طريق تخفيض سعر الدولار الذي سيتجه نحو $1\$ = 7.00d$

على العكس من ذلك إذا تحدد سعر الصرف عند $1\$ = 6.50d$ فيكون هناك فائض في الطلب على العرض ممثلة بالقطعة المستقيمة (CD) لا يمكن أن يمتص هذا الفرق إلا عن طريق رفع سعر الدولار الذي سيتجه نحو $1\$ = 7.00 d$.

في الجدول التالي مقارنة بين نظامي سعر الصرف الثابت والمرن

الجدول رقم (1-1): المقارنة بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن¹

نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
قابلية التحويل الخارجية	قابلية التحويل شاملة
يمكن أن يستغل سعر الصرف كأداة قصد إعادة التوازن لميزان المدفوعات.	مصدر غير أكيد والذي يمكن أن يشكل تأثير سلبي على التجارة الخارجية.
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية	سعر الصرف تحدده عمليات العرض والطلب عليه في السوق.
محددات سعر الصرف في المدى الطويل متوقف على القواعد المطبقة من قبل السلطة النقدية التي تستهدف التوازن في ميزان المدفوعات.	محددات سعر الصرف في المدى الطويل ترجع إلى القواعد والشروط التي يفرضها سوق الصرف تلقائياً لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
حرية الدفع محدودة.	حرية الدفع (عادة ما تكون على مستوى المدفوعات الجارية ما عدى حركة رؤوس الأموال).
نظام الصرف المتعدد بدأ منذ 1944 فقط.	نظام الصرف المتعدد طبق على عمليات تمس حركة رؤوس الأموال.
طريقة الدفع بالذهب أو الدولار إلى غاية 1971.	طريقة تلقائية للدفع: الدولار
القيود الخارجية موجودة، تعدل من قبل السلطات النقدية.	القيود الخارجية غير موجودة، التعديل يكون تلقائياً.
الأثار التضخمية إلا في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية.	الأثار التضخمية مهمة جداً وخاصة في حالة التوظيف الكامل، نمو اقتصادي مهم، نمو كبير في الصادرات.
قيود مراقبة سعر الصرف أكثر صرامة.	قيود مراقبة سعر الصرف أكثر مرنة.

Source : Tahar ben marzouka et mongi safra, "monnaie et finance internationale : approche macro – économie", economica-paris-1994, p70.

¹ Tahar ben marzouka et mongi safra, "monnaie et finance internationale : approche macro – économie", economica-paris-1994, p70.

3-2 أنظمة الصرف الوسيطة :

فيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً بحدود معينة في كلا الاتجاهين وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني¹

المبحث الثالث النظريات المفسرة لسعر الصرف

من أهم النظريات الاقتصادية التي تحاول تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول نجد

3-1 نظرية تعادل القوة الشرائية

نظرية تعادل القوى الشرائية : تقوم نظرية تعادل القوى الشرائية **PPA** على تساوي سعر الصرف بين عملتين لدولتين مختلفتين عندما تكون قوتها الشرائية هي نفسها في كلتا الدولتين و تقول هذه النظرية على ان سعر الصرف بين عملة دولتين يجب ان يساوي نسبة مستوى سعر سلة ثابتة من البضائع و الخدمات في كلا الدولتين فعندما ترتفع الاسعار في احدى الدولتين (التضخم) فان قيمة عملتها يجب ان تنخفض لتمكن من العودة الى تعادل القوى الشرائية².

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي "Gustav Cassel" الذي قام

¹ Amira Jouini , Régime de change et croissance économique : théorie et essais de validation empirique,2002, p21.

² الصادق على توفيق ، محمد حسني محمد ولطيفة نبيل عبد الوهاب ، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية ، . صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 1997 ، ص30

بصياغتها عام 1921 ، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914".¹

تعاادل القدرة الشرائية هي النظرية التي وضعت علاقة بين معدلات التضخم وأسعار الصرف في سوق

الصرف لعملة بلدين، تنطلق هذه النظرية من فكرة أن سعر الصرف يتطور بدلالة القدرة الشرائية للعمليتين.²

و ظهرت هذه النظرية خلال الحرب العالمية الاولى بعد ان تخلت الدول عن قاعدة الذهب و طرحت مشكلة تحديد الاسعار التعادل بين مختلف العملات و يتمثل الاساس النظري لهذه النظرية في فكرة ان سعر التعادل بين عمليتين يتحدد عندما تتعاادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة اخرى بعد تحويلها الى عملة هذه الدولة الاخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل، حيث تقوم على الفرضيات التالية:³

1. الأسواق المالية والذي يترجم بغياب الرقابة الإدارية، تكاليف التبادل والحماية .

2. كمال أسواق السلع والذي يترجم بغياب حقوق الجمارك وأعباء التبادل، خلاصة هذه النظرية

أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه بمعنى أن الأسعار

الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.⁴

¹ بقدر علي دراسة قياسية لسعر الصرف التوازني في الجزائر للفترة 1970 / 2010 رسالة دكتوراه جامعة تلمسان 2013 ص21

² قالدوس ، مقداد عبدالجبار حامد ، اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978 _ 1997) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت الأردن 1999 ص31

³ Drunat Jérôme, Dufrenot Gilles, Mathieu Laurent. Les théories explicatives du taux de change : de Cassel au début des années quatre-vingt. In: Revue française d'économie, volume 9, n°3, 1994. p.67

⁴ Imed Drine, Christophe Rault, « La PPA est-elle vérifiée pour les pays développés et en développements », économie internationale, France, 2004, p.49.

فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب العالمية الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل "Cassel" على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية، وبين أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم، ولقد لخص فكرته في قوله: " إن استعدادنا لدفع مبلغ معين مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يرجع لحقيقة أن هذه العملة تمتلك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي، ومن ناحية أخرى عندما نعرض كمية من عملتنا فإننا نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا. إن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف بالتالي على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما¹.

3-1 صورة نظرية تعادل القوة الشرائية : لهذه النظرية صورتان صورة مطلقة و صورة نسبية².

3-1-1 النموذج المطلق لنظرية تعادل القوة الشرائية³ :

وفق هذه الصورة فإن سعر الصرف العملة المقومة بوحدات من عملة اخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل عملة في بلدها و منه يتحدد سعر الصرف بايجاد النسبة بين مؤشرات الاسعار و الارقام القياسية للاسعار في البلدان المختلفة و يكون سعر الصرف اي عملتين يساوي النسبة بين مؤشر الاسعار في بلدي العملتين و يمكن التعبير عن سعر الصرف بمؤشري الاسعار المحلية و الاجنبية من

خلال المعادلة التالية: $\text{مؤشر الاسعار المحلية} = \text{سعر الصرف} \times \text{مؤشر الاسعار الاجنبية}$

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار،

أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي ماثلة الشرائية في بلد آخر ومنه:

¹ Imed Drine, Christophe Rault, op-cit p.51.

² دريد كامل ال شبيب، المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع الاردن الطبعة الاولى 2011، ص 34

³ Bourguinat. Henri "finance international", 2éme édition, PUF, paris, 1995, P 377

$$e_t = \frac{P_t}{P_t^*}$$

حيث أن

e_t سعر الصرف الذي يحدد سعر عملة أجنبية¹.

p_t مستوى الأسعار المحلية .

p_t^* مستوى الأسعار الأجنبية

$$P_t = \sum_{i=0}^n \alpha_i \cdot P_{it}$$

$$P_t^* = \sum_{i=0}^n \beta_i \cdot P_{it}$$

علما بأن :

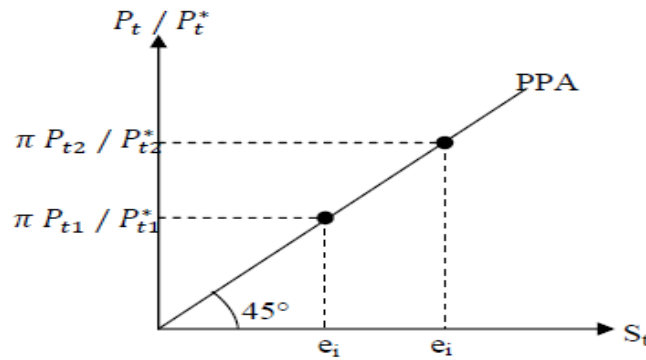
حيث أن : a_i و b_i يمثلان الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i) ومنه

$$e_{tjppa} = \frac{\sum \alpha_i \cdot P_i}{\sum \beta_i \cdot P_i}$$

ويمكن التعبير عن العلاقة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار النسبية باستخدام نظرية تعادل القوة

الشرائية في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-9) العلاقة بين الأسعار النسبية وسعر الصرف



المصدر : بقدرور علي دراسة قياسية لسعر الصرف التوازني في الجزائر للفترة 1970 / 2010 رسالة

دكتوراه جامعة تلمسان 2013 ص 23

¹ بقدرور علي " دراسة قياسية لسعر الصرف التوازني في الجزائر للفترة 1970 / 2010 " رسالة دكتوراه جامعة تلمسان 2013 ص 23

2-1-3 النموذج النسبي لنظرية تعادل القوة الشرائية :

تراعي النظرية في صورتها النسبية التغيرات التي تحدث لسعر الصرف التوازن من وقت الى اخر فحسب النظرية يتحقق سعر التوازن لما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الاسعار و اذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي فان سعر الصرف سيتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات¹.

ووفق هذه الصورة فان اي ارتفاع في مستوى الاسعار الداخلية لا يتبعه ارتفاع في مستوى الاسعار الدولية سينعكس على قيمة العملة الخارجية بنفس مقدار ارتفاع الاسعار².

ونشير إلى أن أسهل طريقة لحساب تعادل القوة الشرائية بين دولتين يتلخص في مقارنة سعر سلعة معيارية متماثلة في الدولتين³.

اهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغيير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار،

¹ Bourguinat. Henri "finance international", 2 éme édition, PUF, paris, 1995, P 379

² Imed Drine, Christophe Rault, op-cit p.50.

³ Yves Simon, Delphine Lautier, Christophe Morel "Finance Internationale", 10 éme édition ، Economica 2009 p 192

إذن بإدخال اللوغاريتم على المعادلة $e_t = \frac{P_t}{P_t^*}$ تصبح على الشكل التالي للمعادلة 1:

$$\text{Log} e_t = \pi + \text{Log} P_t - \text{Log} P_t^*$$

وإذا عبرنا على المعادلة بالتغيير نحصل على: المعادلة 2 $\Delta \text{Log} e_t = \Delta \text{Log} P_t - \Delta \text{Log} P_t^*$

المعادلة [2] تبين أن إنخفاض نسبة سعر الصرف الإسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي، وبالتالي تنطبق هذه الصيغة على مبدأ أن البلدان صاحبة نسبة تضخم عالية، مقارنة التجارية بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية¹

على سبيل المثال فإن جهاز التلفزيون الذي يباع بسعر 500 دولار أمريكي في نيويورك عندما يكون سعر الصرف 1,5 دولار كندي للدولار الأمريكي، وإذا كان سعر جهاز التلفزيون في كندا 700 دولار كندي فقط، ففي هذه الحالة يفضل المستهلكون في نيويورك شراء التلفزيون من تورنتو. وإذا تمت هذه العملية على نطاق واسع (تسمى "المراجعة") فإن المستهلكين الأمريكيين الذين يشترون السلع الكندية سيعملون على رفع قيمة الدولار الكندي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع الكندية بالنسبة لهم. وتستمر هذه العملية إلى أن تعود أسعار السلع إلى نفس مستواها².

هناك ثلاثة محاذير تتصل بقانون السعر الواحد وهي:

-إن تكاليف النقل، من العوائق أمام حرية التجارة وكذلك تكاليف المعاملات الأخرى قد تكون كبيرة

¹ بقدر علي مرجع سابق ص 26

² Imed Drine, Christophe Rault, op-cit p.54

-ينبغي وجود أسواق منافسة للسلع والخدمات في كلا الدولتين .

-إن قانون السعر الواحد ينطبق فقط على السلع الغير منقولة مثل المساكن والعديد من الخدمات المحلية لا يمكن بالطبع الاتجار بها فيما بين الدولتين¹ .

3-1-3 النموذج النقدي : PPA m :

إن نظرية القوة الشرائية لها منظور آخر خاصة عند النقديين ، والنظرة التي ميزت هذه المدرسة (أي مدرسة النقديين) هو وجوب التفرقة بين نوعين من السلع فهناك سلع متاجر بها و سلع غير متاجر بها دوليا ، حيث أنه لكل بلد سلع منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للتبادل و سلع غير قابلة للتبادل دوليا ، ويتحدد سعر الصرف هنا من خلال أسعار السلع المحلية pt وأسعار السلع الأجنبية pt* المتاجر بها دوليا وبذلك يتحدد نموذج سعر الصرف كما يلي وفق فرضيات النقديين المقدمة

فرضيات النموذج :

ويحدد افتراضات رئيسية هي:

-احترام القوة الشرائية تعادل في جميع الأوقات ، وهو ما يعني أسعار مرنة تماما بحيث يمكن صياغة

$$\text{Log Pt} = \text{Log Pt}^* + \text{Log St} \dots\dots \textcircled{1} \quad \text{المعادلة اللوغاريتمية التالية :}$$

- حيث أن Pt و Pt* تمثل مستوى الأسعار المحلية والأجنبية

- St سعر الصرف الاسمي

¹ Ng Yuen-Ling ،Har Wai-Mun ،Tan Geoi-Mei- Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia ،International Journal of Business and Management ،Vol. 3, No. 8 p133

يفرض أن مستوى الطلب على النقود مستمر وهناك توازن في السوق النقدي

$$\text{Log Mt} - \text{Log Pt} = \alpha \text{Log Yt} - \beta \text{Log(it)} \quad \alpha, \beta > 0 \quad (2)$$

- حيث أن Mt الكتلة النقدية ، Yt الدخل الحقيقي ، it معدل الفائدة الاسمي

وبالمثل لدينا لبلد أجنبي

$$(\text{LogMt}^* - \text{LogPt}^* = \alpha \text{LogYt}^* - \beta \text{Log(it}^*)) \quad \alpha, \beta > 0 \dots\dots\dots (3)$$

من المعادلات السابقة يمكن ان نكتب :

$$\text{Log st} = (\text{Log Mt} - \text{LogMt}^*)$$

ومن ذلك يمكن أن نرى أن نموذج النقديين يتنبأ انخفاض سعر الصرف لبلد في حالة زيادة النقد المتداول، و انخفاض في الدخل القومي الحقيقي أو ارتفاع في أسعار الفائدة مقارنة مع نفس المتغيرات الخارجية . هنا تنخفض قيمتها العملة المحلية في حالة الزيادة في المصلحة الوطنية ، وهذا الأخير هو فقط انعكاس لتوقعات انخفاض تلك العملة.¹

ونشير هنا إلى أن تعادل القوة الشرائية لا يحدد أسعار الصرف على المدى القصير نظراً لتأثيرها بالأخبار؛ حيث أن الإعلان عن التغيرات في أسعار الفائدة والتوقعات بشأن النمو الاقتصادي وغيرها تعتبر جميعها عوامل تؤثر على أسعار الصرف على المدى القصير. وبالمقارنة، نجد أن تعادل القوة الشرائية يحدد اتجاهات أسعار الصرف على المدى البعيد. وبالتالي فإن العوامل الاقتصادية المؤثرة على تعادل القوة الشرائية ستؤدي في النهاية إلى تساوي القوة الشرائية للعملات، وهذا يتطلب فترة زمنية تمتد من 4 إلى 10 سنوات. ومن حيث المبدأ، فإن أسعار صرف العملات ستتوافق بحيث تصبح تكلفة السلع

¹ Drunat Jérôme, Dufrenot Gilles, Mathieu Laurent. Op. cit p75

والخدمات المتشابهة هي نفسها في كافة الأسواق وبكافة العملات. وللحفاظ على تعادل القوة الشرائية تميل تقلبات أسعار الصرف إلى التعبير عن معدلات التضخم النسبية. وعلى خلاف تعادل أسعار الفائدة التي يقتضيها التوازن المالي نجد أن تعادل القوة الشرائية يؤدي في المدى البعيد إلى التوازن الترجيحي لأسعار السلع والخدمات¹.

النتاج المحلي الاجمالي مقابل تعادل القوة الشرائية هناك أهمية لشرح ما هو الناتج الاجمالي المحلي مقابل تعادل القوة الشرائية وما هو التعادل بالمقارنة مع تعادل القوة الشرائية وكيفية احتسابه. إن الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي محتسبا بالطريقة العادية استنادا إلى التبادل التجاري وقيمة العملة الدولية (الدولار) وقيمة تعادل القوة الشرائية يمكن تفسيره على أفضل وجه عن طريق مثال باستخدام أرقام افتراضية، فلو كان رطل اللحم في الولايات المتحدة يكلف 5 دولار أمريكي ويكلف في دولة الإمارات العربية المتحدة 20 دولار (ما يعادلها بالدرهم)، وإذا كان متوسط دخل الفرد في أمريكا 20.000 دولار أمريكي ومتوسط دخل الفرد في الإمارات العربية المتحدة 20.000 دولار أمريكي (ما يعادل هذا المبلغ بالدرهم)، يتضح لنا أن المواطن الأمريكي يمكنه شراء كمية أكبر من اللحم مقابل نفس المبلغ. وهذا يوفر للمواطن الأمريكي مستوى معيشيا أفضل (على فرض أن كافة الأشياء الأخرى متساوية). وهذا يوضح لنا كيفية احتساب الناتج المحلي الاجمالي باستخدام تعادل القوة الشرائية. وبهذا الشأن نجد ان المواطن الإماراتي قد يحصل على نفس متوسط دخل الفرد الأمريكي، وبالتالي، فإن الناتج المحلي الاجمالي لكلا الدولتين سيكون متماثلا لو افترضنا تساوي عدد السكان في كلا الدولتين. ويتضح هنا أنه بالرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي لكلا الدولتين سيكون متماثلا لو افترضنا تساوي عدد السكان في كلا الدولتين. ويتضح هنا أنه بالرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة يصل إلى 4

¹ Hevé. M, Celine. P, Necolat. S, « Economie de prévision », N°123-124, France, 1996, p.02.

تربليون دولار، إلا أن هذا الدخل لو تم احتسابه فيما يتعلق بتعادل القوة الشرائية سيصل إلى 3 تريليون دولار مثلاً، ويترتب على هذا أن دولة الإمارات ككل يمكنها شراء منتجات أقل مما يمكن لمواطني الولايات المتحدة ككل شراءها. وهكذا ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي في كلا الدولتين يصل إلى 4 تريليون دولار، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي يعتبر أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة عند احتسابه باستخدام تعادل القوة الشرائية. ويمكننا القول هنا أنه رغم حصول المواطن الأمريكي على نفس مستوى دخل المواطن الإماراتي، إلا أن الأمريكي يتمتع بمستوى معيشي أفضل من الإماراتي. وبالنسبة للدول الفقيرة يحدث العكس تماماً، حيث نجد أن المواطن اليمني يمكنه استئجار منزل بقيمة 10 دولارات شهرياً، مقارنة مع الإماراتي الذي يدفع 500 دولار كإيجار شهري، وهنا نرى (مع كون الأشياء الأخرى متساوية) أن اليمن يتمتع بمستوى معيشي أفضل رغم أن دخل اليمني يصل إلى 50 دولار شهرياً. وهذا يعني أن المواطن اليمني في اليمن يمكنه شراء منتجات أكثر مما يشتريه المواطن الإماراتي في الإمارات. وفي الحقيقة هناك الكثير من الحالات التي ينطبق عليها هذا المثال. وبالنتيجة، لو فرضنا أن الناتج المحلي الإجمالي في اليمن يصل إلى تريليون دولار. إلا أن القوة الشرائية للاقتصاد كما يعبر عنها تعادل القوة الشرائية يجعل حجم الاقتصادي اليمني يصل إلى 5 تريليون دولار عند مقارنته مع الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهذا يمثل زيادة قدرها 5 أضعاف لحجم الاقتصاد اليمني عند تغيير طريقة احتساب حجم ذلك الاقتصاد باستخدام القوة الشرائية للدولار بدلاً من احتساب حجم الاقتصاد بالدولار كرقم مجرد. وهذه هي الفكرة الكامنة وراء طريقة احتساب حجم الاقتصاد باستخدام مفهوم تعادل القوة الشرائية¹.

¹ Imed Drine, Christophe Rault, op-cit p 55

وهنا ننوه إلى أن الفرق الناتج بين طريقتي حساب الناتج المحلي الاجمالي تعتمد على مدى حرية التجارة في دولة ما وتعتمد أيضا على مدى اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي وكذلك منتجاتها وقدراتها التنافسية، نظرا لأن هذه الأشياء تعادل في أهميتها كمية المنتجات التي يمكن شراؤها بنفس المبلغ. وهذا هو السبب الذي يجعلك تجد فروقا بسيطة فقط بين أحجام الناتج المحلي الإجمالي في الدول الغربية عند احتسابها بالطريقة العادية أو باستخدام تعادل القوة الشرائية .

مثال: في ظل اقتصاد مقيد لا يوجد فيه إنتاج لمادة الزيتون، يمكنك التحكم بسعر الزيتون، أما في اقتصاد مفتوح، يتم تحديد سعر الزيتون وفقا لقيمته في السوق العالمية، حيث أنه إذا كان السعر مرتفعا جدا، سيلجأ الناس إلى استيراد زيتون أرخص، وإذا كان السعر منخفضا سيتم تصدير الزيتون لجني الأرباح. وهكذا، يتعادل سعر الزيتون محليا مع السعر العالمي. وهذا يتطلب وجود ظروف مثالية للسوق، والتي لا توجد على الإطلاق، ولا تأخذ في الحسبان تكلفة نقل المنتج (الزيتون). وبالإضافة إلى هذا، لو كانت تكلفة استتجار منزل في الجزائر تصل إلى 10 دولارات شهريا، ولم يكن أحد يرغب في الإقامة هناك نظرا لعدم وجود طلب على المساكن لأي سبب كان، فذلك لا يعني أن أسعار المساكن سترتفع (لتصل إلى مستوى التوازن مع السوق العالمي) نظرا لعدم إمكانية تصدير المساكن .

تفيدنا نظرية تعادل القوة الشرائية أن العملات الورقية قيمتها بقيمة كل عملة داخل بلدها ، أي بمقدار ما تجلبه من البضائع والخدمات داخليا ، فكلما ازدادت القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل بلدها كلما ارتفعت قيمتها خارج بلدها ، فالقوة الشرائية المحلية إذن تحدد قيمة العملة من وجهة نظر دولية . كمثل لإيضاح النظرية ، يقدم العلماء دولار مكدونالد لشرح النظرية ، إذ يأخذون سعر وجبة البج مالك في كل دولة ، ويقارنون بينهم لاستخلاص أسعار العملات ، والخلاصة أن هذه النظرية تبدو صحيحة من الوجهة النظرية كما ذكرنا سابقا ، لكن من الناحية العملية ، هناك أشياء تعطلها ، وذلك

لأسباب عديدة أهمها إن هناك كثيرا من السلع والخدمات التي تؤثر أسعارها على القوة الشرائية داخل البلد المعني دون أن يكون لها أدنى أثر في سعر الصرف ، لأن تلك السلعة أو الخدمات لا يتم تبادلها عالميا ، ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية مثل أسعار المنازل كما قلنا ، وأسعار السلع السريعة العطب التي لا تنتقل بين الدول أو الخدمات مثل النقل والصحة والتعليم ، كذلك قد تؤدي زيادة في الدخل القومي إلى زيادة السلع المستوردة بدون أن تؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية ¹.

2-3: نظرية كفاءة السوق

1-2-3 مفهوم نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى معلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم..... إلخ. في السوق الكفاء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.

- تكاليف المعاملات ضعيفة.

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

¹ Bernard Guillochon, Annie Kaweck, « Economie internationale », 4 édition, Dunod, Paris, 2003, p.287.

* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

* التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إعتبرات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (إختبارات جيدي و ديفي) على التوالي في 1975-1976م كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر دراسات هانت 1986م ودراسات كيرني وماك دولاند 1989م يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبية في الوقت الذي سيعقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف¹

3-3 نظرية تعادل أسعار الفائدة :

تعود أصول هذه النظرية إلى كنز عام 1923 في مؤلفه [tract on monetary reforme] حيث يشير هذا المفكر الاقتصادي إلى فكرة اسعار الفائدة ، من خلال قوله " سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة " و قد وضع في تصويبه الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف بحيث أنه هناك ارتباط بين تغيرات سعر الصرف و تغيرات معدلات الفائدة في مختلف العمليات².

3-3-1 فروض نظرية أسعار الفائدة :

- نفترض النظرية أن سعر الفائدة معروف في كلتا الدولتين

¹ عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2004/2003 ص 119-120
² Drunat Jérôme, Dufrenot Gilles, Mathieu Laurent. Les théories explicatives du taux de change : de Cassel au début des années quatre-vingt. In: Revue française d'économie, volume 9, n°3, 1994. P 68

- تكلفة انتقال رؤوس الأموال نسبه معدومة .
- إن كان سعر الفائدة المقترح في البلد " A " منخفض بالنسبة للبلد " B " إذن هذا سيؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال من البلد " A " إلى البلد " B " .
- و من أجل الإستثمار في البلد " B " يجب على المستثمر المتواجد في البلد " A " أن يحصل على عملة البلد " B " .
- 2- نظريات تعادل أسعار الفائدة تفترض أن عمليات المضاربة يجب أن تؤدي إلى تساوي أسعار مختلف العملات ، و اختلاف في الصرف و هذا ما يؤدي إلى تكوين ربحية بين سعر الصرف الآجل و العاجل و يمكننا أن نميز بين صيغتين لنظرية تعادل أسعار الفائدة هما:

1 - تعادل أسعار الفائدة المغطاة P.T.I. Couvert

2 - تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة P.T.I Non Couvert

3-3-1-1 تعادل أسعار الفائدة المغطاة : la théorie de la parité de taux d'intérêt

couvert

إن نظرية تعادل أسعار الفائدة المغطاة تنشأ علاقة بين سعر الصرف الآجل و سعر الصرف العاجل وذلك بواسطة أبعاد سعر الفائدة¹.

فهذه النظرية تحمل معها مخاطر و هذا لأن سعر الصرف الآجل المتوقع غير مؤكد . و لذلك فإن المستثمر يمكن أن يحمي نفسه ضد خطر سعر الصرف و هذا بالتوظيف في سوق الصرف الآجل.

¹ Bernard Guillochon, Annie Kawecki, op-cit, p.288.

أ: سعر الصرف العاجل أو الفوري :

يقصد بالصرف الفوري ذلك الصنف من التعامل بالصرف الأجنبي الذي يستلزم مبادلة الأوراق الأجنبية أو تسليمها فوراً ، أما السوق الخاص بهذه الصفقات فيعرف بالسوق العاجل.

ب : سعر الصرف الآجل :

يقصد بالصرف المؤجل ذلك الصنف من التعامل بالصرف الأجنبي الذي يلتزم المتعاملون في السوق الآجل القيام بالصفقات المؤجلة التي هي عبارة عن اتفاق بين طرفين يتضمن قيام أحد الأطراف بتسليم مبلغ محدد من العملة الأجنبية في فترة مستقبلية متفق عليها في المقابل يدفع هذا الأخير مبلغ من العملة المحلية و ذلك بالسعر المتفق عليه في الحال ¹.

فسعر الصرف المطبق في هذه الحالة هو سعر الصرف الآجل أما السوق الذي تنجز فيه مثل هذه العقود أو الصفقات فيطلق عليه سوق الصرف الآجل .

إذن فيمكن للمستثمر أن يوظف أمواله في سوق الصرف الآجل في الفترة t بعقد مشروط في الفترة

$t + 1$

و بذلك يمكن له أن يبيع دولاراته بسعر فائدة متفق عليه في تاريخ توقيع العقد الخاص بسعر الصرف الآجل، إذن فإن توظيفاته مغطاة من المخاطر.

¹ Drunat Jérôme, Dufrenot Gilles, Mathieu Laurent. Op. cit p69

3-3-1-2 : تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة : PTI non couvert

هذه النظرية تقدم تنبؤات لقيم مستقبلية للصرف و تضع بوضوح الهدف الأساسي للمضاربة في سوق الصرف.

إن مصطلح غير مغطاة يستعمل لتبين أن المتعاملين في سوق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد الأخطار التي تتولد عن التغيرات الفجائية لسعر الصرف¹.

3-4 نظرية الارصدة :

إن البيانات المستمدة من ميزان المدفوعات لها دلالة كبيرة في فهم سلوك أسعار الصرف ، فميزان المدفوعات يعكس الأحداث والصفقات التي تعقد بين دولة وباقي دول العالم ، والتغيرات في العرض والطلب على العملات يتحدد بناءً على هذه الآلية اي العرض والطلب ، وحدوث فائض أو عجز في ميزان المدفوعات من شأنه التأثير على سعر الصرف سلبيًا وإيجابيًا² ،

حسب هذه النظرية يمكن أن تحدد القيمة الخارجية للعملة، أو مستوى سعر الصرف، أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير (عاجز أو فائض) فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما عجز فغن ذلك يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الصرف) وهو ما يقود إلى، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، انخفاض قيمة العملية الوطنية في سوق الصرف، ويحدث العكس عند حدوث فائض في ميزان المدفوعات أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف.

¹ Drunat Jérôme, Dufrenot Gilles, Mathieu Laurent. Op. cit p70

² Peyrard. J, « Risque de change », Librairie Vuibert, juillet, Paris, 1996, p.89.

بالرغم من العلاقة الأكيدة بين سعر صرف العملة وميزان المدفوعات ، إلا إن اتجاه هذه العلاقة غير ثابت ، فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير المستقل الذي يؤثر على اتجاه الصادرات الاستيرادات ومن ثم على الميزان ، ومرة أخرى يكون العكس هو الصحيح . ان اغلب الدول اليوم هي التي تتحدد وتتدخل في تحديد سعر الصرف ولا تترك الحبل على غارب ميزان المدفوعات.

3-5 نظرية مستوى الإنتاجية¹:

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم وكفاءة السوق الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة ومنه الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسين سعر صرف العملة ويحدث العكس تماما في حلة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة².

المبحث الرابع : المؤشرات المعيارية لسعر الصرف وسياسات اسعار الصرف

المؤشرات (FEER ;DEER ;BEER ;NATREX) تفترض أن سعر الصرف الحقيقي

يضمن التوازن الخارجي لميزان المدفوعات (التوازن الداخلي)، كما تحافظ على تدفقات الأصول المالية

الخارجية (التوازن الخارجي)، في حين يتحقق استقرار التوازن الداخلي ما بين مختلف الأسواق منها سوق

العمل، استقرار الأسعار، الاستثمارات.... و ذلك عن طريق السياسة المالية التي تساهم في هذا

¹ محمد الخالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977، ص 120.

² Peyrard. J, « Risque de change », Librairie Vuibert, juillet, Paris, 1996, p.90.

الاستقرار، فسياسة سعر الصرف وحدها لا تضمن استقرار المؤشرات الطبيعية للأسواق كتخفيض معدل للبطاقة، استقرار الأسعار، تحسن مستوى الأجور إلى غير ذلك، ويمكن الاعتماد على المؤشرات التالية لإعادة التوازن إلى الاقتصاد .

1-4 مؤشر FEER: يعود الفضل إلى Williamson ما بين سنة (1985 و1994)، حيث

يفترض التوازن الداخلي مع اختلاف في سعر الصرف الحقيقي، و يأخذ بعين الاعتبار حركة سوق العمل، إذ تعتبر أساس نظرية سعر الصرف الحقيقي، ويعتمد في تركيبته الرياضية على بعدين متناقضين، البعد الأول الأسعار الثابتة أم الثاني أسعار متغيرة¹. و يستند إلى:

توازن المخرجات (الداخلية و الخارجية) على حد سواء، و الأخذ بعين الاعتبار توازنات بعض الدول الداخلية و الخارجية أيضا².

- يتميز التوازن الداخلي بعمالة شبه كاملة، مستوى منخفض للتضخم (بيئة منخفضة للتضخم)
 - يتميز التوازن الخارجي بـ: قدرة تحمل الديون الخارجية، القدرة السداد على المدى القريب و المتوسط، الأخذ بعين الاعتبار استقرار التوازن الخارجي.
 - القدرة على مواجهة الصدمات، و كذلك محاربة المضاربة الداخلية و الخارجية.
 - النموذج يعتمد على سعر الصرف المدار³
- يمكن صياغة معادلة feer على الشكل التالي:

¹ Antoine Bouveret et Henri Sterdyniak ; www.ofce.sciences-po.fr; LES MODÈLES DE TAUX DE CHANGE Équilibre de long terme, dynamique et hystérèse

² Peyrard. J, « Risque de change », Librairie Vuibert, juillet, Paris, 1996, p.89.

³ The Concepts of Equilibrium Exchange Rate ; www.seacen.org ; 2011

$$q^{FEER} = f(\bar{kA} \quad Y_d \quad Y_f) \quad \dots$$

\bar{kA} : مؤشر الأصول المالية المتوسطة

Y_d : الرصيد الجاري للنشاط المحلي (الداخلي)

Y_f : مخرجات الأرصدة للأجانب (ليس كل دول لكن بعض فقط)

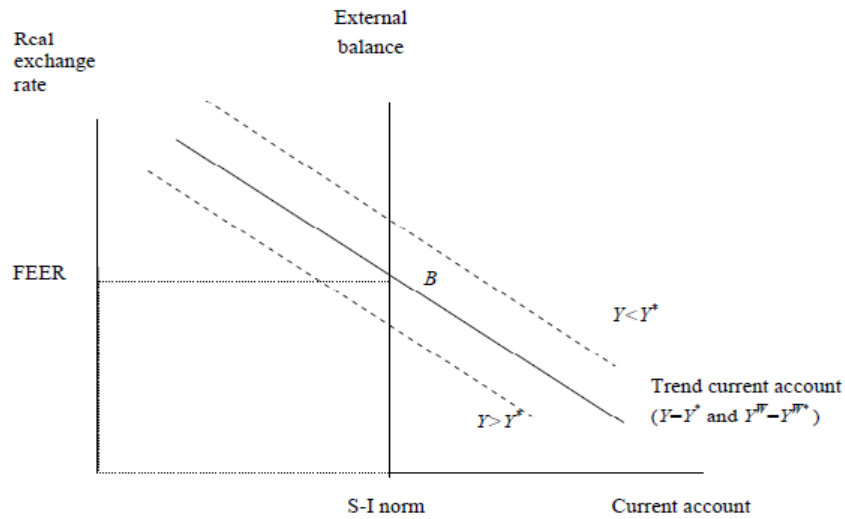
مقاربة Williamson هي إحدى النظريات التي ترى أن سعر الصرف التوازني الأساسي يجب

أن يسمح ببلوغ مستوى إنتاج كامن لا يؤدي إلى إحداث ضغط تضخمي حيث يتمركز

مستوى الإنتاج في دورة اقتصادية لتتلاءم مع حالة التشغيل الكامل، وكذا بلوغ هدف ثاني وهو

حساب جاري مستهدف.

الشكل البياني ل FEER ل شكل رقم (10-1)



المصدر عبد المجيد فدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية مرجع سابق ص 122

يتم تحديد FEER من خلال الرسم البياني كما يلي :

-التوازن الداخلي يمثل بخط عمودي يشير إلى مستوى إمكانيات الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي، معدل الصرف الحقيقي)

-يتم تعريف التوازن الخارجي من خلال المساواة بين الحساب الجاري إلى قيمة التوازن المرتبطة عموما بقدرة المدفوعات الخارجية ويمثل التوازن الخارجي من خلال خط مستقيم (الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الصرف الحقيقي) مع الانحدار الذي يظهر مزيج من سعر الصرف الحقيقي والنشاط الاقتصادي

. - إذا كانت زيادات الإنتاج المحلي أعلى من القيمة المحتملة فإن منحني يترجم نحو الجانب الأيسر وسيكون لدينا تدهور دائم في الحساب الجاري نظرا لزيادة الواردات يصف التوازن الخارجي مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي على الطلب ،عبارة أخرى فإن الحساب الجاري يعتمد على سعر الصرف الحقيقي حيث أن الانخفاض في قيمته يؤدي إلى زيادة قيمة سعر الصرف.

FEER:هي قيمة سعر الصرف الحقيقي الذي يحقق هدفا في الحساب الجاري، مع العلم أن الأنشطة

التجارية المحلية والأجنبية هي في مستواها من التوازن على المدى المتوسط ، في هذه الحالة يفترض أن التوازن الداخلي خارجي وهو ليس واقع الأمر .

2-4 مؤشر BEER :

هذا المؤشر اقترحه *Clark et MacDonald (1997)* برمز *BEER*، هو عبارة عن معدل سلوكي لتوازن

سعر الصرف كعنصر تقييمي و نظري ، يأخذ بعين الاعتبار تطور معدل الصرف الفعلي للحساب

الجاري (مؤشر الأوراق المالية المتوسطة، إنتاجية العمل، سعر البترول، الأوراق المالية لصافي الأصول

الأجنبية، معدل البطالة..) حيث يبحث عن التكامل بين سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادية، على المدى العاجل و المتوسط و الطويل¹.

يتغير سعر الصرف على حسب المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤثر فيه، لكن في المدى القصير يلعب سعر الفائدة دور مهم ،فاختلاف سعر الفائدة ما بين عملتين يساهم في تغيير معدل الصرف، كما يهتم مؤشر BEER بالعوامل الدورية التي تساهم بتفعيل سعر الصرف على المدى المتوسط و الطويل . و هذا هو نقطة الاختلاف ما بين BEER و FEER .

4-2-1 الأهداف العامة ل BEER :

كشفت هذه اللوحة الموجزة من هذا النموذج المستخدم تحديد قيمة سعر الصرف التوازني على أنه يعالج بشكل مقنع ما يلي²:

- 1- شرح ديناميكية سعر الصرف الحقيقي التوازني الذي لا يمكن أن يكون ثابتا.
- 2- تقترح هذه النظرية التوازن في المدى المتوسط و الطويل الأجل.
- 3- وصف ديناميكيات سعر الصرف الحقيقي نحو قيمته التوازن على المدى المتوسط، ومن ثم الانتقال إلى التوازن على المدى الطويل
- 4- تقديم نموذج يفسح المجال بسهولة لتقديرات الاقتصاد القياسي و تلبية شروط التوازن وهذا من خلال علاقة التكامل المشترك، وهذا يعني أننا يمكن تقدير مجموعة من المعادلات الهيكلية.

¹ Mohamed Douch, « Déterminants empiriques du taux de change canada/états unis dans une perspective de court et long terme », université du Québec, Montréal, 2001, p.06

² Frankel. J, « No single currency is right for all countries or at all times », Princeton essay in international finance, international finance section department of economics Princeton University, 1999, p.18

عرض النموذج :

$$BEER = f\left((r - r^*); \text{tot}; \text{tnt}; \text{nfa}; \left(\frac{gdedt}{gdedt^*}\right)\right)$$

: النسبة بين ديون الحكومة الداخلية والخارجية $\left(\frac{gdedt}{gdedt^*}\right)$

: $(r - r^*)$: (سعر الفائدة الحقيقي المحلي - سعر الفائدة الأجنبي الحقيقي)

tot : معدل التبادل التجاري

tnt : السعر النسبي للسلع الغير المتداولة على السلع المتداولة

nfa : صافي الأصول الارصدة الأجنبية¹

إن نموذج BEER هو نموذج بسيط لتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني هذا بالتأكيد ما يجعله

الأكثر استعمالاً ومع ذلك فإنه لا يمكن تبديد العديد من الأسئلة التي أثارها هذا النموذج:

1- من ناحية وجود مشكلة فرضية التوقعات العقلانية و سعر الصرف المتوقع يميل إلى الانحراف بقوة عن قيمة سعر الصرف الآجلة (رفض فرضية الكفاءة)، من ناحية أخرى قبول وجود علاوة المخاطر في الواقع في إطار هذا النموذج وقد اقترح بعض الكتاب أن هذه العلاوة تضاف كأحد محددات سعر صرف الحقيقي و تقاس بنسبة الدين الخارجي المحلي والأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد²

2- معادلة BEER: هي مزيج من محددات سعر الصرف في المدى القصير والمتوسط و الطويل الأجل

¹ The Concepts of Equilibrium Exchange Rate ; www.seacen.org ; 2011

² Frankel. J, p op-cit, p.18

"ماكدونالد (2002) " هو أيضا ناقش هذا المشكل عند كتابته " :المتغيرات المدرجة في قياسنا لسعر الصرف الحقيقي المرجح لها تأثيرات مختلفة دورية عن سعر الصرف الحقيقي عموما فإننا نعتبر أن فروقات الفائدة لا تتجاوز المدى القصير تعادل معدلات الفائدة الحقيقية ". في حين أن صافي الديون الخارجية هو متغير رئيسي للأجل المتوسط وتبقى الإنتاجية و حدود التبادل تمثل متغيرات المدى الطويل . إذن في هذا النموذج لم يتم تحديد مفهوم التوازن بصورة مرضية¹.

3-وأخيرا، فإن التحقق من علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الحقيقي و المتغيرات الأساسية الغير الثابتة ليست حجة حاسمة للاحتفاظ ذا النوع من النموذج خصوصا عند تقدير العلاقات على المدى الطويل قد يؤدي إلى علاقات خاطئة².

3-4 :مؤشر NATREX

كغيره من نماذج الذي يدرس توازن سعر الصرف الحقيقي، لكن يعطي الاهتمام الأكبر للادخار و الاستثمار لما لهم من دوره في ديناميكية سعر الصرف الحقيقي، حيث أن سعر الصرف الحقيقي ل NATREX يأخذ بالاعتبار شرط التوازن ما بين سوق السلع و الخدمات و توازن ميزان المدفوعات، فالمتغيرات الأخرى من المضاربة و الدورية يمكن إزالتها وبطالة بمعدها الطبيعي، ومنه المعادلة التالية توضح : $J-S+ca = 0$

حيث J : تمثل معدل الاستثمار (العام و الخاص) على PIB.

S : معدل الادخار الاجتماعي (العام و الخاص) على PIB.

¹ سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 6
² سي محمد فايزة أطروحة دكتوراه اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر

Ca : معدل رصيد الحساب الجاري على PIB .

مؤشر NATREX يدرس ثلاث أبعاد لسعر الصرف، القريب، المتوسط، الطويل

(المدى القصير : متعلق بحركة رؤوس الأموال المتوسطة.

المدى المتوسط: متعلق بحركة رؤوس الأموال المتوسطة و الطويلة.

المدى الطويل: متعلق بالعوامل الداخلية قيمة الإنتاج الكلي المحلي و الأجنبي وكذلك التفاصيل

المستقبلية. العوامل الخارجية (الاحتياطي من رأس المال، الديون الخارجية)¹

1-3-4 مبدأ تعادل القوة الشرائية

القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية PPP ، و التي وضع أسسها العالم

الاقتصادي السويدي كوستاف كاسل ، حيث توصل إلى أن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات

الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة

A بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان، فان قيمة التعادل لعملتها سوف تصبح نصف

ما كانت عليه من قبل² لكن تعتمد هذه النظرية على عدة مميزات منها³:

- الحرية التجارية ما بين الدول وكذلك حرية انتقال الأفراد خصوصا بالنسبة للدول المجاورة.

- تكاليف النقل لم تندرج في هذه النظرية بحث تؤول إلى الصفر و هذا غير ممكن.

- اعتماد كلا الدولتين على سعر الصرف المرن.

¹ Serge rey ; www.erudit.org/apropos/utilisation.htm; L'apport du NATREX à la modélisation des taux de change d'équilibre

² عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف و ادارته، ذدار الصفاء للنشر و التوزيع 2011- عمان- ص 68

³ PATRICK.Topscalian (principes des finances internationales), Economica 1992.P44

- تجانس السلع و البضائع فيما بينها مثلا الحذاء أو ملابس تؤثر على الحاسوب أو على السيارات.
- إهمال الدور الذي تلعبه الأسواق المالية في حركة رؤوس الأموال، و التركيز فقط على دور السلع و البضائع.¹

إن العنصر المهم الذي لم تتطرق إليه نظرية القوة الشرائية هو الميزة النسبية للسلع و البضائع، فإذا أخذنا مبدأ الميزة النسبية للتبادل التجاري ما بين الدول وخصوصا الدول المجاورة فإن الميزة النسبية للسلع تلعب دور مهم في المبادلات التجارية، فإذا كانت الدولة A تعتمد على سلع ذات التكنولوجيا العالية و البلد الأخرى يعتمد على سلع ذات كثافة اليد العاملة فرغم انخفاض مستوى الأسعار في البلد الأخرى B، لا يؤثر على مستوى سعر الصرف و لا يتعادل سعر الصرف على حسب درجة الاختلاف في القوة الشرائية. أما إذا كان الوضع الاقتصادي للبلدين متساوية فهنا مبدأ الاختلاف في القوة الشرائية يؤثر على سعر الصرف في الحالة المرنة فقط لأنهما يعتمدان على نفس طريقة الإنتاج و التخصص، في حين نستطيع القول أن الميزة النسبية تستفيد منها الدولة إذا تخصصت في إنتاج و تصدير السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا و التي هي أكثر كفاءة نسبيا من الدول الأخرى في إنتاجها، و بعكس ذلك تستفيد كل دولة إذا ما استوردت السلع التي تنتجها بتكلفة أعلى نسبيا و التي هي اقل كفاءة نسبيا في إنتاجها من الدول الأخرى². في هذه الحالة نقول أن الاختلاف في الأسعار لا يؤثر على سعر الصرف و إنما يرفع مستوى التبادل ما بين الدول و تعود بالفائدة على جميع الدول الشريكة في هذه المبادلات . لكن هذه الحالات نادرا ما تحدث، فهنا نحاول أن نطرح تأثير تعادل القوة الشرائية

¹ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط. دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، 1997 ص207
² بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية ص707

على سعر الصرف في المدى (القصير و المتوسط و الطويل)¹، فإذا افترضنا مبدأ التعادل القوة الشرائية فإن هذا لا يؤثر على سعر الصرف على المدى القصير بل في المدى المتوسط والبعيد ،

واعتمادا على النظريات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة التضخم فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر أهم أسباب التضخم عند الكنزيين حيث يتم الارتكاز في هذا الرأي على قانون العرض والطلب ، حيث أن سعر السلع يتحدد في السوق عندما يتعادل الطلب على السلعة مع المعروض منها فإذا حدث افراط في الطلب الكلي لأي سبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله فإن ذلك يؤدي الى ارتفاع في سعر السلعة أي أن الزيادة في الطلب على جميع السلع والخدمات تؤدي زيادة الطلب ويمكن القول أن أهم الاسباب التي تؤدي الى تفشي ظاهرة التضخم هي²:

- العجز في الموازنة العامة .
- زيادة الكتلة النقدية كما تشير النظرية الكمية للنقود "زيادة التضخم ينتج زيادة الكتلة النقدية دون ظان يصاحبها زيادة في الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات "
- انخفاض اسعار الفائدة ، حيث يشجع انخفاض معدلات أسعار الفائدة إلى فتح الباب أمام الاعتمادات مما يزيد من فرص الاقتراض
- الزيادة في تكاليف الانتاج أو النفقات وخاصة الاجور
- الاعتماد على الاستيراد من الخارج بنسبة كبيرة للسلع والخدمات يؤدي الى استيراد التضخم

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص223

² حميدات محمود ، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص76

4-4 سياسات أسعار الصرف :

1-4-4 مفهوم سياسة سعر الصرف:

هي سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، كتنمية الصناعة المحلية، التشغيل، توزيع الدخل، تخصيص الموارد¹، محاربة التضخم وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف ضبط وتسيير الاقتصاد ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته².

2-4-4 أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- مقاومة التضخم: ³ يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى التنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيته⁴.

- تخصيص الموارد: من خلال اعتماد وتشجيع سعر الصرف يكون الاقتصاد أكثر تنافسية حيث تقوم الدولة بتشجيع التصدير عن تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية وبالتالي نقل السلع المستوردة.

¹ محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص 55.

² Anne. O. Krueger, la détermination des taux de change, éditions Economica, 1985, p173

³ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 131.

⁴ عرفان لقي حسين، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، عمان، 1999، ص 147

- توزيع الدخل: لهذا الهدف علاقة مع سابقه حيث أنه من خلال ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، يقابله انخفاض في ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثماراتها.

- تنمية الصناعة المحلية: حيث يلجأ البنك المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف من أجل التقليل من الواردات والرفع من الصادرات ومنه تشجيع الصناعة المحلية، فعلى سبيل المثال قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض العملة مما ساعد على الرفع من الصادرات وقام بعدها باعتماد سياسة العملة القوية ونفس الشيء بالنسبة لليابان التي قامت بتخفيض العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة وبالتالي تشجيع الصادرات.

3-4-4 أدوات سياسة سعر الصرف:

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل، وأهمها:¹

4-4-3-1 سياسة تخفيض قيمة العملة

يعد سعر الصرف من بين أدوات السياسة النقدية المتمثلة في دور البنك المركزي في اتخاذ قرار في إعادة تقييم العملة المحلية مقابل سلة العملات الأخرى التي يعتمد عليها، و دائما بالنسبة للدول النامية تكون أمام حالة تخفيض قيمة العملة، مما يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى رفع الأسعار نتيجة إلى ارتفاع

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 135.

السلع المستوردة بالعملة المحلية و لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه التأثير إلى الأجور و التي تؤثر على فاعلية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها¹.

أ : مفهوم تخفيض قيمة سعر العملة:²

عندما يكون هناك نقص في النقد الأجنبي لدفع التعاملات الخارجية مع الدول المتعاملة اقتصاديا و ما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوما بالعملة الاجنبية في ظل حرية سعر الصرف الذي لا تتدخل فيه الدولة في سوق الصرف الاجنبي حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب وفقا لحركة العرض و الطلب على النقد الأجنبي و عليه فإن انخفاض سعر الصرف يعني بذاته ارتفاع أسعار كافة العملات الأخرى بالنسبة لعملتنا الوطنية³، أما تعبير التخفيض في سعر الصرف فهو مصطلح يعبر عمّا تقوم به السلطات العامة بشكل عمدي من إحداث تغيير في سعر الصرف أي في سعر العملة المحلية و لقد كان هذا المفهوم مستخدم منذ القدم في ظل قاعدة الذهب أي في سعر العملة المحلية مقومة بالذهب عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب أو مقومة بالعملات الأجنبية المقومة هي نفسها بالذهب و قد أخذ هذا المفهوم انتشارا حتى بعد انهيار قاعدة الذهب في التعاملات النقدية أي في ظل حرية الصرف مع تدخل الدولة للتخفيف من تقلب أسعار الصرف⁴.

و لقد اثبتت التجربة البشرية (في البلدان النامية) على وجه التحديد و النظرية الاقتصادية على حد سواء أن العلاقة بين تخفيض قيمة العملة و الحد من عجز الميزان التجاري و تحفيز الاقتصاد الوطني ،

¹ Loukas Stemitsiotis, Taux de change de référence et système monétaire international, éditions Economica, 1992, p109.

² بلحشر عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2013-2014 ، ص 63

³ Bertrand Nezeys: **Les Politiques de Compétitivité**, éditions Economica, Paris, 1994, P15.

⁴ بلحشر عائشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 64

ليست علاقة آلية و إنما هي علاقة مشروطة بعوامل و محددات عديدة و هناك عاملان يعدان من الأسس المهمة بل أهم العوامل التي تحدد فعالية أي سياسة صرف قائمة على تخفيض قيمة العملة هما :

- مدى قدرة الآلة الإنتاجية الوطنية و النسيج المقاولاتي المحلي (تكنولوجيا و ماليا و بشريا) على تصنيع السلع المستوردة بجودة مماثلة أو معقولة و أسعار المنافسة و إحلال منتجات وطنية مكانها¹.
- و يتعلق الأمر خصوصا بالسلع التجهيزية الآلات مثلا و السلع الاستهلاكية المعقدة (بعض الاجهزة الالكترونية كالهواتف النقالة مثلا) التي يستعصي انتاجها على الكثير من البلدان بسبب عدم توفر التكنولوجيا الضرورية أو مصادر التمويل الهائلة التي يتطلب منها إنتاج مثل هذه المشاريع نظرا لكثافة رأس مالها .
- مدى المرونة السعرية للصادرات و الواردات بمعنى عدم تجاوب الطلب على الصادرات و الواردات مع تغير الأسعار الناتجة عن تخفيض قيمة العملة ، فعندما تكون المرونة السعرية لبعض السلع المستوردة و المستهلكة على نطاق واسع ضعيفة ، بسبب أنها لا تصنع محليا أو لأن الإقبال عليها نتيجة لاعتبارات غير حساسة للسعر (الجودة و الابتكار و المضمون التكنولوجي) فإن ارتفاع أسعار هذه السلع لا يؤثر كثيرا على حجم استهلاكها محليا و لا يؤدي بالتالي إلى انخفاض مهم في الواردات و بالمقابل عندما تكون المرونة السعرية لبعض أهم السلع المصدرة ضعيفة بسبب افتقارها إلى مقومات التنافسية المتجاوزة للسعر أو احتدام المنافسة الدولية عليها ، فإن انخفاض أسعار هذه السلع لا يؤثر كثيرا على حجم استهلاكها و لا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع مهم في الصادرات²

¹ عبود زرقين ، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، مجلة بحوث عربية اقتصادية – مركز دراسات الوحدة العربية العدد 45 ، لبنان، 2009، ص184

² عبد الحسين جليل ، عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2011، ص86

ب : مزايا و عيوب تخفيض قيمة العملة¹:

إن إجراء تخفيض قيمة العملة هو سلاح ذو حدين فبدلاً من أن يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الداخلي و بالتالي نمو الاقتصاد الوطني يمكن لهذا الإجراء أن تكون له تأثيرات عكسية و سلبية تهوي للاقتصاد و تؤدي به إلى أخذ منحى انكماشى بسبب التضخم الجامع الذي ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية (مصادر الطاقة كالنفط و الغاز مثلاً)² و التجهيزات المستوردة من الخارج و علة ذلك ان ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ينعكس بشكل آلي على أسعار المنتجات النهائية التي ترتفع بدورها مما ينعكس سلبياً على الطلب من خلال انكماشه ، و هذا يفضي إلى تراجع المبيعات ثم الإنتاج ، و بهذا تمتنع المؤسسات عن زيادة الاستثمارات و هكذا يدخل الاقتصاد في دورة الانكماش - تشهد تجربة بعض البلدان النامية مثل المكسيك و الأرجنتين على ذلك فقد كان تخفيض قيمة العملة في هذين البلدين مصاحباً في أحيان كثيرة بتصاعد التضخم و تراجع الإنتاج، لكن آثار تخفيض قيمة العملة تبقى عملياً و على العموم رهينة بطبيعة كل اقتصاد على حدى و تخصصاته الإنتاجية و مستوى انفتاحه و اندماجه في التجارة الدولية و تركيب تجارته الخارجية³.

و عند انخفاض قيمة عملة ما في أي بلد يطبق سياسة تثبت أسعار الصرف قد لا تستطيع السلطات المالية المحددة أصلاً لسعر الصرف في هذا البلد الدفاع عنه خاصة على المدى المتوسط أو الطويل كما يمكن لهذه الأنظمة أن تتعهد في إطار نظام صرف ما بضمان تحويل العملة مقابل العملة المرجعية ، و للقيام بذلك عليها أن تمتلك احتياطي نقد أجنبي لكن في حالة وجود طلب كبير على العملة الأجنبية

¹ السيد محمد أحمد جاهين ،سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح ، ط 1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001 ، ص8

² سعيدي نعمان، مرجع سبق ذكره، ص8

³ عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص 133

(في حالة تحويل العملة المحلية مقابل عملة أجنبية) لا يكفي الاحتياطي و يجب عل البنك المركزي إيقاف عملية تحويل العملة و التخفيض من قيمتها¹.

و قد تلجأ الدول والسلطات المالية عادة إلى تخفيض قيمة العملة كخطوة وقائية احتساباً لاستعمال احتياطاتها من النقد الأجنبي بالكامل².

و يتمثل التخفيض في هذ الحالة في التعديل نقصانا في سعر الصرف لعملة بالنسبة لعملة مرجعية أخرى أو مجموعة من العملات إذا كان سعر الصرف محددًا بالنسبة للمعدل المرجع لمجموعة عملات أجنبية و تخفيض العملة يمكن أن يكون وسيلة ضمن السياسة المالية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي بتنمية الصادرات و إعادة تعديل الميزان التجاري ، و مع ذلك هذه السياسة ليست مجدية سوى على المدى القصير و المتوسط لذلك يجب إعادة تعديلها من جديد مالم يوجد حل للخلل الاقتصادي الأساسي و مالم تعد الثقة في هذه العملة و عند عملية التخفيض يتدهور الميزان التجاري عادة في أول الأمر ثم يتطور إيجابيا و كمثل على تخفيض قيمة العملة نأخذ مصر مؤخرا و المكسيك سنة 1994

ج : الآثار المترتبة على عملية التخفيض لقيمة العملة

تؤثر كما ذكرنا عملية تخفيض قيمة العملة على الجانب الاقتصادي بشكل مثير للاهتمام و من بين أهم المسائل التي تترتب على عملية التخفيض الأثر على الميزان التجاري للدولة و على صادراتها و واردتها³

- أولا : الآثار المترتبة للتخفيض على الصادرات :

تطبق سياسة التخفيض في الدول النامية عادة من أجل تحسين ميزانها التجاري الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات مما يزيد من قيمة تحصيل العملة الصعبة و في المقابل يكون هناك تقليل أو حد من

¹ عبد الحسين جليل ، عبد الحسن الغالبي مرجع سبق ، ص86
² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 1994 ، ص56
³ مدحت صادق، النقود الدولية و عملية الصرف الأجنبي، ط1 ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997 ، ص 144

الواردات لهذه الدول و الذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من العملة الأجنبية و لكن هذه السياسة المتبعة لا يمكن أن تنجح كما سبق و أن أشرنا آنفاً إلا إذا توقف الأمر على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة و مرونة الطلب الخارجي على صادراتها و هذا راجع إلى أن صادرات الدول النامية تعتمد بصفة كبيرة على الصناعات الاستخراجية و التي تعتمد في معظمها كالجائر على النفط الذي يتحد عالميا و لا يمكن التحكم تسعيره كما في السلع محليا¹

أ- ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد أن تلجأ العديد من الدول إلى سياسة التخفيض²

فمن أجل تخفيض قيمة العملة لابد من أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على تلبية الطلب العالمي على منتجات البلد المصدر و لكن من الملاحظ أن الدول النامية تواجه صعوبات كبيرة في زيادة الإنتاج بصفة عامة و السلع الموجهة للتصدير بصفة خاصة حيث تعاني الدول النامية من خلل و صعوبات في استغلال الطاقات العاطلة و زيادة قدراتها التصديرية³

ب- مرونة الطلب الخارجي

تعتمد الدول الصناعية في غالب الأحيان على صادرات الدول النامية و يعتمد حجم الصادرات على مستوى النشاط الاقتصادي للدول الصناعية المستوردة لهذه المنتجات و التي في غالب الأحيان تكون عبارة عن مواد طاقوية، و قد يحدث ركود في اقتصاديات هذه الأخيرة مما يعرض الطلب على هذه السلع إلى انكماش قد يؤثر على صادرات الدول و حتما سيكون في مثل هذه الحالة تخفيض قيمة العملة غير مجدي و هذا يدل على أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية

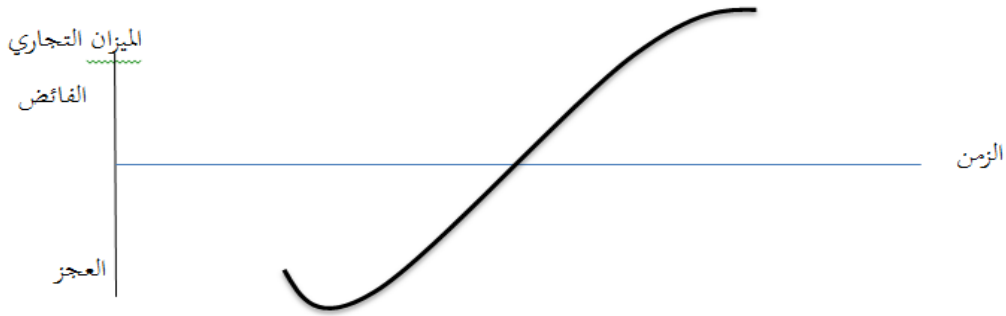
¹ سمية زيرار و آخرون ، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2014)، مجلة دراسات العلوم الادارية العدد 02، المجلد36، الاردن، 2009، ص 364

²

³ بربان كويل ، صفقات العملة الأجلة، ط 1 ، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 ، ص 22

يبقى مرتبط بحالة اقتصاديات الدول الصناعية و ببساطة تخفيض العملة سيؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار فلن تتحسن حصيلة الصادرات و ينتج عن ذلك تدهور في الميزان التجاري لانخفاض الأسعار من جهة و نقص الطلب على المواد الأولية أي النقص في الكمية المصدرة لهذه الدول المصنعة لانكماش اقتصاداتها¹

الشكل رقم (11-1) منحنى j.



المصدر : عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي سعر الصرف و إدارته ص 86

من المنحنى البياني أعلاه يمكننا ان نستنتج أن عملية تخفيض العملة يكون بعدها استجابة بطيئة جدا ربما بسبب وجود العديد من العقود المتفق عليها بسعر الصرف القديم أو بسبب الوقت الذي يتطلب التوسع في بناء الطاقة الإنتاجية لمقابلة الزيادة في الطلب على الصادرات و إذا كانت الأسعار المحلية لم تتغير بالنسبة للسلع المصدرة و أن كمية الصادرات استجابت للسعر الجديد فإن عوائد الصادرات سوف ترتفع لكن بشكل تدريجي و بطيء.

أما الواردات فإن كميتها لم تتغير و لكن أسعارها ارتفعت بنفس مقدار التخفيض و عليه فإن قيمة الواردات سترتفع ارتفاعا مهما و بناء على ما تقدم فإن الحساب الجاري سيتحرك نحو العجز في الأجل القصير أما في الأجل المتوسط عند النظر إلى معادلة الدخل القومي²

¹ حنفي محمد ناظم، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 92
² عبد الحسين جليل ، عبد الحسن الغالي ، مرجع سبق ذكره ص 89

$$Y=C+I+G+(X-M)....(1)$$

حيث أن C تعني الاستهلاك و I تعني الاستثمار و G تعني الإنفاق الحكومي و X الصادرات و M الواردات و عندما تقاس Y بالنتائج المحلي الإجمالي GDP فإن المعادلة (1) يمكن صياغتها بالشكل التالي:

$$X-M= Y-(C+I+G)....(2)$$

من خلال هذه المعادلة يمكننا استنتاج أن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يكون مساويا للنتائج المحلي الإجمالي مطروحا منه الإنفاق المحلي الكلي TDE و من هذه الصيغة يمكننا القول أن ميزان المدفوعات سيكون في حالة عجز عندما يكون الإنفاق المحلي الكلي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي¹ و بناء على ما تقدم فإن التخفيض سوف ينجح فقط في حالة كون الإنفاق المحلي الكلي لا يمكنه امتصاص كامل الناتج المحلي الإجمالي و لتنفيذ هذا القيد لابد من وجود طاقة احتياطية في الاقتصاد و بعكسه فإن الناتج لا يمكنه أن يرتفع ليفي بالزيادة في الطلب على الصادرات و عليه فإنه من الضروري أيضا أن يرافق التخفيض سياسات تخفيض الإنفاق لتقليص الامتصاص المحلي و لكن عند البدء من مستوى التوظيف الكامل فإن التخفيض الذي يكون مصحوبا بضرائب عالية سيزيد الطلب على الصادرات من دون الطلب الكلي و مع عدم وجود ضغوط لرفع الأسعار المحلية ستدعم المنافسة الدولية في الاجل المتوسط²

أما في الأجل الطويل فإن المؤسسات التي تستورد ستقبل بالعبور على هذه التكاليف بزيادة الأسعار و العمال الذين يشترون سلع الاستهلاك المستورد³.

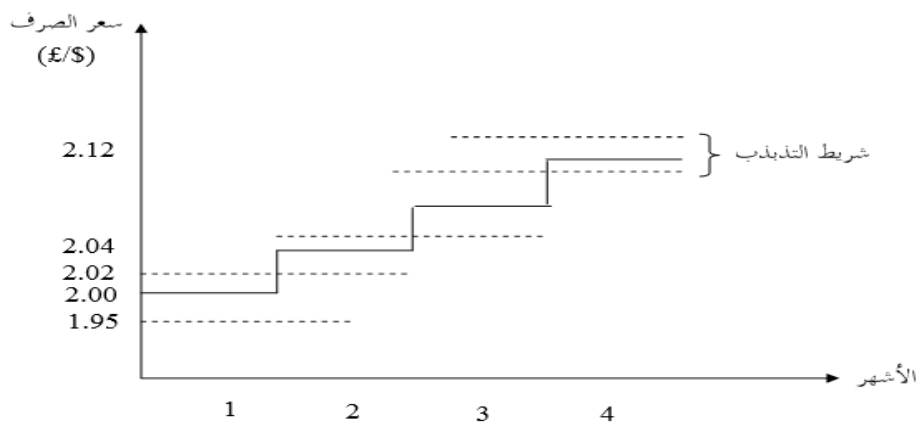
¹ - Patrice Fontaine « Marché des changes, éditions Pearson, Paris, 2008, P19.

² نفس المرجع السابق ص 91

³ ، ص 6 - - 222 محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، 1999.

سوف يطلبون أجورا عالية و بالمثل فإن زيادات الأسعار و الأجور ستقود إلى استجابات مماثلة لدى المنشآت الأخرى و العاملين الآخرين و بالنتيجة فإن الأثر النهائي للتخفيض سيكون زيادة أخرى في الأسعار و الأجور الإسمية بنفس مستوى الأسعار الخاصة بالواردات تعيد سعر الصرف الحقيقي قريبا من قيمته الابتدائية.

الشكل رقم (1-12) يمثل المستوي المستجدي زحفه مع شريط لتخفيض قيمة العملة



المصدر: صحروي سعيد مرجع سابق ص 78

إن آثار تخفيض قيمة العملة (رفع سعر الصرف) على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على كيفية استجابة الأجور الاسمية و الأسعار جراء ذلك التخفيض، فكلما ارتفعت نسبة الزيادة في الأجور الاسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، و هذا نتيجة ربط درجة التأثير بالمستوى العام للأسعار و في ظل اقتصاد يميل إلى الانفتاح سيكون اثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية و بالتالي على مستوى الناتج بشكل أو بآخر، و عليه ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف¹.

7- إبراهيم قندوزي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة، الجزائر، 1998، ص 75

4-4-3-2 استخدام سعر الفائدة :

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة أسعار الفائدة المرتفعة لتعويض خطر اختيار العملة ، في النظام النقدي الأوربي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو .

4-4-3-3 مراقبة الصرف :

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع الدشئيات والديبعات للعملة الصعبة إلذ رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة بالنسبة للمضاربين، ومن التدابير التي تعتمدھا السلطات النقدية:

- منع التسوية القبلية للواردات

- الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة

- تقسيم الحسابات لغت المقيمين فتستفيد من التحويل الخارجي للعملة

- البنكية إلى حسابات حسابات للمقيمتين لا يمكن عن طريقها تسوية التعاملات مع الخارج.

4-4-3-4 اقامة سعر صرف متعدد :

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة. ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة. أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة

بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها ، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غت الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي¹

¹ رشدي شبيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985 ،ص 403

خاتمة الفصل

منذ انخيار نظام بريتون ووندز، يبدو أن أمر استقرار أسعار الصرف، خاصة العملات الأساسية. أصبح مصدر قلق واهتمام كبير إلى يومنا هذا. والتي قد تكون مكلفة لأقصى حد ليس فقط على البلدان المعنية بالأمر بالشكل مباشر، بل أيضا لباقي بلدان العالم،

وعلى رغم انتهاج معظم الدول لمختلف نظم أسعار الصرف، مع أنها تتسم بمزايا معينة، إلا أنه بعد التجربة العملية لهذه النظم، بينت بعض العيوب بها ولم تثبت نجاعتها، خاصة من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية وتوطيد الاتصال بين الاقتصاد الوطني لمختلف الدول. وإن الدور الذي يلعبه سعري الصرف الاسمي والحقيقي بالغ الأهمية ، فالأول يقوم بقياس متوسط حصيلة تقلبات العملات بالنسبة لعملة معينة، والثاني يبين مستوى التضخم والقدرة التنافسية لأسعار سلع دولة ما. أما بالنسبة لقاعدة تحديد سعر الصرف فإنه يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.

والمؤكد على النقاش حول أفضل نظام لأسعار الصرف هو دائما الشغل الشاغل ، إلا أنه هناك إجابات جديدة عن السؤال يثار عن نظام سعر الصرف الذي يجب أن تختاره البلدان النامية ومن بينها الجزائر.

فقد عصفت العديد من الازمات المالية بالأنظمة الاقتصادية وكان سببها الرئيس الاختلالات في أسعار الصرف مما اضطر الباحثين في المجال الاقتصادي وفتح الباب امامهم الى محاولة إيجاد السبيل الامثل لتطبيق أنظمة صرف تقي من الصدمات الاقتصادية وارتداداتها على مناحي الحياة الاقتصادية وهو ما سنتطرق اليه في الفصول الموالية من هذا البحث .

الفصل الثاني

الفصل الثاني : مفهوم ، محددات ، ونظريات النمو الاقتصادي

تمهيد

إن النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفه الحكومات وتتطلع إليه معظم الشعوب لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع ، ويرتبط النمو بمجموعة من العوامل الأساسية التي تعتبر بمثابة الحاضنة لتطوره ،

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم التي لاقت ولا تزال حظا موفورا من الدراسة من طرف خبراء الاقتصاد وصانعي السياسات في حكومات البلدان التي تبذل الغالي والنفيس من أجل الوصول إلى تحقيق ازدهار ورقي في كل المجالات لشعوبها ، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين كانت التنمية الاقتصادية رديفا للنمو حيث اعتمدت استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة ويعتبر نموذج البروفسور و "الت وينمان روستو" W. W.Rostow المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم وعملية التنمية في هذه المرحلة ، ظل هذا النموذج سائدا حتى منتصف السبعينيات واتسعت أبعاد التنمية بعدها لتشمل جوانب اجتماعية بعدما كان التركيز منصبا في المرحلة الأولى على البعد الاقتصادي فحسب ، وكان نموذج سيرز Seers الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة وتوزيع الدخل

إن أساليب وسياسات التنمية المنتهجة في أي بلد كان لا تجري في الفراغ بل تستسقي وتتأثر بما يجري حولها من أحداث عالمية وأزمات تعصف بين الحين والآخر بالاقتصاد العالمي

والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق حزمة من الأنشطة الاقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات سعيا منها إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني .

فالنمو عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف وتمكين الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها وهي حتما لا تقتصر على النمو السريع للنتائج الوطني الإجمالي وإنما تشمل خلق فرص عمل ومحاولة القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية اي النمو بمفهومه الشامل أو ما يسمى العملية التنموية .

نحاول من خلال هذا الفصل أن نقدم تصورا عاما حول مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية ، الخصائص، والعناصر والمؤشرات، وكذا أبرز النظريات التي حاولت التعاطي مع هذه الظاهرة، وكذا محدداتها .

المبحث الأول : حول مفهوم النمو الاقتصادي

لا يخلو أي مجتمع من مجتمع انساني مهما كَبُرَ أو صَغُرَ مهما تقدم أو تخلف من النشاط الاقتصادي ، والهدف الرئيس من هذا النشاط الموسوم بالاقتصادي هو اشباع حاجات المجتمع البشري من مأكَل ومشرب وملبس وغيرها من الضرورات الحياة وكمالياتها ، وتمثل قدرة أي اقتصاد في ناتجه الوطني المحقق ويطلق هذا المصطلح على مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة في غالب الأحيان تكون سنة .

كما يعطي الناتج الوطني صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي كما تستخدم الناتج الوطني والتغيرات الحاصلة فيه كمعيار للنمو الاقتصادي ، ذلك الذي تسعى الدول النامية الى تحقيقه بتطبيق سياسات الاصلاح والاستقرار الاقتصادي تحت اشراف ومتابعة من طرف مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، والواقع أن تطبيق تلك البرامج يؤدي الى صرف النظر عن جوهر قضايا التنمية والمتمثلة في زيادة الناتج الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من صحة وتعليم وتحصيل علمي وفي¹

لفهم حقيقة النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به يجب التطرق الى التنمية الاقتصادية ومحاولة الفصل بين النمو والتنمية الاقتصادية وعزل كل منها عن الآخر لإعطاء مفهوم أدق للوضوح للنمو الاقتصادي مفهومًا كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل².

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن

¹ تاريخ الاطلاع 17 فيفري 2016 http://aissaou.blogspot.com/2013/11/blog-post_18.html

² كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، مطابع دار الهدف، لبنان 1980، ص 35

النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي¹.

1-1 ما هية النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي بشكل عام بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، ولذلك يعني النمو الاقتصادي - بشكل عام - زيادة الدخل لدولة معينة.

يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة، من جانب آخر يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها"²

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها³:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيدولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

¹ <http://www.alukah.net/culture/0/78001/#ixzz4ZMNvh1z7> تاريخ الاطلاع 18 مارس 2016

² Theories of Economic Growth - Old and New Heinz D. Kurz & Neri Salvadori / https://www.researchgate.net/publication/252313772_Theories_of_Economic_Growth_-_Old_and_New p 12

³ Jean Arrous , les théories de la croissance , édition du seuil , paris , 1999 , p10 .

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية¹.

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

ما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فـرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج³.

ويعتبر François Perroux النمو الاقتصادي على أنه زيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة

ويعتبر لمؤشر الإنتاج بالكمية. على المدى القصير يستخدم الاقتصاديون مصطلح التوسع المناقض لمصطلح الركود أو الجمود أو الانخفاض الاقتصادي.

¹ كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2012 - 2013. ص 43

² توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان افريل 2010، ص: 28

³ <http://www.alukah.net/culture/0/78001/#ixzz4ZMWawaRx>

تعتبر النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي حديثة العهد نسبياً في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل أو ظواهر، ناتجة عن النظام الخاص بحق الملكية والرأسمالية التي تم، منبعا المدرسة الكلاسيكية بزعامة A. Smith و Ricardo ثم تليها نظرية Shumpeter التي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية، والنظرية الكينزية التي عبر عنها كل من Harrod-Domar في نموذجها، غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج Solow والنماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا النموذج الأخير

2-1 بين النمو و التنمية الاقتصادية :

تعتبر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم الحكومات التي تهتم بتطوير الحالة الاقتصادية والرفاهية بشكل عام، كثيراً ما سمعنا مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يتردد على ألسنة الخبراء والكثير من الناس، ولكن لا نعرف ماذا يعني كل مصطلح منهما، فأحياناً ما نشعر أن المصطلحين يعبران عن نفس المعنى، وأحياناً أخرى نشعر أنهما مختلفان، فهذا المقال يوضح الاختلاف بين هذين المصطلحين (النمو والتنمية)

فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان، فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النمو الاقتصادي، إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وذلك لتأثير نمو السكان على النمو الاقتصادي لدولة ما.

والنمو الاقتصادي هو مفهوم أضيق من التنمية الاقتصادية فهو زيادة في مستوى الناتج القومي (الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي) التي يمكن أن تسببها زيادة في نوعية وجودة الموارد (عن طريق التعليم وما إلى ذلك)، وزيادة في كمية الموارد وتحسينات في التكنولوجيا أو بمعنى آخر هي الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي ينتجها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. ويمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال قياس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما¹. ما يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النمو)، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة. والنمو الاقتصادي لا يأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد غير الرسمي. وكما هو معروف الاقتصاد غير الرسمي ويسمى أيضاً بالاقتصاد الأسود- وهو أي نشاط اقتصادي غير مسجل قانونياً².

إذن فمفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. بينما تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية وجودة السلع والخدمات المقدمة للأفراد أي أنها لا تركز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوباً بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، فهي تركز على تغيير النظام الاجتماعي.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. في فترة زمنية معينة وهي عملية تغيير إدارية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل بينما

¹ كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل مرجع سبق ذكره ص 47
² خلاوة صالح، مدخل الى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، عمان - الأردن ، 2011، ص 32 .

التنمية الاقتصادية هي عملية تغيير إدارية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقل ذلك المجتمع إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل. وتعرف التنمية الاقتصادية¹ .

بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاجية السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية،

اذن الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي هو أن النمو يعمل على زيادة الانتاج والخدمات في فترة زمنية محدودة مثلا من 1 إلى 6 اشهر اما التنمية فهي تغيير شامل وكامل لكل جوانب الحياة دون تحديد لفترة زمنية ،

والنمو الاقتصادي يمكن حدوثه دون أن تصاحبه تغيرات في عملية توزيع الدخل أو الثروة ، بينما التنمية

الاقتصادية لا يمكن تصورها دون تقليل التفاوت كون الانسان هو الهدف الاساسي لها ، إن التنمية مفهوم نمطي

ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية أما النمو فهو مفهوم واقعي

ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الانتاج مستقبلا دون الاهتمام بالتوزيع على الافراد والاثار الجانبية

المصاحبة² لنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية: نظرية النمو الكلاسيكية، نظرية النمو

النيوكلاسيكية، نظرية النمو الكنزوية ، نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفع القوية، نظرية النمو المتوازن³ ، نظرية النمو

غير المتوازن، نظرية أنماط النمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النمو، نظرية التبعية الدولية.

¹ جيوري محمد ، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل: أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بالقايد 2012 / 2013 ص 236

² محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمان يسرى أحمد / التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية الاسكندرية 1999 ص 50

³ زهران حمدي، التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة مصر، سنة 1988، ص 71

الجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين التنمية والنمو الاقتصادي

جدول رقم (2-1): أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية معينة
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحويل التدريجي وبطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم
يغلب على النمو التغيير الكمي	يغلب على التنمية التغيير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية	مفهوم يطلق على البلدان والمجتمعات المتخلفة ويشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد الإنسان	التنمية عملية مقصودة

المصدر: طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان 2002، ص 51

من الجدول أعلاه يمكن معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالنمو والتنمية وأهم خصائص كل منهما .

1-3 محددات النمو الاقتصادي :

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي وحاولت اكتشاف العوامل والمحددات التي تؤدي إلى تباين معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، فمن خلال تعريف النمو الاقتصادي نرى أن هذا النمو لا يتحقق صدفة، بل يجب أن تتوفر مكونات ومحددات أساسية يتم الاعتماد عليها في تحديد النمو الاقتصادي، وسنحاول في هذا الجزء تحديد أهم محددات النمو الاقتصادي¹.

¹ عجمية محمد عبد العزيز وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003، ص 87-109 .

1-3-1 الاستثمار المادي :

وينطوي الاستثمار المادي على أصل كل منتج، وينتج سلع أخرى كالألات والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدماتية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن عملية الاستثمار بالإضافة إلى الوجود من رأس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، وبالتالي فإن التكوين الرأسمالي أو الاستثمار أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي¹.

أي أن زيادة هذا الأخير تأتي من منطق أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زادت الطاقة الإنتاجية، كلما زادت الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يؤدي إلى المزيد من التخصص والذي يؤدي بدوره إلى المزيد من التقدم التكنولوجي وبالتالي التقدم الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي الذي يفوق معدل نمو السكان².

1-3-2 العمالة و الإنتاجية :

يعتبر الإنسان العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي وهو الهدف النهائي لعملية التنمية، حيث ركزت الدراسات على تراكم رأس المال البشري، إضافة إلى تركيزها على العوامل التي تزيد من كفاءة رأس المال البشري أو التي ترفع من مستوى التقدم التقني، وذلك من خلال مشاركة الفرد مباشرة من في الإنتاج كعامل إنتاجي³.

ويجب التركيز في هذا المجال ليس فقط على حجم القوى العاملة، وإنما أيضا على نوعية عنصر العمل، حيث يساهم هذا الأخير في زيادة حجم الإنتاجية وركزت أدبيات النمو الحديثة على إنتاجية العمل كعنصر رئيسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مستدام، وقد تطورت فكرة زيادة الإنتاجية منذ لآدم سميث من خلال

¹ عجمية محمد عبد العزيز وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 112
² عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية - تحليل كلي وجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2007، ص 486.
³ زقيرير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998/2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 / 2015، ص 40.

تقسيم العمل، واعتبر أصحاب النظرية الحديثة الاستثمار في رأس المال البشري وزيادة تأهيل العاملين من خلال التعليم المستمر سيجعل من العوائد متزايدة بشكل دائم¹.

1-3-3 التقانة :

أجمعت مختلف الدراسات التطبيقية والأدبيات الاقتصادية على دور التقانة في النمو الاقتصادي طويل الأجل، وتركز أهميتها في تطوير طرق جديدة لأعمال قديمة أو جديدة، وتحقق التقانة قيمة مضافة عالية من خلال اعتمادها على الإنتاج المعرفي وتتجاوز مشكلة محدودية الموارد باعتمادها على رأس المال البشري، بالإضافة إلى ذلك التقانة تساهم في رفع إنتاجية العامل بشكل كبير، وهي عملية معقدة وبمحااجة إلى تدخل الدولة خاصة في الدول النامية لأنها بحاجة إلى استثمارات ضخمة، وهناك مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس المستوى التقني لبلد ما، فالبعض يعبر عن المستوى التكنولوجي بعدد براءات الاختراع الدولية والبعض الآخر بحجم الاستثمارات في البحث والتطوير R&D وكذلك بحجم الصناعات ذات التقنية العالية والمتوسطة².

1-3-4 رأس المال البشري :

تقدر مساهمة رأس المال البشري في الناتج المحلي كجزء من مساهمة العمالة في الناتج كما يلي :

$$\text{نسبة مساهمة رأس المال البشري} = \text{نسبة مساهمة العمالة} \times \text{نسبة الحد الأدنى للأجور على وسطي الأجور}$$

(حصة الأجور من الناتج)

ويعبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري عن أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب التقني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتوفير المهارات

1 ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، ورقة بحثية مقدمة إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، ص14.

2 نفس المرجع السابق، ص19.

المرتفعة، ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي¹.

1-3-5 دور الدولة والسياسة الاقتصادية والمؤسسية

في الأدبيات الحديثة للنمو تلعب الدولة دورا مهما، فالنظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية والنظام المؤسسي يلعب دورا جوهريا في النمو المستدام، فالنمو يتوقف إلى حد كبير على الكفاءة الاقتصادية التي تسهم فيها الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر، ويفرض إخفاق آليات السوق في بعض المجالات دورا فعالا للدولة خاصة في الدول النامية في مجالات مثل: التعليم، البحث والتطوير.

أي الاستثمار في رأس المال البشري ودعم القطاع التمويلي والاستثمار في البنية التحتية، بالإضافة إلى دورها في الاستقرار السياسي والحكم الصالح(الراشد) وتشجيع المشاركة في عملية التنمية فالعلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقة جدلية، وكلما تطور أداء الحكومات زاد معدل النمو الاقتصادي.

وكل ذلك سبقه شرط أساسي وهو إصلاح القدرات المؤسسية للحكومة وهو إصلاح طويل وأساسي في النمو الاقتصادي، مثلا في التجربة اليابانية اعتبر اليابانيين أن التعليم والبيروقراطية اليابانية والقدرة على توطين التقنيات هي أسس نمو اليابان².

وكخلاصة فإن العوامل أو المحددات السابقة الذكر لا تعتبر لوحدها المؤثرة في عملية النمو الاقتصادي، وإنما تعتبر كعوامل مباشرة في تحديد النمو الاقتصادي، ذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي، وعليه يمكن القول بأن هناك أمور أخرى غير مباشرة يمكن أن تؤثر على عملية النمو الاقتصادي³.

¹ بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 215.

² ربيع نصر ، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، مرجع ذكر سابقا، ص - ص20-21

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، نقود ومالية، 2014-2015، ص14.

المبحث الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي

رغم الاختلاف بين النمو والتنمية غير أنه يوجد ما يجمعهما تحت مرادف واحد مثل معايير أو وسائل قياس درجة النمو الاقتصادي وهو ما سنتحدث عنه في هذا العنصر.

توجد ثلاث معايير لقياس النمو:

1. معايير الدخل .

2. معايير اجتماعية.

3. معايير هيكلية.

1-2 معايير الدخل :

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لقياس النمو ويمكن أن نقسمه إلى أربع مؤشرات :

1-2 - 1 الدخل القومي الكلي :

يقترح الباحث Mead قياس النمو بالتعرف على المدخول القومي الكلي وليس متوسط مصيب الفرد من الدخل يعرف الدخل القومي الكلي على أنه إجمالي المدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة خلال سنة ، كما يعرف على أنه مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها المجتمع غير مشتملة على السلع الوسيطة ¹ . لكن هذا المقياس لا يلاقي قبولا في الأوساط الاقتصادية وذلك لأن زيادة الدخل القومي لا تعني نمو عدد السكان ونقص الدخل القومي لا تعني تخلف عند نقص عدد السكان ، كما لا يمكن الاعتماد على هذا المقياس عند انتشار الهجرة من دولة إلى أخرى .

¹ مسغوني منى ، "علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970 - 2001 " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ت جامعة ورقلة 2004 - 2005 . ص 43

2-1-2 الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوفر لها إمكانيات مختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من التقدم الفني .¹ وفي هذه الحالة يجب الأخذ بعين الاعتبار المعايير السابقة في قياس الدخل ، لكن أيضا هذا المقياس قبل بالرفض كسابقة وهذا نتيجة صعوبة قياس وتقدير الثروات الكامنة في المستقبل .

2-1-3 معيار متوسط الدخل الفردي :

يعتبر معيار متوسط الدخل الفردي أكثر المعايير صدقا وأكثرها استخداما لقياس مستوى النمو ، فاذا زاد معدل متوسط الدخل الفردي زاد مستوى نمو البلد والعكس صحيح ، وقياس النمو الاقتصادي بما يسمى معدل النمو البسيط وذلك نجده بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي في فترة حالية}) - (\text{الدخل الحقيقي فترة سابقة})}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100 .$$

لكن هناك أيضا مجموعة من المشاكل والصعاب التي تواجه هذا المعيار وهي :²

- . إحصائيات السكان والمدخول غير كاملة وغير دقيقة في الدول النامية .
- . اختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها الدخل في الدول المتخلفة وهذا ما يصعب عقد المقارنات .
- . قسمة إجمالي الدخل القومي يكون على إجمالي السكان أو العاملين فقط .

2-1-4 معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي :

في عام 1952 وضع سنجر معادلة النمو الاقتصادي وهي دالة لثلاث عوامل :³

1. الادخار الصافي S.

¹ إسماعيل الشعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية " الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 ، ص 18 .
² محمد عبد العزيز عجمية ، دة إيمان عطية ناصف ، د علي عبد الوهاب نجا ، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية للنشر - الإسكندرية 2007 ص ص 98 - 99 .

³ محمد عبد العزيز عجمية ، دة إيمان عطية ناصف ، د علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ص 99

2. إنتاجية رأس المال P.

3. معدل نمو السكان R .

والدالة هي على الشكل التالي : $D = SP - R$.

حيث D يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد. وقد أورد سنجر قيمة عددية لهذه المتغيرات اذا افترض :¹

$S = 6\%$ من الدخل القومي.

$P = 0,2$.

$R = 1,25\%$.

2-2 المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع

وأهم هذه المؤشرات:

2-2-1 معايير صحية :

ومن أهم المعايير التي تستخدم لقياس التقدم الصحي :

عدد الوفيات لكل ألف من السكان : فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الغذاء والخدمات الصحية

وبالتالي التخلف

معدل توقع الحياة عند الميلاد : بمعنى متوسط عمر الفرد فإذا زاد معناه التقدم الاقتصادي والعكس صحيح .

بالإضافة إلى ذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر منها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير

بالمستشفيات .

¹ نفس المرجع ص 101 .

2-2-2 معايير تعليمية :

حيث نبحت عن هذه المعايير في أهمية التعليم والتكوين وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك ، ومن بين هذه المعايير¹ :

- أ- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع .
- ب- نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- ت- نسبة الإنفاق على التعليم إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي .

2-2-3 معايير التغذية :

إن نقص التغذية وسوءها يؤدي إلى نقص الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل .

2-2-4 معيار نوعية الحياة المادية :

معيار نوعية الحياة المادية وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 وهو يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ولهذا هو أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الأخرى، وهذا المعيار يشمل ثلاث مؤشرات :

- أ- توقع الحياة عند الميلاد² .
- ب- معدل الوفيات بين الأطفال .
- ت- معرفة القراءة والكتابة.

2-2-5 دليل التنمية البشرية :

هو مقياس جديد توصل إليه في سنة 1990 من طرف برنامج الأمم المتحدة وهو يشمل ثلاث معايير جزئية :

1- معيار العمل المتوقع عند الميلاد .

¹ محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002 ، ص218

² Katheline Shubert , Macroeconomie, Comportement et croissance, 2eme édition, veurbat, France, 2000, P 201-2014

2- معيار التحصيل العلمي: ويتكون من معيارين جزئيين هما: معرفة القراءة والكتابة بنسبة $\frac{2}{3}$ ومتوسط

عدد سنوات الدراسة في مؤسسات تعليمية بنسبة $\frac{1}{3}$.

3- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي .

2-3 المعايير الهيكلية :

تبحث في مدي التغيرات الهيكلية في البنية الاقتصادية وأهم مؤشرات¹ :

أ. الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي .

ب. الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات .

ت. نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

2-4 مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المنتجة له :

2-4-1 مصادر النمو الاقتصادي :

يمكن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ثلاث مصادر: التقدم التقني ورأس المال والعمالة .

2-4-1-1 التقدم التقني:

يعمل التقدم التقني على تغيير الطريقة الإنتاجية المستخدمة حيث يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج بنفس القدر من

عناصر الإنتاج أو استخدام أقل عناصر الإنتاج لإنتاج نفس القدر واستعمال مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية

ويوجد عدة أنواع من التقدم الفني²

¹ Johes, c.i theorie de la croissance endogène . F .MAZEROLLE, TRADE • Bruxelles, Belgique, les éditions de Boeck université p.32

² عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية – تحليل كلي وجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007. ص 43

2-4-1 رأس المال (Capital) :

يقصد برأس المال الأصول المادية مثل الآلات والتجهيزات، المباني والأراضي ... ، فكلما زاد المخزون العام لرأس

المال أدى ذلك لرفع حجم الإنتاج ويرمز لرأس المال في دالة الإنتاج بالرمز K .

الشكل رقم (2 - 1) مكانة تراكم رأس المال كمصدر من مصادر النمو الاقتصادي



Source : Jean-François Freu, op-cit, p :16

2-4-1-3 العمالة (عنصر العمل) :

هذا العنصر في القوى العاملة المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية وذلك من ناحيتين ¹ :

أ - تتمثل في أثر النمو السكاني على العمالة النشطة فكلما زاد عدد السكان كلما زاد حجم العمالة النشطة وبالتالي مورد من موارد الاقتصاد .

ب - الحجم الساعي للعمل ، فكلما زاد الحجم الساعي للعمل ارتفع حجم الإنتاج .

لكن عند دراسة العمالة النشطة يجب الوقوف عند مهارة العاملين، فإن درجة مهارة وكفاءة العامل تختلف من عامل إلى آخر وبالتالي تختلف الإنتاجية من فرد إلى آخر.

لكن لتحسين إنتاجية العاملين يجب الاستثمار في العمالة وذلك لزيادة مهارتهم وهذا ما يطلق عليه " الاستثمار

في رأس المال البشري " وهذا الأخير يأخذ عدة أشكال أهمها الصحة والتعليم ² ، ونرمز له بالرمز L

¹ بودخدخ كريم ، " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، حالة الجزائر 2001-2009 " مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر 2009 - 2010 ، صفحة 79 .

² www.amf.org.ae ، أداء ومصادر النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، صفحة 34.

2-4-2 السياسات المتبعة للنمو الاقتصادي

يوجد عدة سياسات يمكن للحكومة تطبيقها لتشجيع والدفع بعجلة النمو الاقتصادي منها :

1. تشجيع الادخار عبر برامج معينة لأن تراكم المدخرات هو أساس الاستثمار .
2. تحقيق الضرائب في القطاعات الراكدة لجلب المستثمرين إليها .
3. تشجيع التعليم والتدريب لأنها أساس العمالة الماهرة لأن هذه الأخيرة لها الدور الأساسي في رفع الإنتاجية .
4. تشجيع البحث والتطور والتقدم التقني لأن له دور فعال في خفض الوقت والسرعة في الإنتاج .
5. تشجيع التنمية المستدامة عبر الحفاظ على البيئة خلال عملية النمو وزيادة النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة تعني تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتها المستقبلية¹

المبحث الثالث : نظريات النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية البالغة للنمو الاقتصادي فقد تطرق الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر الاقتصادي إلى دراسة هذا الموضوع من أجل الوصول إلى صياغة نموذج رياضي يستطيع تفسير اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، وفي هذا السياق سنتطرق إلى آراء رواد الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.

3-1 نظريات النمو الاقتصادي ما قبل سولو Solow :

تتضمن نظريات النمو قبل سولو أفكار كل من الكلاسيك A. Smith، D.Ricardo، بالإضافة إلى T.Malthus وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط¹ وسنحاول في هذا الجزء تحديد أفكار كل منهم والنتائج المتوصل إليها.

¹ د محمد اشنتيه " الاقتصاد لغير الاقتصاديين " ، دار الشروق للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى 2010 - عمان - الأردن ، صفحة 127 .

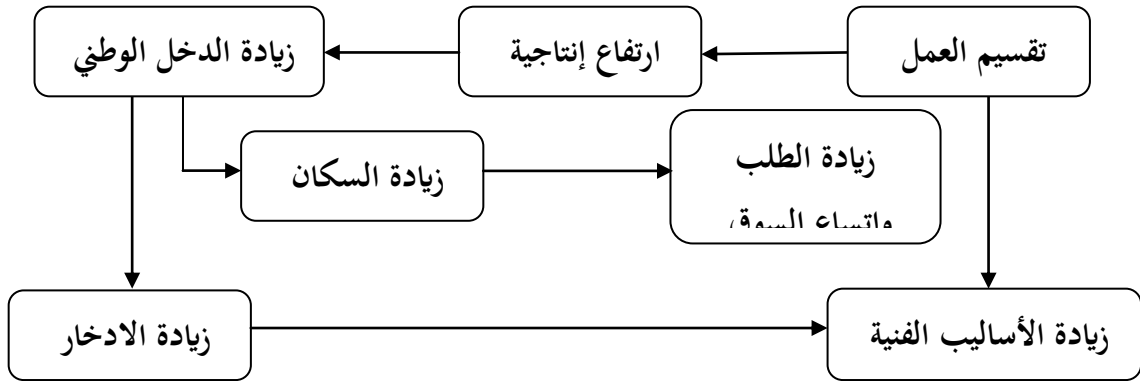
أولاً: نظرية آدم سميث A. Smith (1723-1790)

تمثل آراء سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، حيث كان هدفه التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي واعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم وأن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة الإنتاجية.

وبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي فإن تقسيم العمل يعتمد كذلك على حجم السوق، ومع تطور وسائل النقل فإن حجم السوق يزداد ويصبح العمل أكثر تخصصاً مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار، وهذا يؤدي إلى توسع حجم السوق في ظل تقسيم أكبر للعمل وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة الدخل.

وفي رأي آدم سميث أن العامل الذي يوقف عملية النمو هو ندرة الموارد الطبيعية، ويعبر أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك.²

الشكل رقم (2-2) : أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي



المصدر: زين الدين بن قبلية أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015 ص

¹ بن البار أمحمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي - حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، 2011-2012، ص 68.

² نفس المرجع السابق ، ص 68-69

ثانيا: نظرية ريكاردو (1772-1823) D.Ricardo

لكي يوضح ريكاردو أفكاره افترض ما يلي:

- * أن عرض الأرض ثابت.
- * سريان قانون تناقص الغلة.
- * الطلب عديم المرونة وثبات المعاملات الفنية.
- * سيادة ظروف المنافسة التامة في السوق.
- * الربح هو مصدر تراكم رأس المال.
- * يوزع إجمالي عائد المحصول على شكل ربح، ربح وأجور.

وبالنسبة للفرضية الأخيرة فقد قسم المجتمع إلى ثلاث فئات: فئة الرأسماليين ، فئة العمال ، وفئة ملاك الأراضي الزراعية، حيث يقود الرأسماليين النمو الاقتصادي من خلال قيامهم بتشديد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح، وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء، كما أعطى ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية في المجتمع. وكلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتحقيق أسعار المواد الغذائية كما سعى Ricardo إلى توضيح كيفية ظهور وانتشار ظاهرة الركود أي النمو الصفرى، حيث اعتقد أن منشأ هذه الظاهرة هو القطاع الزراعي الذي يتميز بعوائد متناقصة.¹

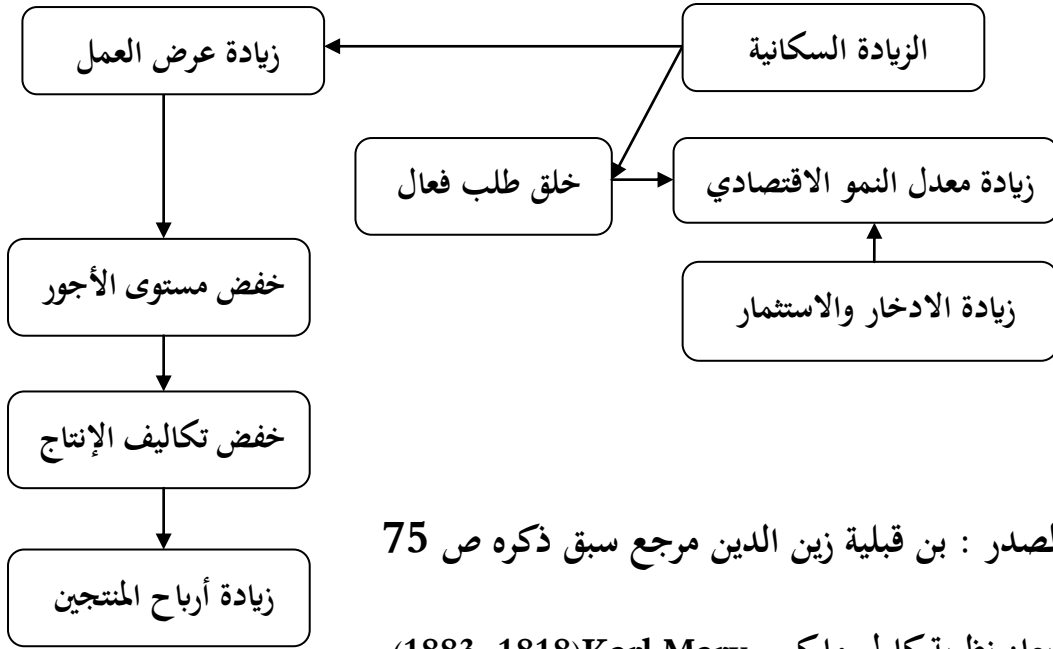
ثالثا: نظرية روبرت مالتيس Robert Malthus :

استندت تحليلات نظريته من الواقع في كتابه الأول «التجربة» وعرض قانونه حول السكان، إذ أوضح بأنه بغض النظر عن النظام الاقتصادي أو مستوى الحياة لأغلبية السكان الذي يتطور، فالنظام الرأسمالي ليس مسؤول

¹ عادل زكريا أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

عن المعيشة البائسة التي تميز هذا النوع من السكان، لذلك اشتهر مالتيس من بين الكتاب الكلاسيك بنظرية المعرفة عن السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو، لأن هذا الطلب يجب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج من أجل المحافظة على الربحية، كما ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات، وبين استثمار الرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وأن انخفاض الاستهلاك يعيق التنمية واعتبر أن السكان معدلهم ينمو بمتتالية هندسية بينما إنتاج الثروة ينمو بمتتالية عديدة، وأضاف أن نمو السكان يخبط مساعي النمو الاقتصادي، كما اعتقد بأن التقدم الاقتصادي يحدث من خلال التقدم التقني والتجمع الرأسمالي¹.

الشكل رقم (2-3): أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي



المصدر : بن قبلية زين الدين مرجع سبق ذكره ص 75

رابعا: نظرية كارل ماركس Karl Marx (1818-1883)

واصل ماركس أعمال ريكاردو وطورها حيث أدخل مفهوما جديدا يتمثل في فائض القيمة، واعتقد أن الطريق الوحيد لأي منتج لاكتساب قيمته هي كمية العمل المبذول في إنتاج ذلك المنتج.

¹ زيرمي نعيمة، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 153.

بالنسبة لما ركس يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يستطيع أن يكون ظاهرة دائمة بل أقل من ذلك أن يكون ظاهرة مستقرة في النظام الرأسمالي ، كما أنه لا توجد آلية في النظام الرأسمالي من شأنها أن تؤمن شروط النمو المتوازن، حيث تكون نهاية هذا النمو بيد الأزمة التي يحدثها كل من فائض الإنتاج والاضطرابات الاجتماعية، فتحليل ماركس تناول للعناصر الحاسمة في عمل آلية النظام الرأسمالي لاسيما الجانب المتعلق بفائض القيمة وتحويله إلى تراكمات رأسمالية يعاد استثمارها من جديد لإنجاز مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي.¹

ولقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نظريات النمو قبل سولو Solow كعدم توقعها انتشار الثروة التكنولوجية، فرغم اعترافها التقدم التقني وأثره على الإنتاجية، إلا أن هذا التقدم حسب رأي روادها لا يمكنه إلغاء أثر تناقص الغلة، لأنه لا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي ولا الاستفادة منه في القطاع الزراعي.² وإهمالها للقطاع العام حيث يؤكد البعض أن النظرية فشلت في إدراك الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي ، كما اعتبرت أن الأرباح هي مصدر الادخار لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار، ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.³

كما وجهت لها انتقادات أخرى من بينها:⁴

- تجاهل الطبقة الوسطى، حيث تفترض النظريات تقسيم طبقي بين الرأسماليين وتجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير حقيقية، حيث تقوم على النظرة التشاؤمية على أن النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد.

¹ نفس المرجع ص ص 154-155

² نفس المرجع، ص 155.

³ علي رعاد: دور التعليم في تحديد مستوى الدخل ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 1-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، اقتصاد كمي ، 2010-2011، ص 32.

⁴ زيرمي نعيمة: «أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر» المرجع نفسه، ص 155

• عدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت النظرية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة.

• الادخارات كلها توجه إلى الاستثمارات وهذا ليس صحيح أن كل الادخارات توجه نحو الاستثمار. ويمكن تلخيص أهم النظريات التي جاءت قبل سولو Solow في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): يوضح نظريات النمو الكلاسيكية

النظرية	مفهوم النظرية
آدم سميث Adam Smith	• النمو يحدث عن طريق التخصص وتقسيم العمل
دافيد ريكاردو David Ricardo	• تقسيم الدخل بين فئات المؤسسة يؤثر على النمو الاقتصادي. • الأرباح هي التي تضمن استدامة النمو الاقتصادي
روبرت مالتيس Robert Malthus	• النمو الاقتصادي يحدث من خلال التقدم التقني والتجمع الرأسمالي
كارل ماركس Karl Marx	• النمو الاقتصادي لا يستطيع أن يكون ظاهرة دائمة بل أقل من ذلك أن يكون ظاهرة مستقرة.

المصدر: حمزة علي، حفيظ إلياس: «إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي» مجلة التنظيم والعمل، العدد الخامس، ص 04.

2-3 نظرية النمو الخارجي (سولو Solow 1956)

لقد جاء نموذج سولو وذلك لحل المشكلة التي واجهت "Harrod-Domar" والتي كانت متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، ويعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج "هارود - دومار" عن طريق إدخال عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.¹

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، مالية دولية، 2010-2011، ص 45.

3-2-1 عرض النموذج:

- دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (y) ورأس المال (K) والعمل (L) و مردودية العمل (A) وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي:¹

$$Y(t) = F(K(t), A(t), L(t))$$

حيث: t تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم زيادته بحجم المعرفة.

3-2-2 فرضيات النموذج:

قدم "سولو" نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:²

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس المال، فغن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي بالنسبة)

(K/L)

يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن وأخذ سولو كدالة لذلك دالة كوب دوغلاس ذات غلة

$$Y = F(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha}$$

الحجم ثابتة كما يلي:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه.

• الاستهلاك يأخذ شكل دالة "كينز" أي: $C = C_y \rightarrow S = (1 - C) = SY$

¹ دليلة طالب ، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015، ص 70.

² البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي، تطورات نظرية النمو الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة "أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، ص 04.

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو معدل السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n .
- سريان مفعول كل من قانون تناقض الغلة وقانون المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور
- التكنولوجيا متغير خارجي.

3-2-3 تقديم النموذج: ¹

إن نموذج سولو Solow مبني على تفاعل خمس معادلات أساسية في الاقتصاد الكلي هي:

• دالة الإنتاج الكلي: $Y = AK^\alpha L^{1-\alpha}$ (01)

وهي عبارة عن دالة كوب دوغلاس Cobb-Douglas بحيث:

Y: الإنتاج الإجمالي.

K: رأس المال

A: التكنولوجيا.

L: العمل

• معادلة إجمالي الناتج الداخلي: $Y = C + G + I$ (02)

C: استهلاك القطاع الخاص.

G: استهلاك القطاع العام.

I: الاستثمار أو الادخار.

• دالة الادخار: $I = SY$ (03)

هذه الدالة توضح الادخار، I عبارة عن الجزء S من الإنتاج الكلي Y .

• التغيير في رأس المال: $\Delta K = SY - \delta K$ (04)

¹ سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص 24-27

δ: معدل الاهتلاك

$$L_{t+1} = L_t(1 + gL) \dots\dots\dots(05)$$

• التغير في قوة العم

gL: دالة النمو بالنسبة لـ L

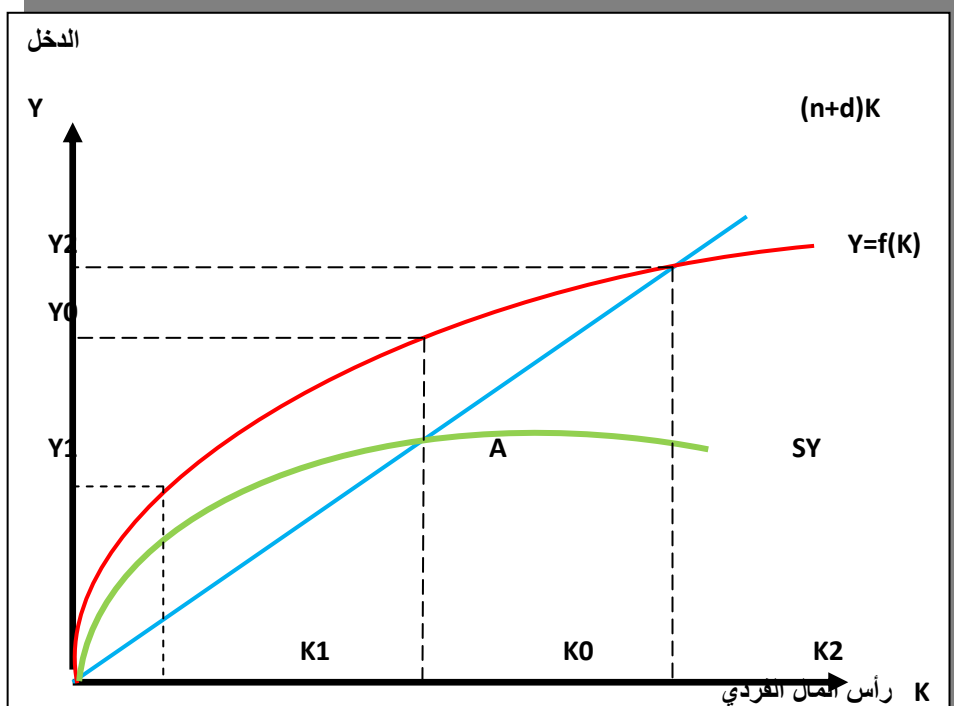
الجدير بالذكر أن النموذج قدم لأول مرة العامل التكنولوجي كجزء لا يتجزأ من عوامل الإنتاج كما أشار "سولو" أن التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

وهكذا نلاحظ أن "Solow" قد أعطى ثقلاً للتكنولوجيا في زيادة الإنتاجية وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.

إن الشكل البسيط لنموذج سولو Solow ينطلق من دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التالية: $Y/L = F(K/L)$

والمعاد ترتيبها $Y = f(K)$ والمتمثلة بالمنحنى الأحمر في الشكل الموالي، وانطلاقاً من دالة الإنتاج فإن دخل الفرد هو دالة بالنسبة لرأس المال للفرد، كما تفترض دالة الإنتاج تناقص عائد رأس المال في هذا النموذج.

شكل رقم (2-4): يوضح متغيرات نموذج سولو Solow



المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Image_solow-growth-modell.png تاريخ

الإطلاع: 2017/03/30

n: تمثل معدل نمو السكان.

d: تمثل معدل الاهتلاك.

K: تمثل رأس المال بالنسبة لكل عامل.

L: القوة العاملة.

Y: الإنتاج/الدخل بالنسبة لكل فرد.

S: معدل الادخار

عندما $SY > (n+d)K$ أي عندما يكون معدل الادخار أكبر من معدل نمو السكان، أي عندما يكون الخط

الأخضر فوق الأحمر فإن رأس المال بالنسبة لكل عامل يرتفع وهذا ما يسمى بكثافة رأس المال -Capital

Deepening أما عندما تكون الزيادة في رأس المال تضاهي الزيادة السكانية والاهتلاك فيعبر عنه بتوسع رأس

المال Capital-Widening ويلتقي المنحنيين عند النقطة A وهي حالة الاستقرار، حيث يكون إنتاج

العامل ثابت ولكن الإنتاج الكلي يرتفع بمعدل n وهو معدل نمو السكان.

خلاصة نموذج solow هي أن اقتصاد ما يتميز بمعدلات نمو ديمغرافي وادخار معروفة يمكن أن يعرف نموا

منتظما إذا توفرت له مرونة تقنية ورأس مال متجانس وعلاقة مرنة بين الإنتاج واحتياجات الأسواق.

3-3-4 نقد النموذج:

تعرض نموذج "سولو" solow للعديد من الانتقادات أهمها:¹

- أهمل النموذج مدى تأثير الاستثمار على النمو، وتركيزه على نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- أهمل "سولو" مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- افتراض النموذج مغلق واستبعاد التجارة الخارجية، افتراض غير واقعي وخاصة الدول النامية.
- افتراض النموذج تماثل السلع وهذا غير واقعي.

¹ بن البار أحمد دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي -حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص 85.

3-3 نظرية النمو الداخلي

أصبح نموذج "سولو" مع بداية الثمانينات غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والنامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ولا زال يطرح: ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت؟

هذا ما حاولت نظريات النمو الحديثة تفسيره والتي يطلق عليها "نظريات النمو الداخلي" وأرجعت هذه النظرية عدم قدرة "solow" على تفسير ذلك التفاوت إلى سببين رئيسيين هما:

* افتراض ثبات معدل نمو A .

* افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة.¹

وعليه يمكن تلخيص أهم نماذج النمو الداخلي فيما يلي:

3-3-1 نموذج AK:

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال.
- رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.
- رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين.
- هذا التراكم لا يتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

¹ محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، منشورات جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 13.

3-3-1-1 عرض النموذج: ¹

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك كما أشرنا سابقا، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل، أي تناقص الإنتاجية الحدية رأس المال ودالة النموذج المعتمدة تأخذ الشكل الخطي البسيط:

$$Y=AK \dots\dots\dots(01)$$

حيث: A: معامل ثابت. K: تمثل رصيد رأس المال.

وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون العائد فيها ثابت وتراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج

$$K = SY - \delta K \dots\dots\dots(02) \quad \text{"solow"}$$

مع افتراض عدد السكان ثابت أي: $L = nl = 0$

من (01) و (02) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y^*}{Y} = SA - \delta \dots\dots\dots(03)$$

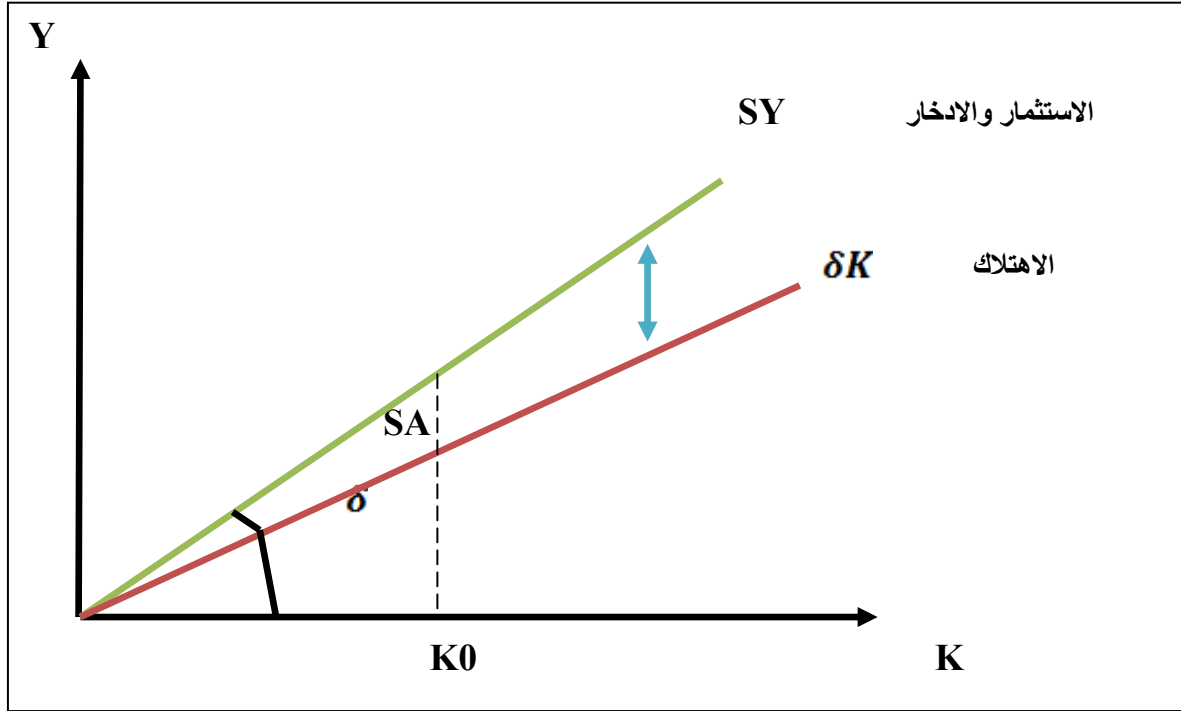
$$\frac{K^*}{K} = SA - \delta$$

أو:

فتمثل Y الإنتاج أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر S عن معدل الادخار أما A فهي متغير ثابت موجب يعبر عن التكنولوجيا السائدة وعليه يمكن توضيح نموذج AK من خلال الشكل الموالي.

¹البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي، تطورات نظرية النمو الاقتصادي مرجع سبق ذكره، صص 14-15

شكل رقم (2-5): يوضح نموذج AK



المصدر: البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي، «تطورات نظرية النمو الاقتصادي» مرجع سبق ذكره،

ص 15.

إن الخط δk يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهلك، أما المنحنى SY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال وبما أن Y في هذا النموذج خطي فالمنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي احد خصائص نموذج AK .

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة $K0$ ففي حالة نموذج $solow$ الذي رأيناه سابقا كان تراكم رأس المال خاضعا للمردودات المتناقصة أي أن كل وحدة جديدة قي رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، أما في نموذج AK فيتميز رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تساوي التي قبلها وبعدها

$$\frac{K^*}{K} = S\left(\frac{Y}{K}\right) - \theta \quad A = \frac{Y}{K}$$

وتكون مساوية دائمة لـ A حيث:

وعليه نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، ونتيجة لذلك أي سياسية من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على النمو الاقتصادي.

3-3-2 نموذج Lucas (1988) ¹

يعتبر نموذج LUCAS من أقرب النماذج إلى النمط النيوكلاسيكي، فهو يشبه كثيرا نموذج "سولو Solow" خاصة إذا استبدلنا h مكان A، حيث يلعب رأس المال البشري في نموذج LUCAS نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج Solow، حيث يفسر أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير للتكوين والتعلم (1-U) من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري (Kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- الاقتصاد يتكون من قطاعين أحدهما مكرس للإنتاج والآخر يهتم بتكوين رأس المال البشري.
- ثبات المردودية الحدية لرأس المال البشري وتعتبر أهم فرضية، حيث تسمح للنمو بأن يكون داخلي عند أي لحظة من الزمن.
- يفترض أن الاقتصاد يحوي n فرد من السكان أو القوى العاملة.
- كل الأعوان متماثلين بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة وعددهم n.
- دالة الاستهلاك لكل فرد تشكل C(t) من سلعة واحدة للتبسيط.

3-3-2-1 عرض النموذج: ²

يمكن التعبير عن تغير تراكم رأس المال البشري للفرد بالقانون التالي:

$$h_i = B(1 - u)h_i$$

¹ ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، 2013-2014، ص 128.

² ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ص، 129-130

حيث:

\underline{hi} : مقدار التغير في رأس المال البشري.

\underline{B} : معلمة موجبة تعبر عن فعالية تراكم رأس المال البشري.

\underline{h} : مخزون رأس المال البشري للفرد.

$\underline{(1-u)}$: الوقت المخصص للتعليم والنشاط المتعلق بتراكم رأس المال.

من خلال هذه المعادلة يلاحظ أنه كلما خصص جزء كبيراً من الوقت للتعليم والتكوين حقق الاقتصاد بذلك نمواً

كبيراً في رأس المال البشري، مما ينعكس إيجابياً على نمو الناتج الحقيقي للفرد، وبذلك يمكن كتابة دالة الإنتاج

الكلية بإدخال رأس المال البشري كما يلي:

$$Y_i = Ak^\alpha (uhi)^{1-\alpha}$$

حيث:

$\underline{Y_i}$: قيمة إنتاج الفرد. $\underline{\alpha}$: عبارة عن ثابت موجب

$\underline{K_i}$: رأس المال العيني. \underline{u} : يمثل الوقت الذي يخصصه الفرد لإنتاج السلع

من جهة أخرى أدمج LUCAS في هذا النموذج تأثيرات الوفرة الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال

البشري على النشاط الإنتاجي هذا من أجل الوصول إلى نمو داخلي، ويرر هذه الفرضية أن كل فرد مهما كان

مستواه الخاص فسيكون له تأثير فعلي إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين وهذا ما يسمى بالتحريض ونرمز له

$$Y_i = AK^\alpha (uhi)^{1-\alpha} (ha)^\delta$$

بالرمز $\underline{\delta}$ وعليه:

حيث: $\underline{(ha)}$: مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد في الاقتصاد.

وفي الأخير يمكن أن نلخص الفكرة الرئيسية التي توصل إليها LUCAS سنة 1988 هي أن الاختلاف في معدل النمو بين الدول يرجع بالأساس إلى الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بين هذه الدول، أي أن المصدر الرئيسي للنمو يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون وقدرة الأفراد على تجميع المعرفة. لذا نجد دول الشمال التي أولت الأهمية الكبيرة للتكوين تتمتع بمعدلات نمو جيدة، في حين تبقى دول الجنوب تتخبط في معدلات نمو ضعيفة لأنها أهملت التكوين والتعليم.

3-3-3 نموذج رومر P.Romer (1990)

في هذا النموذج أرجع "رومر" النمو إلى عامل التمرن عن طريق التطبيق الذي استعمله تفاديا لاتجاهات المردودية المتناقضة، متبنيا في ذلك الفكرة المثارة من طرف "Arrow" سنة 1962 والقائلة بأن التقدم التقني ناتج من التعلم عبر الممارسة "Learning by doing" فالمعرفة التكنولوجية تعتبر سلعة تسمح بزيادة الإنتاج والتقليل من تكاليفه.

من هذا المنطلق صاغ "رومر" نموذجه بالشكل التالي:¹

في هذا النموذج لدينا n مؤسسة لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\beta} * (A_t * L_{it})^\beta$$

حيث: Y_{it} : تمثل إنتاج المؤسسة (i) في الفترة t.

L_{it} و K_{it} : تمثلان كمية رأس المال والعمل المستخدمة من طرف كل مؤسسة.

A : يمثل رأس المال المتمرن أو المعرفة لكل المؤسسات.

¹ زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 68.

3-3-3-1 فرضيات النموذج:¹

- إنتاج الأفكار مرتبط بمردود ذات غلة متزايدة.
- اقتصاد تسوده حالة المنافسة غير التامة.
- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين.
- الرقي التقني مرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R&D).

3-3-3-2 عرض النموذج:²

واعتمد "رومر" في نموذجه إلى تقسيم الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات:

- * قطاع البحث "إنتاج المعرفة" والذي يستخدم رأس المال البشري ورصيد المعرفة أي التكنولوجيا.
 - * قطاع السلع الوسيطة : والذي يستخدم التصاميم التي أنتجها قطاع البحث لإنتاج عدد كبير من السلع.
 - * قطاع السلع النهائية: والذي يستخدم العمل ورأس المال البشري والآلات الرأسمالية لإنتاج السلع النهائية.
- ولقد توصل "رومرRomer" أن تراكم المعرفة يعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، وبما أن تراكم المعرفة يعتمد على رأس المال البشري المخصص للبحث والتطوير، فإن الاقتصاديات التي تخصص نفقات مهمة لإجراء البحوث والتطوير تتجه لتحقيق معدل نمو مرتفع على المدى البعيد مقارنة بغيرها من الاقتصاديات.
- وعليه فنموذج "رومر" للنمو الداخلي أعطى مكانة اقتصادية إيجابية للسلطات العمومية عن طريق زيادة النفقات العامة للبحث والتطوير وتحسين فعاليتها في تأهيل العنصر البشري بما يضمن زيادة في تراكم رأس المال والإنتاج ومن ثم استمرار النمو، غير ذلك فإن نموذج رومر تعرض لمجموعة من الانتقادات أهمها:
- رغم أن قطاع البحث والتطوير يتمتع بإنتاجية حدية متزايدة، إلا أن هذه الخاصية تتعارض مع واقع الدول الغربية التي رغم تزايد عدد الباحثين فيها إلا أن النمو لم يرتفع بنفس الوتيرة ، هذت ما جعل الفرضية محل شك.

¹ ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص131.

² نفس المرجع، ص 133.

ن انتقد النموذج كذلك لأنه يصف عملية النمو في العالم المتقدم فحسب ، لأن الدول المتقدمة هي التي تستطيع تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة ورأس المال البشري، بينما الدول النامية تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجي وتعاني من ضعف رأسمالها.

3-3-4 نموذج بارو "Barro" تراكم رأس المال العام (1992):

وضع بارو نموذجه سنة 1991 في مقال بعنوان¹ "Economic growth in cross section of countries" حيث حاول فيه إثبات العلاقة التي تربط رأس المال العام بالنمو الاقتصادي، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو المؤسسات العمومية، والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات الضرائب على الدخل ومن جهة أخرى الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية يمكنها أن تسهم في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل.

وصاغ بارو نموذجه انطلاقاً من كون النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، بحيث تشتري الحكومة جزءاً من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجاناً إلى المنتجين الخواص. وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع.

ويؤكد بارو أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود، ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة (i) تأخذ الشكل التالي:²

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} K_i^\alpha G^{1-\alpha} \quad 0 < \alpha < 1 \dots \dots \dots (1)$$

¹ . سليم إيمان محمد محمد، مرجع سابق، ص 123 - 124.

² . Jean Arrous, les théories de la croissance, Edition du seuil Paris 1999, P 195.

حيث أن المر دودية الحدية لرأس المال متناقصة، أما المر دودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة، مع افتراض ثبات (L) والنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية وبدون تكلفة.

ويعتمد بارو على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات.

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots (2)$$

حيث أن:

I: تمثل الاستثمار،

C: تمثل الاستهلاك،

G: تمثل الإنفاق الحكومي.

وبافتراض أن الحكومة ميزانيتها متوازنة بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t يكون:

$$T = G = ty$$

وبالتالي يكون الدخل المتاح لقطاع العائلات هو $(1-t)Y$ وبناء على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على النحو الآتي:

$$C = (1 - S) (1 - t).Y \dots \dots \dots (3)$$

وبتعويض المعادلة (3) في (2) نتحصل:

$$Y = (1 - s) (1 - t).Y + \dot{K} + \delta K + G \dots \dots (4)$$

وبما أن $T = G = ty$ فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل:

$$Y = (1 - s) (1 - t) y + \dot{K} + \delta K + ty \Rightarrow$$

$$Y = \frac{\dot{K} + \delta K}{s(1 - t)} \dots \dots \dots (5)$$

وبتعويض ty مكان G في المعادلة رقم (1) نتحصل على:

$$Y = A^{1/\alpha} \cdot K \cdot L^{1-\alpha/\alpha} t^{1-\alpha/\alpha} \dots \dots \dots (6)$$

ومساواة المعادلة (S) مع المعادلة (6) نجد:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s (1 - t) \cdot A^{1/\alpha} L^{1-\alpha/\alpha} t^{1-\alpha/\alpha} \dots \dots \dots (7)$$

وبما أن الدولة تقوم بتحديد الضريبة بمعدل (t) وهو المعدل الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق

الكلي G ومعدل النمو للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\partial(\frac{\dot{K}}{K})}{\partial K} = \left[-t^{1-\alpha/\alpha} + \frac{1 + \alpha}{\alpha} (1 - t)t^{1-\alpha/\alpha-1} \right] sAL^{1-\alpha/\alpha} = 0$$

$$t = \frac{1-\alpha}{\alpha} (1 - t) \rightarrow \dot{t} = 1-\alpha$$

ومن خلال هذه النتيجة فإن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من نفقات المخصصة للمنشآت

القاعدية والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\left[\frac{G}{Y} \right]' = \dot{t} = 1-\alpha$$

بناء على ما سبق فإن "بارو" وصل إلى مجموعة من نتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:¹

- تأثير وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.
- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.

¹. Artus, Patrick and Kaabi Moncef, Dépenses publiques, Progrès techniques et croissance, Vol 44 N° 1. 3Janvier – Mai 1993, P 289.

- إن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي التطور والنمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

والنتيجة أنه لا بد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد.

وعلى الرغم من أهمية نموذج "بارو" إلا أنه واجه نقدين يمكن توضيحهما على النحو الآتي:¹

أولهما: تتصل بالطابع الخارجي للنفقات العامة، فالإنفاق قد يكون من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه قد يسهم في إنجاز البنى التحتية لما تبقى من القطاع.

ثانيهما: وتتصل بالطابع الداخلي للنفقات العامة، فالغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين عام وخاص، مما يصعب من فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

وكخلاصة لنماذج النمو الداخلي فالجدول التالي يلخص أهم تلك النظريات على النحو الآتي:

¹. Rajhi Toufik, Croissance Endogène et externalités des dépenses Publiques, Rev.eco.vol 44, N° 2 mars 1999, PP 335-337.

جدول رقم (2-3): يوضح أهم نظريات النمو الداخلي Endogène

نظريات النمو الداخلي	
<p>نموذج AK</p> <p>بقيمة ضعيفة من P و θ والتي تزيد من الميل إلى الادخار تؤدي إلى معدل نمو جد مرتفع</p> <p>$Y = AK$</p> <p>$Y_k = Y_c = (1/\theta) * (A - \delta - P)$</p>	
<p>نموذج رومر</p> <p>نمو المعرفة-التكنولوجيا- مرتبط بنمو رأسمال، لأن رأسمال يعمق الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا، ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال للاقتصاد ككل</p> <p>$Y = F(K, L, A)$</p>	
<p>نموذج لوكاس LUCAS</p> <p>النمو مرتبط بالخصائص المسطرة للاقتصاد والتي تتمثل في تكنولوجيا التغيير ومعدل اهتلاك رأس المال البشري ومعدل تفضيل الوقت المكرس للتعليم</p> <p>$Y_t = \frac{1}{\sigma} (B - \delta - P)$</p>	

المصدر: حمزة علي، حفيظ إلياس: «إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل

الاقتصاد الريعي» مرجع سبق ذكره، ص 05.

ومن بين الانتقادات الموجهة لنظريات النمو الداخلي ما يلي:¹

- الاعتماد على عدد من فرض النموذج الكلاسيكي الحديث غير ملائمة للدول النامية غالبا.
- إعاقه النمو الاقتصادي في الدول النامية بسبب انعدام الكفاءة الناتجة عن الهياكل المؤسسية.
- التركيز الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.

¹ زيرمي نعيمة ، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

- هناك العديد من الحركات الأساسية للنمو لم يلتفت إليها في النماذج الحديثة للنمو مثل: التنظيم.
- إذا كانت النماذج الحديثة أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم فإنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها.

3-3-4 نقد نظرية النمو الداخلي :

وجه لهذه النظرية بعض الانتقادات والتي لا تنقص من قيمتها كثيرا بفضل المزايا التي أتت بها، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:¹

- تعتمد النظرية على عدد من الفرضيات النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.
- إن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة.
- أوضحت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو النابع من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج مثل الأرض.
- يمكن أن تنتج ظاهرة هجرة العمالة، بحثا عن تقدير أعلى أي أن دافع الهجرة قد يكون بسبب السياسات الحكومية وليس الوفورات الخارجية.²
- هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تنمو بشكل ملحوظ على الرغم من أن معدل الاستثمار البشري فيها كتعليم كان أعلى منه في العديد من البلدان الأخرى الأكثر تقدما".
- إذا كانت النماذج التنموية الحديثة قد أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل، إلا أنه من الصعب بناء نموذج أو اختبارات تؤكد وجودها.¹

¹ . القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2007، ص ص 163 - 164.

² . البرادعي حنفي، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد، دار المستقبل العربي، القاهرة (مصر)، 2000، ص 164.

- هناك العديد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي لم تلتفت إليها نماذج الحديثة للنمو، مثل التنظيم، والذي أكدت بعض الدراسات العلمية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.

المبحث الرابع : فوائد النمو الاقتصادي وتكاليفه :

يتوافق النمو الاقتصادي مع جملة من الفوائد الاقتصادية وكذلك التكاليف الاقتصادية، وتتوقف حصيلة هذه الفوائد (المنافع) أو التكاليف على طبيعة النمو الاقتصادي، متضمنًا ذلك تنوع الإنتاج وكيفية تقديره، ويعتمد أيضا على نوعية المؤسسات الاقتصادية في البلد المعني، وعلى سبيل المثال فإن تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام هو أفضل بكثير من نمو اقتصادي يكون نتيجة استنزاف الموارد المتجددة في الاقتصاد .

إن الحاجة إلى النمو الاقتصادي يمكن أن تطرح التساؤل حولها في حالة البلدان المتقدمة أكثر منها في حالة البلدان السائرة في طريق النمو، في البلدان المتقدمة تكون معايير الحياة مرتفعة بحيث يمكن التفكير جديا برصيد المنافع والتكاليف من الإنماء الاقتصادي وخاصة في ظل توجهات سياسية واقتصادية خضراء هدفها المحافظة على البيئة².

4-1 فوائد النمو الاقتصادي:³

أ. تحسين مستوى المعيشة : يعتبر تحسين مستويات المعيشة من الفوائد الأساسية للنمو الاقتصادي، إن زيادة في كمية السلع والخدمات التي يقدمها الجهاز الإنتاجي سوف تتيح للسكان الحصول على مزيد من هذه السلع والخدمات، كما يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر من أجل تملك السلع المعمرة .

¹ بن قلبية زين الدين ، النظام المالي والنمو الاقتصادي طروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2015/2014 ص 102

² See , sason Grant , Economic growth and business cycles , studies in economic and business series , Heinemam library , 1999 , p 58 .

³ - عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص ص 27 -28.

ب. زيادة العمر المتوقع للسكان: إن تقديم الرعاية الصحية وتحسين بيئة العمل سوف تمكن السكان من العيش لفترة أطول.

ج. مكافحة الفقر: يساعد النمو الاقتصادي الحكومة على اتخاذ الإجراءات المختلفة من أجل مكافحة الفقر، إن زيادة الدخل والأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي يمكن تخصيص جزء من ميزانية الدولة من أجل خلق فرص عمل ودعم القطاعات الصحية المجانية التي تستهدف المجتمعات الفقيرة بالإضافة إلى دعم قطاع التعليم وتقديم إعانات للفقراء .

د. تحسين مستوى الخدمات العامة: إن زيادة الحصيلة الضريبية من الممكن استخدامها من أجل تحسين الخدمات العامة كما ونوعاً مثل الخدمات الصحية والتعليمية مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية العمل مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي .

هـ. مكافحة التلوث: يمكن أن تستخدم موارد ميزانية الدولة في تنظيف البيئة.

4-2 تكاليف النمو الاقتصادي.

على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي ولاسيما ما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع وأهميته في تحسين شروط المعيشة، إلا أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للنمو ومن هذه التكاليف¹:

أ. الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية: إن الإضرار أو إفساد المحيط ليس بحاجة إلى إثبات فهو يظهر من خلال:

التلوث، الازدحام، الضجيج، تشويه المناظر واختلال توازن البيئة.

¹ برنيه سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص ص 469-470 .

ب. التكاليف الاجتماعية لم يخفض النمو الاقتصادي بشكل ملموس الفوارق الاجتماعية في معظم البلدان ولهذا كان مصدرا لحالات الفقر خاصة في فئة (المزارعون، صغار التجار، حرفين)، وكذلك بالنسبة لبعض الدول أوجب النمو الاقتصادي بعض الفئات الاجتماعية تحمل تكاليف لا تطاق مثل (شروط العمل للعمالة المتخصصة والعمالة المهاجرة) إلى جانب استغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي هي في طريق النمو.

خلاصة الفصل

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، وهناك عدة محددات وعوامل يتحدد على أساسها معدل النمو الاقتصادي.

ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، فمنهم من أرجعه إلى تقسيم العمل "A. Smith" ومنه من رده إلى أرباح الرأسمالين "Ricardo" في حين ذهب البعض إلى اعتبار القطاع الصناعي أهم مورد للثروة "Malthus"

في حين ترجم الاقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الاقتصادي في شكل نماذج، ثم جاءت نماذج النمو الداخلي التي أرجعت النمو الاقتصادي إلى أسباب وعناصر داخلية كرأس المال البشري عند "LUCAS" والمعرفة عند "Romer".

يرتبط النمو بالعديد من المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة الوثيقة به ومن المتغيرات الرئيسة أنظمة الصرف التي يمكن من خلالها ضبط ومراقبة الكتلة النقدية من خلال السلطات النقدية التي تتدخل أحيانا لكبح جماح التضخم مثلا ، واعددة التوازن لموازن المدفوعات ، وتشجيع الانتاج المحلي والاستثمارات الاجنبية من خلال آليات السياسة المالية والسياسة النقدية برفع أو تخفيض قيمة العملة لتحقيق الاهداف الاقتصادية المسطرة من قبل للدولة على المدى المتوسط والبعيد ، وسنحاول في الفصل الموالي تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين أنظمة الصرف وبين النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة وصفية تحليلية لهذه العلاقة وتأثيرها المتوقعة على الاقتصاد خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المرجعيات النظرية للعلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي

تمهيد

إن حاجة الجزائر بعد الاستقلال إلى تنظيم وتطوير اقتصادها، جعلها أمام عدة اختيارات وبدائل، منها الاقتصاد المخطط، إلا أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم آنذاك أدى بمتخذي القرار في بداية الثمانينات إلى إعادة النظر في الخطة التنموية وطرق التسيير المركزي، خاصة بعد أزمة النفط سنة 1986، في هذا الشأن، فقد اضطرت الجزائر أمام عبء المديونية الخارجية إلى التعجيل في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بطلب المساعدات من الهيئات النقدية الدولية، مقابل الامتثال لشروطها، وان كانت لها أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، كما احتل موضوع النمو الاقتصادي مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية حيث شهدت الجزائر عدة تحولات في مسارها الاقتصادي، وكان لا بد من توجيه السياسات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المكانة الاقتصادية للبلاد، وباعتبار سعر الصرف المؤثر الأساسي لقياس وتسوية المعاملات الدولية كان لهذه الأخيرة أثر واضح على مسارات النمو والتنمية، لدراسة ومعرفة هذا الأثر وإسقاطه على الاقتصاد الجزائري قسمنا فصلنا إلى ثلاث أقسام في القسم الأول تطرقنا إلى تطور سعر الصرف في الجزائر، أما القسم الثاني تناولنا واقع النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي القسم الثالث دراسة وصفية تحليلية لسعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول : العلاقة النظرية بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي

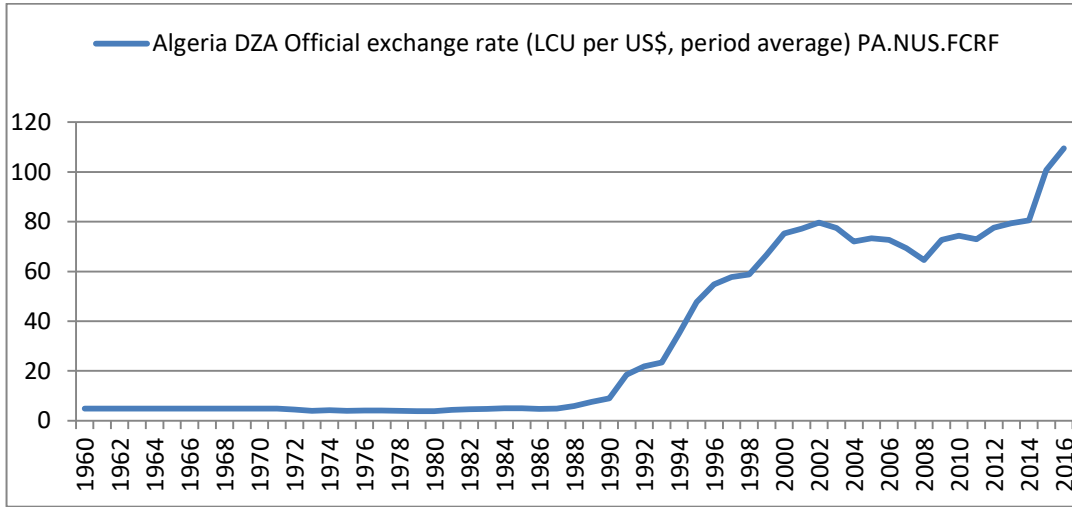
1-1 تاريخ سعر الصرف في الجزائر :

لا يمكن الحديث بصفة خاصة عن زيادة في نسب النمو الاقتصادي دون أن نعرض على أنظمة الصرف المطبقة داخل البلد المعني بالدراسة ، فاستقرار أنظمة الصرف المتبعة من قبل الدولة يساعد ويحفز النمو الاقتصادي ، لأن الاستقرار الاقتصادي مشروط باستقرار أسعار الصرف المطبقة في عمليات التبادل التجاري بين الدول ، وتجدد الإشارة هنا إلى أن الجزائر تميزت في هذه الناحية بنظام تسير مخطط ومركزي وبرامج تنموية كثيفة واستثمارات معتبرة تم تحقيقها ، كما برز الانشغال الدائم والمستمر بالنسبة لاستقرار أسعار الصرف على أنظمة التسعير والصرف المتبعة في الجزائر¹.

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا بتطبيق عدة سياسات اقتصادية انجز عنها تطبيق أنظمة صرف عدة حسب كل مرحلة ومواكبة لما يحصل في العالم من تدرج في السياسات النقدية المتبعة في مختلف دول العالم ، من الاقتصاد الموجه والنهج الاشتراكي مرورا بالتحويلات السياسية التي شهدتها الجزائر وانعكاساتها على الجانب الاقتصادي ، كما ارتبطت سياسات أسعار الصرف المطبقة بكل مرحلة من مراحل التنمية، والشكل التالي يوضح تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الفترة الممتدة من سنة 1960 إلى سنة 2014 .

¹ .راتول محمد:تحويلات الاقتصاد الجزائري"برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23 ، القاهرة، 2001، ص348

الشكل رقم (3-1) تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار خلال الفترة 1960 إلى 2014



المصدر من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل أعلاه والذي يرصد تطور أسعار الصرف منذ سنة 1960 وخلال الفترة الممتدة حتى سنة 2014 ، ويمكن ملاحظة شبه استقرار لأسعار الصرف من سنة 1960 عند 4,93 وحدة مقابل الدولار كما يمكن القول انه منذ 1960 الى 1964 كانت الجزائر لا تزال تتعامل بالفرنك الفرنسي الى غاية أفريل 1964 التاريخ الذي تم فيه انشاء الدينار الجزائري والتحرر في مجال التبعية للعملة الفرنسية ولكن هذا الاستقرار ما فتى أن تبعه تغير طفيف في سعر صرف الدينار صعودا وهبوطا بنسب ضئيلة وميز هذه الفترة تخلي الدول الكبرى عن أنظمة الصرف الثابتة والاتجاه الى مرونة أكثر وتحرير أكثر لأسعار الصرف ، ولكن التغير الحقيقي في اسعار الصرف جاء أثناء سنة 1990 و 1991 و 1992 حيث بلغ التخفيض مستويات قياسية فاقت 106.36 % سنة 1990 تلاه تخفيض ثاني سنة 1991 قدر بـ 46.3 % ليتوالى مسلسل

الانخفاضات والتخفيضات منذ ذلك الحين

كما سنقوم بتفصيل تطور اسعار الصرف حسب الفترات الزمنية التالية :

1-1-1 الفترة الأولى ما قبل الاستقلال :

كان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة الزمنية تابعا للاستعمار الفرنسي وكانت كل التعاملات المالية تتم بالفرنك الفرنسي وكان الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة خاصة على المنتجات الزراعية التي كان الاستعمار يوجهها إلى أوروبا لسد حاجاتهم من الحبوب والحمضيات وغيرها من المنتجات الفلاحية وكانت العائدات الزراعية كلها تعود على المستعمر لأن معظم الأراضي الفلاحية الخصبة كانت مملوكة للمستعمرين الأوروبيين كما كانت المحروقات التي تم اكتشافها سنة 1956 في الجزائر تشكل حصة معتبرة من النشاط الاقتصادي وكان نظام الصرف المتبع في تلك الفترة هو تثبيت أو نظام ثبات أسعار الصرف السائد في العالم في تلك الفترة للحد من الأزمات المالية وكانت سياسة التثبيت هته المتبعة وليدة اتفاقية بريتن وودز بعيد الحرب العالمية الثانية 1945.

الجدول (3 - 1) الأراضي المستغلة والمغتصبة من الأوروبيين في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية¹

فئات المساحة المستغلة	عدد المستغلين الروبيين	المساحة المستغلة بالهكتار
أقل من هكتار	2393	800
من 1 - 10 هكتار	5039	21800
من 10 - 50 هكتار	5585	135300
من 50 - 100 هكتار	2635	186900
المجموع . . .	22037	2725900

حليمي عبد القادر، جغرافية المغرب العربي ص 84

لقد امتلك الأوروبيون أخصب الأراضي و أجودها حيث كانوا يمتلكون معظم الأراضي الممتدة على السهول و الهضاب كما عمل الفرنسيون على تطوير الفلاحة بالجزائر بسرعة فما أن لبثت حتى أصبحت زراعة حديثة

¹ CHARLES BETTELHEIM : L'harmonisation du secteur agricole et du secteur industriel Paris 1963 P34

متطورة تستخدم الآلات و الأسمدة و المبيدات . و انتقلت الزراعة في الجزائر من زراعة داخلية، خاصة بالإكتفاء الذاتي إلى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية. متجهة بذلك للبحث عن الربح النقدي الذي يمثل الحافز الأساسي لزيادة الإنتاج في أي بلد رأسمالي كفرنسا و عليه فقد عملت السلطة الفرنسية علة تنمية زراعات مختلفة، لا تستهلك بالداخل إنما اغلبها موجهة للتصدير إلى السوق الفرنسية بصفة خاصة و الأوروبية بصفة عامة و من أهم هذه الزراعات الموجهة هي زراعة الكروم و خاصة المنتجة للخمر و زراعة أشجار الفواكه المتمثلة في الحمضيات، و بعض الزراعات الصناعية¹.

1-1-2 الفترة الثانية 1962 إلى غاية 1973:

كانت هذه الفترة من التاريخ الجزائري فترة مفصلية تميزت بدحر الاستعمار الفرنسي بعد اتفاقيات افيان يوم 05 جويلية 1962 واسترجاع السيادة الوطنية على ربوع التراب الوطني في هذه الفترة كان الفرنك لا يزال هو العملة التي يتم التعامل بها في كل المجالات بما فيها التجارة الخارجية وحتى بداية أبريل 1964 العام الذي تميز بإنشاء الدينار الجزائري أول عملة وطنية ، لقد وجد الاقتصاد الجزائري نفسه ضعيفا بعد خروجه من الاستعمار مما استدعى الحكومة الجزائرية آنذاك وضع أسس جديدة للنهوض بالاقتصاد لملاءمة ومواءمة هذا الوضع وهذه المرحلة الجديدة فتم تأسيس البنك المركزي سنة 1962 في حين كان النظام التجاري لا يزال في تبعية جزئية لفرنسا وهذا الوضع ما لبث الى الوقت اليسير الى أن قررت السلطات النقدية الخروج من منطقة الفرنك ومما ميز الاقتصاد الجزائري هو الهشاشة وضعف البنى التحتية والتبعية الناتجة عن مخلفات وبعض القيود التي تركها المستعمر منها امتلاكه لقطاع الطاقة الذي لم يتحرر الى بعد سنة 1974 كان مشوار التنمية لا يزال في

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية و التخطيط. دار النهضة العربية للطباعة بيروت 1973 ص 43

بداياته لكي يحقق التنمية المرجوة منه خاصة في هذه الظروف الصعبة حيث تميزت التجارة الخارجية في العموم في هذه الفترة بما يلي¹ :

اتصف التشريع الجزائري للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة بين 1962-1973 بوضع العناصر الأولى لمراقبة الدولة لهذا القطاع إذ تمثلت هذه العناصر في وسائل و أدوات تقليدية حماية اتخذت ثلاثة أشكال وهي:

1. مراقبة الصرف: الأموال تنتقل بحرية كاملة، بالإضافة إلى إن اغلب المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم في هذه المنطقة غير أنه بعد أكتوبر 1963 وبعد صدور القانون رقم 62-144، دعمت التجارة الخارجية الجزائرية بنظام مراقبة صرف يسمح بالحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج بالإضافة إلى التحكم في التقلبات النقدية في السوق وقد استمد هذا النظام من التشريع المعد من طرف وزارة المالية ويحمل في طياته كل ما يتعلق بعرض العملية الصعبة و الطلب عليها والشروط التي تحددها والتي تحاول الحفاظ على سعر معين لأسعار الصرف.

2- التعريف الجمركية: في هذا المجال تم استخدام معدلات جديدة وتم توزيع تشكّلها من أجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية. لقد تم وضع أول تعريف جمركية للجزائر بمرسوم بتاريخ 28 أكتوبر 1963 حيث الطريقة عملها كانت تعتمد على تصنيفين² :

- بالنسبة للمنتج وذلك حسب طبيعة وجهة المنتج

- بالنسبة للبلد وذلك حسب الأصل والمصدر الجغرافي للمنتج.

¹ حميدات محمود وخليلي كريم زين الدين: سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، سلسلة وبحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1997، ص 36

² صالح تومي، عيسى شقّيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، قاصدي مرباح ورقلة، العدد 04، 2006، ص: 31

لكن نتيجة للنقائص التي عرفتھا التعریرة الجمركية الجديدة سنة 1968 بمرسوم رقم 68-35 والذي ادخل تعديلات على التعریرة السابقة حيث، تم إلغاء التعریرة الخاصة الممنوحة لفرنسا من جهة وتم تحديد الحقوق الجمركية على مستوى عام اعلي وتوزيعها بطريقة أوسع¹.

ولم تقتصر إجراءات المراقبة من طرف الدولة خلال هذه الفترة على مراقبة الصرف والتعیرة الجمركية فحسب بل وضعت نظام الحصص للواردات ليدعم الإجراءات السابقان .

نظام الحصص للاستيراد: حددت في هذا النظام القيود الكمية بصفة نهائية عن طريق التفاوض في إطار اتفاقيات ثنائية تجارية و هذا بمرسوم 63-188 الصادر في 16 ماي 1963 والذي يهدف إلى : حماية الإنتاج الوطني الذي كان في مرحلة الانطلاق.

تحسين وضعية الميزان التجاري .تم عملية الاستيراد في نظام الحصص وفقا لطريقة التجمعات الشرائية (هي عبارة عن جمعيات تجمع بين مستوردين خواص و الدولة و تشكل شركات ذات رأس مال معظمه عمومي حيث تفرض عليهم الدولة نوع من المراقبة عن طريق وساطة ممثلين لها) و التي تهدف إلى

- تنفيذ برامج الاستيراد السنوي للمنتج الذي هو من اختصاصها .
- تسويق المنتجات بين مختلف الطالبين حسب حصص محددة من طرف وزارة التجارة .
- التعايش الظاهري بين القطاع الخاص والدولة لم يخف عدم التلاؤم بينهما والذي سرعان ما برز، نظرا لوجود برامج متناقضة بين المستوردين الخواص الذين هدفهم الرئيسي هو تحقيق الربح و قطاع الدولة الذي كانت غايته الوحيدة التموين و التنظيم للسوق الوطنية²

1 محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:173
2 نفس المرجع سابق، ص 173

لقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لإصلاح الأوضاع الاقتصادية وكان سعر الصرف ثابتا الى الفرنك الفرنسي كما تميزت بإنشاء الدينار الجزائري سنة 1964 والتي دخلت ضمن اصلاحات اتبعتها السلطات النقدية في ذلك الوقت ، فلقد ظل الدينار الجزائري ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي الى غاية لقرار بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الامريكى بعد تعرضه لأحداث سنة 1968 والتي انخفض فيها الدينار الجزائري انخفاضاً طفيفاً ، كما تزامنت هذه الفترة مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الاول 1967 - 1969 الذي تطلب في تلك الفترة استقرار أسعار صرف الدينار الجزائري ، وهذا ما جعل هذا الاخير بقرار من السلطة النقدية لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال الفترة 1969 و1973

نلاحظ في هذه الفترة أن هناك عمليات إنشاء القطاعات العمومية والمحتكرة للاقتصاد الوطني، وذلك لحساب الدولة والقيام بعمليات توسيع نشاطاتها، وهذا يؤدي إلى الزيادة في مستوى النشاط، مما أدى إلى الزيادة المعتبرة في الموارد بالعملة الصعبة نتيجة الارتفاع المحسوس في أسعار البترول، وذلك خلال الأزمة البترولية الأولى سنة 1970م، وأدى هذا إلى تكوين أساسي للتجارة الخارجية الخاصة بتنظيم الواردات التي كانت منظمة من خلال:

➤ الهيئة العامة للواردات التي كانت تهدف إلى تنظيم الواردات والخدمات وبالتالي حماية البضاعة الناشئة، والمنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية⁽¹⁾.

➤ منح البنوك التجارية إمكانيات تسيير ومتابعة ومراقبة العمليات الخارجية للمؤسسات العمومية.

➤ إلغاء مرسوم 1962 (المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا) وإصدار مراسيم جديدة تتلائم مع السياسة الاقتصادية الجديدة للبلاد أثناء تلك الفترة.

➤ أما فيما يخص نظام التسيير الجديد للدينار الجزائري كان كما يلي:

¹ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996، ص 130.

- بعد سنة 1974م استعملت طريقة جديدة لتسيير الدينار الجزائري تعتمد على سلة من العملات الأجنبية، هذه الأخيرة تمثل العملات الأساسية للمدفوعات الخارجية للبلد، كل عملة من هذه العملات خصص لها وزن نسبي مرتبط على حسب وزنها الخارج.
 - أما تسعيرة الدينار الجزائري تعرف بالعلاقة التالية:
- $$DK(\xi + 1) = DK + \Delta \quad \text{➤}$$
- $$\Delta = Fi(Mi.L.\xi) + Mi(\xi - 1) \quad \text{➤ حيث:}$$
- I: من 1 إلى N.
 - I: هي مؤشر مخصص لكل العملات الأجنبية لسلة الدينار الجزائري.
 - K: مؤشر عملة المحور (PIVOT).
 - Fi: وزن العملة (i) في المدفوعات الخارجية.
 - ..., -1, ..., +1,، تمثل تواريخ: اليوم، الليلة.
 - Dj(...): سعر المركزي للدينار الجزائري في العملة (i)، بتاريخ.....
 - Mi(...): سعر المركزي للعملة (i)، والعملة (K)، بتاريخ (...)
 - لتثبت بباريس بتاريخ (...)، والمصالح المعنية بالبنك الجزائري تحدد أسعار الدينار الجزائري ابتداء من الدولار الأمريكي.

➤ إن قيمة الدينار الجزائري تحدد نسبة لسلة معينة من العملات الأجنبية، لأن العملات تراجع من خلال كل فترة، ولأن سعر الصرف يتغير أساسا حسب تغيرات أسعار العملات الأجنبية المكونة لسلة الدينار الجزائري في أسواق الصرف، خاصة الدولار الأمريكي \$، حيث معامل الترجيح يكون مرتفع جدا لأنه يشكل العملة الأكثر استعمالا على مستوى التجارة الدولية.

1-1-3 الفترة الثالثة 1974 - 1994 : مواصلة سياسة التثبيت مع الربط بسلة من العملات¹

في هذه الفترة من الزمن تميز سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1974 بمواصلة سياسة التثبيت ولكن هذه المرة تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات عددها 14 لأهم الشركاء التجاريين بهدف جعله أكثر استقلالية عن أية عملة قوية ، وتميزت هذه الفترة أيضا بفرض مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتي مست سعر الصرف وكانت هذه الإصلاحات خاصة بعد أزمة 1986 التي تميزت بانخفاض أسعار البترول والتي أرغمتها على تبني خطى سريعة من أجل من أجل التغيير خاصة بعد الازمة الاقتصادية سنة 1986 وأحداث أكتوبر سنة 1988 والانفجار الشعبي الذي حدث وانعكاساته الخطيرة على الوضع الاقتصادي وما انجر عنه من سنوات عجاف شمل كل المجالات تقريبا وخاصة المجال الاقتصادي الذي تميز بنقص الطلب على اليد العاملة وارتفاع البطالة، وهذه الأحداث أدت إلى تسارع كبير في الإصلاحات الاقتصادية بعدما كانت بطيئة السير لوجود معارضة داخلية ترفض التغيير للحفاظ على مصالحها التشريعية المحصل عليها في النظام السابق. وكان جوهر هذا الإصلاح يتمثل في:

- التغيير الجذري في هيكل الحكم عن طريق توزيع جديد لوظائف الأجهزة التنفيذية والمراقبة في التسيير الجديد.

¹ محرز محمد عباس، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 132

- إعفاء الدولة عن تحمل كل شيء وجعلها تقتصر على الوظائف الكلاسيكية التي تقوم بها أي دولة في البلدان ذات اقتصاد السوق.
 - ظهور شعار جديد يتمثل في الدخول إلى اقتصاد السوق وفتح الطريق أمام المبادرة الفردية.
- ومن الدوافع إلى التحول من الاقتصاد الموجه الاشتراكي في تلك الحقبة إلى الانفتاح والتحرر إلى اقتصاد السوق أ- ارتفاع معدل التضخم : السبب يعود إلى التوسع المستمر للكتلة النقدية M2 حيث عرفت زيادة ب 20 % كل سنة و هذا منذ بداية الثمانينات و يرجع هذا إلى :
- *العجز النقدي للخبزينة حيث بلغ 190 مليار دج أي ما يعادل 9,5 مليار دولار و كذا العجز المالي للمؤسسات العمومية المغطى من طرف البنوك الابتدائية بواسطة تمويل من البنوك الجزائرية و البالغ 126 مليار دينار ما يعادل 6 مليار دولار .
- *نقص التسيير البنكي , ففي نهاية 1990 , كانت 50 % من الكتلة النقدية المتداولة خارج المسار البنكي أي ما يعادل 170 مليار دج.
- * التطور الكبير للأجور من دون أن يقابله تطور في الإنتاجية, إذ في الوقت الذي عرفت فيه هذه الأخيرة انخفاضات , فإن الأجور عرفت ارتفاع بنسبة 33 %.
- ب - العجز المتواصل في الموازنة العامة : حيث كان رصيد الميزانية في أغلب الأوقات لفترة الثمانينات في حالة عجز كما يوضحه الجدول التالي ¹ :

¹ محرز محمد عباس، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي ، مرجع سابق ، ص 132

الجدول رقم (3-2) رصيد الموازنة العامة في الفترة 1985 - 1989

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
مجموع الإيرادات	36,8	32,3	30,5	26,7	27,6
مجموع النفقات	46.4	37.8	37.8	31.4	29.6
الرصيد	-9,6	-5.5	-3.9	-4.7	-2

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على احصاءات البنك الدولي

ج- تزايد النفقات العامة بفعل تزايد النفقات التجارية, وعدم كفاءة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي نظرا للسلبيات الكبيرة للجهاز الضريبي. وكذلك انتشار ظاهرة التهرب الجبائي.

ركود الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته , حيث يمكن ترجمة هذا الركود في التراجع الكبير لنسبة النمو الاقتصادي , كما بينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3) تطور الناتج الداخلي في الفترة 1984-1990

البيان/السنوات	1984	1985	1986	1988	1989	1990
إجمالي الناتج الداخلي PIB	5.6	0.2-	0.7-	1.9-	4.9-	1.3-

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أنه باستثناء 1989 كان إجمالي الناتج الداخلي ينمو خلال بقية الفترات بمعدلات سلبية

1-3-1-1-1 مرحلة إصلاح نظام الصرف.

إن التدهور المفاجئ لسعر النفط سنة 1986م والتي كانت إيراداته تمثل المورد الرئيسي من العملة الصعبة للبلد، أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري إلى أزمة حادة تميزت في انخفاض إيرادات الصادرات والذي قدر بـ 38% بين سنتي 1986م و 1986 وهو ما أثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات مما أدى بالسلطات السياسية إلى تتبع سياسة خفض صرف قيمة الدينار مقابل سلة العملات بنسبة 31%، وذلك بين سنتي 1986م و1988م، وتمت عملية تعديل الدينار الجزائري وفقا للطرق التالية:

أ - الانزلاق التدريجي: هو عبارة عن إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته، وتم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987م إلى غاية بداية 1991م ويعود سبب الانزلاق إلى⁽¹⁾:

● زيادة ثقل خدمة الدين.

● ضعف احتياجات الصرف المتاحة.

ويمكن توضيح عملية الانزلاق من خلال الجدول التالي:

- محمود حميدات، مرجع سابق، ص 158.¹

جدول (3-4): تطور سعر صرف الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بين 1987م إلى 1999م.

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	الملاحظة
نهاية 1986م	4.824	
نهاية 1987م	4.936	بداية عملية الانزلاق التدريجي
نهاية 1989	8.032	
نوفمبر 1990م	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
جانفي 1991م	15.889	-
فيفري 1991م	16.5949	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
مارس 1991م	17.7653	-
سبتمبر 1991م	22.5	استقراره عند هذا المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض بمقدار 22% بموجب اتفاق صندوق النقد الدولي واستمرار الوضع إلى غاية 1994م

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات بنك الجزائر

نلاحظ أن عملية الانزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا مع بداية شهر نوفمبر سنة 1990م وهي المرحلة وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة من أجل بلوغ مستوى مقبول لاستقرار الدينار¹.

¹ - محمود حميدات، مرجع سابق، ص 159.

نلاحظ أنه في نهاية سبتمبر سنة 1991م قامت السلطات النقدية الممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الاتفاق الثنائي (ستاند-باي) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991م.

ب- نظام التثبيت: امتدت هذه الطريقة من 1994/04/01م إلى 1995/12/31م، إذ شهدت التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار، فسر الصرف الناتج عن حصص التثبيت هو تقريبا سعر الصرف الحقيقي محدد بآليات السوق (الطلب والعرض) ويتم تحديد سعر الدينار بالمنافسة، حيث تنظم حصص لهذا الفرض من قبل البنك المركزي الذي يأخذ بعين الاعتبار بعض المعايير مثل تحويل الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، احتياجات الصرف وطلبات البنوك وهذا حسب تلبية عرض البنك المركزي أولا لطلب المعبر عنه في السعر الولي والذي حسب تصدير أوامر الشراء، سعر التوازن المحدد خلال الحصة هو صالح لكل الصفقات.

سمحت هذه المرحلة بتوحيد سوق الصرف كما سمحت للبنك المركزي بتسيير سعر الصرف حسب الأهداف المسيطرة خصوصا احتياطات الصرف.

- كما سمحت بالمرور إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة الصرف ما بين البنوك.

ج : سوق الصرف ما بين البنوك: جاء هذا النظام بمقتضى التعليم رقم 95-80 المؤرخة في 1995/12/23م والمتعلقة بسوق الصرف حيث شكل البنك المركزي سوقا للصرف ما بين البنوك يشارك فيها بنك الجزائر، والبنوك الأولية من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، وأجريت أولى الصفقات بناء على هذه الطريقة في 02 جانفي 1996م فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة، وقد تم الترخيص لمكاتب الصرف وهي مؤسسات مستقلة عن البنك، مهمتها

التعامل بالعملات الأجنبية، وأنشأت لممارسة بيع وشراء هذه العملات لعرض الصفقات التجارية الجارية بهدف توسيع السوق الحرة ومنافسة البنوك سعيا إلى مصلحة السوق والمستهلك⁽¹⁾.

- تحدد أسعار الصرف في هذه الأسواق بقانون العرض والطلب، ويقوم الوسطاء المعتمدون باستمرار بإعلان أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، و

- يمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء

- مناقصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق.

الفترة الرابعة من سنة 1994 إلى يومنا هذا :

ابتداء في 01 أبريل 1994 أين تم إبرام جملة من الاتفاقيات أهمها برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي و الثاني برنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع البنك الدولي، أين تم تخفيض العملة الوطنية بقيمة 40,17% ليصل سعر الصرف الدولار الواحد إلى 36 دج ، و كان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته سنة 1990، و ما بين 25% و 30% ما بين 1993 و 1991. و في سنة 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% ، و ذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994.

و خلال سنة 1994 ، حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% و تبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و 2001، و تواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل 2002. و مع بداية سنة 2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 77,37 دج للدولار الواحد في 2003 حيث استمر بنك الجزائر في سنة 2007. في التعويم الموجه لضمان

¹ - محمود حميدات، مرجع سابق، ص 160.

استقرار صرف العملة الوطنية حيث ارتفع متوسط سعر الدينار من 68,63 دج لكل دولار واحد خلال الربع الثالث من سنة 2007 إلى 67,16 دج خلال الربع الرابع الأخير من سنة 2007. أما في الثلاثي من سنة 2010 فقد بقي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مستقرا نسبيا بواقع 72,64 دج لكل دولار واحد في سنة 2009 و 73,3 دج لكل دولار واحد في سنة 2010. و للتوضيح أنظر إلى الشكل أدناه و الذي يوضح تخفيضات الدينار الجزائري:

الجدول رقم (3- 5) تخفيض قيمة الدينار خلال الفترة 1990- 2011

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
تخفيضات الدينار	106.36	46.3	23.2	6.86	50.21	35.94	14.85	5.46	1.69	13.50	13	2.7
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011		
تخفيضات الدينار	3.1	2.9	6.9	1.8	1	4.62	6.92	12.51	0.9	2.1		

Source : construire par nous sur la base de donnée :

-Banque d'Algérie . evolution économique et monétaire en Algérie . Rapport juin 2000 . 2008 . 2011.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 01: أنه نتيجة الارتفاع المبرم مع صندوق النقد الدولي خفض الدينار الجزائري لأول مرة سنة 1991 بنسبة تقدر بحوالي 106,36% حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 8,95 دينار للدولار الواحد إلى 18,47 دينار للدولار الواحد إلا أنه و انطلاقا من سنة 1994 تم تعديل سعر الصرف حيث تم تخفيض قيمة الدينار من جديد بنسبة 50% مقابل الدولار الأمريكي كما تم العمل بنظام التعويم الموجه للعملة من خلال جلسات لتحديد السعر بين بنك الجزائر و البنوك التجارية تم تحويل ذلك إلى سوق للنقد الأجنبي بين البنوك في نهاية 1995 و عليه فقد أزيلت في سنة 1995 كل الضوابط على سعر الصرف في تجارة السلع و تقرر الإلغاء التدريجي لكل القيود على المدفوعات غير المنظورة

بالنسبة للتعليم و الصحة كمرحلة أولى و فسخ المجال للبنوك التجارية في تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات مدققة و موثوقة.

و هو ما جعل نسبة التدهور في سعر الصرف تقل شيئا فشيئا حيث وصلت إلى 35,94% سنة 1995 و إلى حوالي 5,46% و 1,69% على التوالي خلال سنتي 1997 و 1998 أي إن نسبة التدهور كانت اقل من معدل التضخم المسجل خلال هاتين الفترتين و كنتيجة لضعف إيرادات الدولة من العملة الصعبة المنعكسة سلبا على عرضها في السوق المحلية سنة 1998 أي إلى ارتفاع نسبة الانخفاض من جديد خلال سنتي 1999 و 2000 ليصل سعر الصرف في حدود 66,64 دج للدولار في سنة 1999 و إلى 75,28 دج للدولار في سنة 2000 و هو ما يعني تدهور قدره 74,11% بين سنتي 1990 و 2000 وهي نسبة مرتفعة جدا إلا أنه و انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتضح انه مع بداية سنة 2003 بدأت قيمة الدينار في الارتفاع حيث انتقل سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي من 77,37 دج للدولار الواحد في 2003 حيث استمر بنك الجزائر في سنة 2007.

في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية حيث ارتفع متوسط سعر الدينار من 68,63 دج لكل دولار واحد خلال الربع الثالث من سنة 2007 إلى 67,16 دج خلال الربع الرابع الأخير من سنة 2007. أما في الثلاثي من سنة 2010 فقد بقي سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار مستقرا نسبيا بواقع 72,64 دج لكل دولار واحد في سنة 2009 و 73,3 دج لكل دولار واحد في سنة 2010. و لعل من أبرز أسباب التخفيض المتتابع للدينار الجزائري هي¹:

¹ مبارك بوعيشة، السياسات النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 12، 1999، ص 83 ص 84.

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، و التي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل الدولي، و مواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و بهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار ، و من شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن تخفض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج قطاع البنك.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية و توسيع أسواق الصادرات و بالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
- هو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي، و بما يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي و المالي.

المبحث الثاني : العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي:

حاولت الكثير من الدراسات تسليط الضوء على أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الدراسات السابقة إلى أنها لم تتوصل بعد إلى تمييز صلة واضحة حول هذه العلاقة بالرغم من التنوع في طرق الاقتصاد القياسي و تعدد التصنيفات المستعملة في الدراسات.

سنحاول في هذا الجزء من البحث تسليط الضوء على طبيعة هذه العلاقة من خلال الالتفات إلى الدراسات التي سبقتنا لهذا الموضوع ومحاولة إيجاد صبغة العلاقة بين أنظمة الصرف والنمو الاقتصادي ، وكما كرنا سابقا فإن لسعر الصرف آثار مختلفة التركيز على النمو من خلال قنوات عدة منها التضخم وموازن المدفوعات وغيرها من قنوات التأثير التي يمكننا أن تشكل أثرا من قريب أو بعيد وبطريقة مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي

فسعر الصرف له آثار على التضخم ويستعمل من أجل كبح جماح التضخم كما أنه يثر بشكل مباشر على الاستثمار الاجنبي المباشر وهذه تعتبر من محددات النمو الاقتصادي

1-2 الدراسات التجريبية حول تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي :

عند الخوض في هذا البحث صادفنا العديد من المشاكل خاصة في الدراسة التطبيقية من أجل اسقاط الدراسة النظرية لتأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر على وجه الخصوص

و نحن بصدد البحث عن المراجع و المصادر المتعلقة بموضوع أثر نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي استوففتنا مجموعة من الدراسات التي تم وضعها كحجر اساس في بناء هذا الموضوع و التي منها:

أ/ الدراسات العربية :

1/ قام الباحثان **Chaker Haithem et Aloui sassi** ، في مقال بمجلة الاقتصاد الدولي 2005، بتوضيح الأسس النظرية للعلاقة بين أنظمة الصرف و النمو الاقتصادي، ثم قاما باختبار صحة الفرضيات النظرية في دراسة قياسية، لإثبات طبيعة العلاقة بين أنظمة الصرف و النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 53 دولة خلال الفترة الممتدة (1973-1998) و هذا باستعمالهما طريقة panel للاقتصاد القياسي فتوصلوا إلى:

● أن أنظمة سعر الصرف سواء الثابتة أو المرنة أو الوسيطة لها تأثير إيجابي على النمو.

2/ و تبين دراسة **Safia Daly Mohamed** نشرت في شكل مقالين في مجلة الاقتصاد تصدر عن جامعة ميونيخ - ألمانيا للعدد الصادر في ماي و جويلية 2007، المقال الأول بعنوان موضوع اختيار نظام سعر الصرف في اقتصاديات الدول الناشئة التي خلصت فيه إلى تأكيد فرضية Fankel (1999) "لا يوجد نظام سعر الصرف عالمي لكل الدول"، و المقال الثاني تناول موضوع أنظمة سعر الصرف طريقها إلى التعويم، كما بين محددات و أسس اختيار أنظمة سعر الصرف و بشيء من التفصيل وضح العلاقة بين أنظمة سعر الصرف و أداء الاقتصاد الكلي محددًا مبررات اتجاه أنظمة الصرف الدولية إلى التعويم حين توصل في الاخير إلى :

● تطور سوق الصرف يساهم في الرفع من زيادة المصدقية للسياسة النقدية التي بدوره تنعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

3/ في حين جاءت دراسة **بربري محمد أمين** (أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر بعنوان : الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية) التي توصل الباحث من خلالها باستخدام التحليل القياسي و الاقتصادي إلى:

- أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري كانت له علاقة سلبية مع تطور النمو الاقتصادي الذي مازال مصيره، مرهونا بوضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية.
 - 4/ أما في دراسة **جعفري عمار**: بعنوان إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية -دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010) أطروحة ماجستير بجامعة بسكرة توصل من خلال هذه الدراسة إلى:
 - أنه لا يوجد نظام صرف يلائم كل البلدان و كل الأوقات و أن عملية الاختيار بين التثبيت و التعويم تصبح أكثر صعوبة إذا كان الاقتصاد يجمع بين الاختصاص المرجحة لسياسة التثبيت و الخصائص المرجحة لسياسة التعويم
 - و قد توصل الباحث و بعد دراسته لحالة الجزائر إلى أن نظام سعر الصرف المدار هو النظام الملائم للاقتصاد الجزائري في الفترة الراهنة مع التدرج في عملية تحرير الدينار الجزائري
 - 5/ ولكن فيما يخص دراسة **جبوري محمد** : أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان بعنوان تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي : دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل تشير نتائج هذه الدراسة إلى
 - وجود تأثير إيجابي للأنظمة القطبية و بشكل خاص للنظام العائم على النمو الاقتصادي ، بينما تقلل الأنظمة الوسيطة من النمو . تؤكد هذه النتائج إذن على أن النظام العائم يكون الأكثر ملائمة لتحفيز و زيادة النمو الاقتصادي.
 - 6/ لتخلص دراسة **قارة ابراهيم**: أطروحة ماجستير بجامعة تلمسان بعنوان أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2009) حيث و بعد تقدير نموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه VECM إلى النتيجة التالية:
 - غياب أي أثر معنوي لمتغيرة نظام سعر الصرف على معدل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ب/ الدراسات الأجنبية: تبين في الجدول التالي :

جدول رقم (3-6) : الدراسات النظرية و التجريبية حول تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي

السنة	الدراسة و نتائجها
1989	Baxter و Stockmam العينة 49 بلد الفترة المدروسة (1946-1986) الدراسة سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج. معدلات الصرف الحقيقية، التبادلات الخارجية). لم يجدوا علاقة بين تلك المتغيرات و نظام سعر الصرف المطبق
1993	Mills و Wood Royame –Uni خلال (1950-1990) غياب أثر مظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي .
1994	Rose دراسة حالة ألمانيا (1960-1992) توصل إلى نفس النتائج .
1995	Mundell قارن بين النمو الاقتصادي في الدول الصناعية قبل و بعد انهيار نظام برتين و و دز وأكد أن النمو الاقتصادي كان سريعاً خلال الفترة الأولى عندما كانت معدلات الصرف ثابتة
1997.	Gosh و AL 140 دولة (1960-1990) لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي و انظمة سعر الصرف. لم يتوصلوا إلى نتيجة نهائية تشرح هذه العلاقة
2000	LYS تغيرات حول سنة (1974-1999) بين أن أنظمة سعر الصرف تتماشى مع معدلات نمو مرتفعة 2002 وجد أن مرونة أسعار الصرف تسمح بإعادة تخصيص سريع للموارد .
2001	Bailliu La France Perrault، 25 دولة ذات اقتصاد ناشئ(1973-1998) أثبتوا أن أنظمة الصرف المرنة يرافقها نمو اقتصادي أكثر سرعة لكن فقط في الدول التي تتميز بانفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية.
2002	Bailliu La France Perrault، 60 بلد (1973-1998) للتأكد من أن نظام سعر الصرف عبارة عن إطار للسياسة النقدية الفعالة الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي.
2003	Gulde، Ghosh ، Wolf 165 دولة (1973-1999) تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو و التضخم توصلوا إلى نفس النتائج السابقة لكن لم يجدوا تفسير للعلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي.

2003	Levy-Yeyati و Edwards أكدت هذه الدراسات عدم قدرة الأنظمة سعر الصرف الثابتة على امتصاص الصدمات المتعلقة بالمبادلات و هذا ما يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي.
------	--

المصدر : من اعداد الطالب

كل الدراسات التجريبية اعتمدت على التصنيفات الرسمية لأنظمة سعر الصرف المنشورة من طرف FMI وهذه الأعمال لم تعطي نتائج قوية بخصوص تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي . هذا ما سمح لبعض الباحثين باستعمال تصنيفات أخرى.

حيث تؤكد الدراسة الحديثة التي تم فيها الاعتماد على تلك التصنيفات إلى اختيار نظام سعر الصرف تابعا أساسا إلى مستوى التطور الاقتصادي أهمها:

❖ دراسة **Rogoff، Mady (2004)** اعتمد على 158 بلد خلال الفترة (1970-1999)

حيث اعتمد على تصنيف **Rogoff (2004)** و توصل إلى النتائج التالية:

الدول السائرة في طريق النمو *Les pays en développement* صلابة نظام سعر الصرف بها ترفق بمعدلات تضخم عالية لكن دون تأثير على النمو و الدول المتقدمة *Les pays développés* نتائج الدراسة أثبتت أن أنظمة سعر الصرف المرنة ترفق بمعدلات تضخم أقل و نمو اقتصادي عال

❖ نتائج دراسة **Rogoff (2004)** أكدت أخيرا أن تأثيرات أنظمة سعر الصرف على النمو

الاقتصادي تابعة بصفة جلية على درجة التطور الاقتصادي لأن أنظمة الصرف المرنة ترفق بمعدلات نمو عالية في الدول الصناعية و هذا حيث يكون أداءها وسيطي في الاقتصاديات الناشئة .

المردودية الاقتصادية لأنظمة سعر الصرف: الجدول التالي يوضح ملخصا للتقديرات الرئيسية التي توضحها النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بمردودية الاقتصاد الكلي لمختلف أنظمة أسعار الصرف :

الجدول رقم (3-7): مردودية الاقتصاد الكلي لمختلف أنظمة أسعار الصرف

نظام سعر الصرف	التضخم	النمو	التقلب	الأزمات
أنظمة سعر الصرف الثابتة	قد تزيد من مصداقية السلطات و يمكن اعتمادها كخطة لتخفيض التضخم. - تقليل أو القضاء على الاتجاهات التضخمية عن طريق زيادة الشفافية في السياسة النقدية	زيادة التجارة و النمو عن طريق خفض تكاليف المعاملات. - تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض و استقرار معدلات الفائدة - تحسين و العمل على استقرار النمو و القدرة التنافسية للاقتصاد إذا كان النظام يتمتع بالمصداقية - قد يعمل على امتصاص الصدمات و الاستقرار في الدورة الاقتصادية	زيادة التقلبات في ظل وجود صدمات حقيقية و الجمود في الأسعار و الأجور - الحد من تقلبات أسعار الصرف	ارتفاع خطر هجمات المضاربة ضد العملة، و خصوصا عند التعرض لتدفقات رأس المال المتقلبة. - غياب استراتيجيات الخروج من الأزمات
أنظمة سعر الصرف الوسيطة	إذا اتسمت بالمصداقية قد تؤدي دور الربط الاسمي و استقرار توقعات التضخم	تحسين و العمل على استقرار النمو و القدرة التنافسية للاقتصاد إذا كان النظام يتمتع	لا يوجد خطر مرتفع في تقلبات سعر الصرف على المدى القصير و لكن يبقى خطر	مخاطر الأزمة تتوقف على مصداقية النظام.

	اختلال سعر الصرف قائما.	بالمصادقية -قد يعمل على امتصاص الصدمات و الاستقرار في الدورة الاقتصادية	-قد يدخل الاقتصاد في دوامة من التخفيضات تنافسية	
انخفاض مخاطر العملة و الأزمات المصرفية	قد يمتد تقلب سعر الصرف الحقيقي إلى النشاط الحقيقي	يحصن الاقتصاد في استيعاب الصدمات الخارجية و لكن أيضا يمكن أن تقلل من التجارة	غياب المرساة الاسمية الخارجية يمكن أن يحفز من جديد الضغوط التضخمية -يمكن أن تقود الدرجة العالية في حرية التصرف في السياسة النقدي إلى زيادة التضخم	أنظمة سعر الصرف

المصدر: لخلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص120

2-2 فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل سعر الصرف:

تختلف فعالية كل من السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي من نظام إلى اخر و هذا ما سنحاول توضيحه من خلال الجدول التالي¹:

الجدول رقم (3-08): فعالية السياسة النقدية و المالية في ظل أنظمة سعر الصرف (الحركية التامة لرؤوس الأموال)

السياسات / الأنظمة	نظام سعر الصرف الثابت	نظام سعر الصرف المرن
السياسة المالية	فعالة	غير فعالة
السياسة النقدية	غير فعالة	غير فعالة في المدى القصير لكن فعالة في المدى الطويل.

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص158

¹ مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 98

- يمكن القول أن السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت و الحركة التامة لتنقل رؤوس تكون قليلة الفعالية بالنسبة لسياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

و أن السياسة المالية تكون قليلة الفعالية بالنسبة لسياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف المرن و الحركة التامة لانتقال رؤوس الأموال الدولية.¹

2-3 التأثير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي : نظرية النمو و أدبيات أنظمة سعر

الصرف تبين أن نظام سعر الصرف المتبنى من طرف بلد معين يمكن أن يكون له نتائج و تأثير مباشر في الأجل المتوسط على النمو الاقتصادي من خلال

تصحيح الصدمات: les ajustements aux chocs

وفقا للنظرية الاقتصادية يمكن هذا التأثير من خلال سرعة التصحيح للتقلبات العشوائية التي تواجه الاقتصاد حسب نوع نظام سعر الصرف.²

- فالدراسات السابقة نوهت بأهمية استقرار الاقتصاد الكلي و كذا الصدمات التي يتلقاها البلد في مسألة أنظمة سعر الصرف ، حيث أكدت دراسة Fisher ، Flood (1977) (1979) أن اختيار نظام الصرف يتوقف على درجة الاضطرابات التي تصيب الاقتصاد.

- دراسة Caparole-Pititis (1995) لـ 18 بلد لمنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية OCDE (1960-1991) توصلوا إلى نظام سعر الصرف يؤثر على استمرارية الصدمات الاقتصادية.

- دراسة حديثة Broda 2002 75 بلد متقدم (1973-1996) توصل إلى أن الاستجابة للصدمة تختلف معنويا من نظام سعر الصرف إلى آخر.

¹ تومي صالح، مرجع سابق، ص32

² ChAKER ALAOUI. Et Hiethem Sassi ,opcit,p16

- و يوضح أيضا Edwards.Yeyati.Levy 2003: في دراسة 183 بلد (1974-2000) أن أنظمة سعر الصرف المرنة تقلل من صدمات شروط التبادل على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة و الصناعية. على عكس أنظمة سعر الصرف الثابتة التي يكون فيها التأثير مضاعف للصدمات.¹

و في دراسة وجد أن مختلف أنواع و طبيعة الصدمات على الاقتصاد عبارة عن محددات لاختيار نظام سعر الصرف [الدراسة كانت على اقتصاد مفتوح خاضع لثلاث أنواع من الصدمات داخلية، خارجية و نقدية] إذا كانت الصدمات نقدية، نظام سعر الصرف الثابت هو الأمثل مع تدخل في سوق الصرف أما إذا كانت الصدمات الحقيقية فنظام سعر الصرف المرن هو المفضل.²

2-4 التأثير غير المباشر لأنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي :

بالإضافة للتأثير المباشر، النظرية تؤكد أن نظام سعر الصرف يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار. التضخم.

2-4-1 الاستثمار:

- بعض الباحثين مثل Aizenman (1994) أكدوا أن الاستثمار يأخذ اتجاه مهم في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة نتيجة انخفاض التخوف من السياسات الاقتصادية و معدلات الفائدة الحقيقية و تقلبات معدلات سعر الصرف.

و في دراسة تبين أن نظام الصرف الثابت يعتبر أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر من النظام العائم. كون هذا الأخير في حالة صدمات الإنتاج يقلل من تغير مستويات الشغل و يخفض الأرباح المنتظرة كما أن نظام سعر الصرف العائم يجد من حافز المؤسسات للتمركز في البلد الأكثر إنتاجا.

¹ جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص201

² ChAKER ALAOUI. Et HiethemSassi ,ibid,p 32

و وفقا Ghosh (1997) يمكن أن تؤثر الأنظمة على النمو حيث يرى تراكم رأس المال يكون أعلى في النظام الثابت و يرجع ذلك على انخفاض حالة عدم التأكد التي تعمل على زيادة معدل الاستثمار . فبحكم الخصائص التي يتسم بها النظام الثابت من توفير للمصدقية¹.

غير أنه يجب الإشارة إلى ان الدراسات في هذا الموضوع تركز في الغالب على العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف الاسمية و الحقيقية و الاستثمار دون المراعاة في الكثير من الأحيان طبيعة نظام الصرف المتبنى.

2-4-2 التضخم²:

حاولت العديد من الدراسات اختبار العلاقة بين نظام الصرف و مستوى التضخم . كون التضخم من أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي و الذي يتأثر و يؤثر بطبيعة النظام سعر الصرف.

- Edward (1993): شملت هذه الدراسة 52 بلد ناشئ(1980-1989) حاول أن يشرح إذا كان تثبيت معدل سعر الصرف يسمح بتحسين الاداء التضخم .أكد ان مستويات التضخم كانت ضعيفة في الدول ذات النظام الثابت.

- AL ,GHosh (2000): قام بالمقارنة بين الأداء أنظمة سعر الصرف الثابتة و أنظمة الصرف الوسيطة أو المرنة بالاعتماد على تصنيفات de jure FMI بينوا أن مستويات التضخم تكون ضعيفة عند الأنظمة الثابتة .

- دراسة Ghosh et AL FMI (2003) اكدوا الارتباط الايجابي بين مرونة أسعار الصرف و مستويات التضخم.

¹ محمد جبوري ،مرجع سابق،ص220

² Mohamed Dally Safia,ibid,p 95

- كما بينوا أن الأداءات التضخمية تابعة بطريقة شكلية لنظام سعر الصرف المطبق و دراسة 2002
 Sturzenegger , levyyeyah,Reinhart,roggof (2002-2000) اعتمادا على
 التصنيفات de facto لتمييز أداءات مختلف الأنظمة الصرف و الجدول يمثل النتائج الأساسية لهذه
 الأعمال و الأداءات التضخمية.

جدول رقم (3-9) أثر نظم الصرف على التضخم

نظام الصرف					بانل A
ثابت	وسيطي	مرن			
7,16	2,20	3,22	FMI		
7,9	3,38	2,14	LYS(2000-2002)		
نظام الصرف					بانل B
ثابت	مرنة محدودة	مرن مدار	مرن حر		
8,38	7,5	8,74	d,n	174	FMI
4,9	3,444	5,16	1,10	9,15	R-R 2002

Source: Mohamed dalySafia Le choix Du régime de change pour les
 économies émergentes FSEG Tunis May2007.P95

بانل A : تقارن بين المحصل عليها من طرف AL Ghosh et AL 2003 اعتمادا على تصنيفات
 FMI، LYS، FMI تبين أن الأنواع الثلاث للأنظمة الوسيطة أقل أداء من أنظمة الصرف الثابتة
 التي ينتج عنها معدلات تضخم ضعيفة. مقارنة بالنظامين المرن و الوسيطي.

بانل B : تقارن بين نتائج Reinhart, Roggof و FMI، تبين أن الأنظمة ترفق بمعدلات تضخم عالية حسب FMI، و نتائج R-R 2002: أكدت أن مستوى التضخم ضعيفا في ظل الأنظمة المرنة الحرة. و نظام الصرف الثابت حسب الباحثين لا يتسم بتضخم ضعيف. باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي توصل كل من Ghosh et AL 1996، إلى استنتاج أن بلدان ذات التضخم الضعيف لها اتجاه معن و صريح إلى تثبيت سعر الصرف و أيضا نظام سعر الصرف الثابت يقود إلى تضخم ضعيف.

تظهر الأنظمة سعر الصرف المرنة من الناحية النظرية أكثر تضخمية مقارنة بالأنظمة الثابتة

كما هو متعارف عليه، تخفيض العملة في البلد و يرفع الأسعار الداخلية، في حين أن ارتفاع في قيمة العملة نادرا ما يعمل على تخفيض الأسعار.

5-2 أنظمة أسعار الصرف و تحويلات رؤوس الأموال وميزان المدفوعات

بعد أزمة الثمانينات صححت الجزائر مسار توجهها نحو احترام مبادئ اقتصاد السوق كنهج اقتصادي يجب تطبيقه عمليا و تدريجيا، و إذا رتبنا طبيعة الأنظمة الاقتصادية المتبعة من طرف الدول فنقسمها على النحو التالي اقتصاد السوق، و الاقتصاد المختلط أو الاقتصاد الاشتراكي، لكن كنهج اقتصادي اختارت الجزائر الاقتصاد الموجه نتيجة لظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية فاحترام مبادئ اقتصاد السوق يترتب عليها عدة مبادئ من بينها حرية حركة رؤوس الأموال، فمثلا "تدفقات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تخضع لأي قيود فتعتمد على حرية تبادل العملات، و حاليا تعتمد على وحد العملة مع تنوع الاقتصاد، و نفس المبدأ تعتمد عليه المنظمات الدولية مثلا OMC و التكتلات الاقتصادية مثلا الاتحاد الأوروبي، التكتل العربي، التكتل الأمريكي، التكتل الآسيوي..... و من بين المبادئ التي تم تبنتها الجزائر " تكريس حرية الاستثمار في الجزائر والقبول بدخول الرأسمال الأجنبي للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، ومحاولة التقليل

¹نوري منير، لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير إلى الخارج مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف. 2004

من الرقابة على الصرف، هذه السياسة التي آتبعتها الدولة لضمان حماية العملة الوطنية من التدهور، بالإضافة قابلية تحويل الدينار الجزائري في مجال التجارة الخارجية"¹.

2-5-1 حركة رؤوس الأموال من طرف المهاجرين:

الأدبيات الاقتصادية لم تهتم بدراسة تحويلات المهاجرين إلا في السنوات الأخيرة فحسب " تقرير البنك الدولي عن حركة رؤوس الأموال للمغتربين إلى الدول النامية (البلد الأصلي) تصل إلى 529 مليار دولار لسنة 2012 مقارنة بسنة 2000 كانت في حدود 132 مليار دولار و هي في تطور مستمر"²، و لهذا تعتبر تحويلات المهاجرين من بين عمليات جلب العملة الصعبة لكثير من الدول النامية، كما تعتمد عليها كمصدر مهم لصافي التدفقات المالية (الموازنة الصافية للعمليات المالية الداخلية و الخارجية)، و أصبحت العديد من الدول تتنافس على جلب هذه التحويلات بالاعتماد على تغييرات في السياسة المالية و النقدية لتشجيع المهاجرين إما بالادخار أو الاستثمار مع حرية حركة رؤوس الأموال. أما الجزائر كغيرها من البلدان النامية دائما تبحث عن تنوع صادراتها خارج المحروقات من اجل جلب العملة الصعبة. خصوصا بعد الإصلاحات الاقتصادية

أ - تعريف تحويلات المهاجرين

نعتمد على تعريف البنك الدولي (BM) و صندوق النقد الدولي (FMI) لأنه الأكثر انتشارا من جهة ، و من جانب آخر الدراسات المرتبطة بموضوع المهاجرين تعتمد على بيانات BM و FMI، هذا الأخير " يقسم التحويلات إلى ثلاث فروع تحويل الموظف المغترب، تعويضات الموظفين المغتربين، تحويلات المهاجرين الموقمين، تتمثل في التحويلات الجارية من البلد المقيم فيه إلى البلد الأصلي، كل مهاجر يبقى مدة سنة أو أكثر في البلد

¹ بن أوديع نعيمة، ، النظام القانوني لحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر في مجال الاستثمار مذكرة ماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال ، جامعة مولود معمري 2010، ص 20

² www.albankaldawli.org/migration بيان صحفي رقم 2012/175/DEC،

المستقبل يسجل كمقيم مع امتلاكه لحقوق المهاجرين، أما المهاجر الذي يمكث اقل من عام في البلد المستضيف تسجل تحويلاته بموجب تعويض الموظفين¹

المنظمة العالمية للمهاجرين²: هي عبارة عن تحويلات نقدية للعامل المهاجر نحو البلد الأصلي

ب - أهم النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة : تنقسم هذه النظريات إلى أربع نظريات: نظرية اجتماعية ، و نظريات ديموغرافية، و نظريات اقتصادية و أخير الوجه الجديد للنظريات تسمى بالنظرية الموحدة، لكن نركز اهتمامنا على النظرية الاقتصادية التي تحدد الدافع وفق مبدأ متغيرات الكلية و الأخرى وفق متغيرات جزئية ، أما الإطار الموحد فيجتمع فيه جميع المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية.

النظرية الاقتصادية: النظرية الاقتصادية: تستند هذه النظرية على التحليل العقلاني للتكاليف و الفوائد، حيث الفرد دائما يبحث إلى تعظيم قيمته، أما حركة الهجرة فهي فوارق بين الأجور الحقيقية بين البلدين مما تدفع إلى حركة تدفقات لليد العاملة من البلدان منخفضة الأجور إلى البلدان مرتفعة الأجور و تدفق رؤوس الأموال من البلدان المستضيفة إلى البلد الأصلي وفق المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الإطار الموحد: تعددت المقاربات حول مفهوم الهجرة ما بين الاجتماعية و الاقتصادية و السكانية، لكن المهاجر هي أكثر من أن نحصها في هذه الجوانب فقط، حيث تطرقه "massey سنة 2002 إلى ضرورة توحيد مفهوم الهجرة نظرا لتفاعلها مع المتغيرات الأخرى (التاريخية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية) بين البلدين على المستوى الكلي و الجزئي"³.

¹ Mathieu laurin-gordon ; thèse de maitrise étude des déterminants des transferts de fonds de la diaspora indo-canadienne ; Université d'Ottawa mars 2013 canada ; p12

² المنظمة الدولية للهجرة (IOM) هي منظمة غير-حكومية تم تأسيسها في العام 1951، وهي ملتزمة بمبدأ أن الهجرة الإنسانية والمنظمة هي هجرة مفيدة للجميع، للمهاجرين والمجتمعات على حد سواء. أما على مستوى العالم، فإن لدى المنظمة الدولية للهجرة (IOM) عدد من الدول الأعضاء وقدره 151 دولة

³ JAKUB BIJAK ; Forecasting international migration, selected theories models and methods N4 2006; CEFMR Pp60,p12

ج - العوامل المؤثرة في تحويلات الأشخاص المغتربين

نقسم عوامل تحفيز المهاجرين على تحويل رؤوس الأموال إلى بلدتهم الأصلي وفق عاملين أساسيين هما: عوامل ذاتية (جزئية) و عوامل اقتصادية (كلية)، هنا نهتم فقط بالتحويلات من الدول الأجنبية و إلى الجزائر.

وفق العوامل الجزئية (الذاتية)

1- **الدافع الشخصي:** "تحويل الأموال إلى بلدتهم الأصلي يمكن أن يكون بدافع مصلحة شخصية ويختلف

هذا الدافع على حسب طبيعة الشخص المغترب، كما انه لا يمكن تحديد الوجه الصحيح لدافع تحويل

الأموال إلى البلد الأصلي، فيمكن أن يكون صلة القرابة، الرعاية الصحية، شراء الممتلكات (عقارات،

سيارات شاحنات...)، كما تبين البيانات من مسحات الإحصائية للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

أن معظم التحويلات تكون بسبب الدافع الشخصي"¹ ،

2- **الدافع العائلي:** يعتمد هذا الدافع على عدة جهات، العائلات تقوم بدفع بأبنائهم إلى الهجرة من

اجل مواصلة الدراسة، العمل، التكوين مع تحمل العائلة للنفقات و في بعض الأحيان لا تستطيع أن

تحمل النفقات فتقوم بالاقتراض الرسمي (المؤسسات المالية) أو الغير الرسمي (الأشخاص)²، وعليه أن

يتحمل المغترب عبء النفقات و التسديد عبء النفقات في المستقبل

3- **السياحي:** هناك بعض الحالات من التحويلات تكون بدافع السياحي في البلد الأصلي فيكون الحافز

إما ارتفاع التكاليف السياحة في البلد المستضيف أو استكشاف مناطق سياحية في البلد الأصلي أو

هناك أسباب أخرى، فهنا وفق العوامل الاقتصادية .

¹ Les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement ; p156 ; nb 26 ; Perspectives des migrations internationales SOPEMI – Édition 2006© OCDE 2006

² Kpégo Didier Anatole GBENOU ; Impacts macroeconomiques des transferts de fonds des migrants dans les pays de l'UEMOA ; BCEOA Nder/14/03 année 2015 ; pp35 ; p6

"معظم الكتابات الحالية تتناول محددات التحويلات مع التركيز على دوافع الأفراد الذاتية أو الجزئية بالمفهوم الاقتصادي أما المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلد الأصلي"¹ لم تتناول بالطرح الكافي رغم أهميتها فهنا نتكلم على الفعالية الاقتصادية بين البلد المستضيف و البلد الأصلي، و دور المتغيرات الاقتصادية الكلية في تحديد تحويل رؤوس الاموال.

4- الاستقرار السياسي و الاقتصادي: هناك العديد من المقاربات النظرية نذكر منها مثلا مقارنة مؤسسية (Approche Institutionnel) التي تعتمد على "دراسة مختلف الأبنية والأجهزة التي تتكون منها الدولة"²، كما يعتمد البنك الدولي على عدة مؤشرات للاستقرار السياسي و الاقتصادي المفسرة بشكل عام درجة الحكم الراشد في البلد نذكر منها مثلا "الشفافية، غياب العنف و الإرهاب، الفساد، المحاسبة، فعالية المنظمات غير الحكومية....."³.

فإذا كانت الوضعية الاقتصادية و السياسية للبلد الأصلي تتميز بدرجة عالية من المخاطرة كالإرهاب، عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي فالمهاجر لا يقوم بتحويل مدخراته، فإما أن يحتفظ بها في البلد المستضيف كمدخرات حقيقية أو مدخرات مالية، و عدم المخاطرة بها في البلد الأصلي. فحسب (yang) يوجد ارتباط قوي بين تحويلات المهاجرين و الاستقرار الاقتصادي للبلد الأصلي"⁴

5- الدافع الاستثماري (الحقيقي، المالي): يختار المهاجر الاستثمار في البلد الأصلي كما يختار نوع الاستثمار الحقيقي أو المالي، في حالة اتخاذ قرار الاستثمار الحقيقي فيكون الدافع أولا "يتطلع إلى ربح أكبر في المستقبل"⁵ ثانيا درجة الفرق بين الأصول الحقيقية و الأصول المالية ثالثا جلب قيمة مضافة للسوق المحلي

¹ Perspectives des migrations internationales: SOPEMI - édition 2006 – ISBN 92-64-03629-6 – © OCDE 2006 ; p 159

² بربري محمد الأمين ، الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 سنة 2011، ص54

³ البنك الدولي

⁴ Farid makhlouf ; thèse de doctorat opcit ; p102

⁵ الدكتور هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، العبيكان الطبعة الأولى 2008، ص71

عن طريق نقل الخبرة و التكنولوجيا في هذه الحالة" تلعب الأسرة دور مهم تدفع المهاجر خلق الاستثمار الحقيقي كما تلعب أساس الثقة تجاه المهاجرين"¹ ، أما في حالة اختيار الاستثمار في الأصول المالية فهنا تلعب السياسة النقدية دور مهم جلب العملة الصعبة.

6- **سعر الصرف (الرسمي والغير الرسمي):** يعتبر سعر الصرف من العوامل التي تدفع المهاجرين اتخاذ قرار تحويل رؤوس الأموال إلى بلدهم الأصلي، لكن نتكلم هنا على سعر الصرف الرسمي فقط، مما تدل الدراسات على وجود العلاقة ما بين سعر الصرف و تدفقات رؤوس الأموال ايجابية.

تعتمد كل الدراسات المقدمة على التحويلات الرسمية أما غير الرسمية فلا نستطيع تقديرها، و عليه تبقى العلاقة المتحصل عليها محدد بالنسبة فقط لقنوات الرسمية.

" فالتحويل رؤوس الأموال مرتبط بسلسلة من العمليات ففي حالة اختيار طريقة معينة، العمليات الباقية تبقى متتابعة أليا برسوم يتحملها المرسل و رسوم يتحملها المستقبل و سعر الصرف الرسمي"² . أما سعر الصرف غير الرسمي فهو خارج محور الدراسة.

¹ Article brown Richard P.C.(1997) , estimating remittance function for pacific island migrants ; world development vol.25 ; no 4,613-26

² Maria Coiffars ; Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale ; Université de Grenoble II, Proposition pour une typologie des régulations Nord-Sud des transferts de fonds de migrants ; pp17 ; p4

الجدول (3-10) : يوضح نتائج بعض الدراسات حول اثر تحويل أموال المهاجرين على سعر الصرف

الباحث	سنة الدراسة	تأثير سعر الصرف
RUSSELL	1986	لا يوجد
ELBADAWI ET ROCHA	1992	علاقة سلبية
FAINI	1994	علاقة ايجابية
LIANOS	1997	علاقة سلبية
BUCH	2002	لا يوجد علاقة
FREUND ET SPATAFORA	2008	علاقة سلبية
GUPTA	2005	لا يوجد علاقة
IMF	2005	علاقة سلبية
AYDAS	2006	علاقة سلبية
MAKHOLOUF	2011	علاقة ايجابية

المصدر : بربري محمد الامين ، الاختيار الامثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة

الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 سنة 2011، ص 167

كما نذكر الدراسة التي قدمها كل من¹ (EL-SAKKA M. AND MCNABB R1999.) بأن

تدفقات النقدية من المهاجرين بالنسبة للاقتصاد المصري تلعب دور مهم في تحديد سعر الصرف و استقرار ميزان

المدفوعات، أما الدراسة التي تحصل عليها (Makhlouf 2011) أكد على تخفيض قيمة العملة يؤثر ايجابي

على تدفقات النقدية للمهاجرين مما تدفعهم إلى تحويل العملة إلى بلدهم الأصلي نتيجة انخفاض سعر الصرف.

¹ Farid Makhlouf ; transferts de fonds vers le maroc ; enjeux ; comportement et impacts faveur du co-développement avis et rapports du CES p13

7- معدل الفائدة: نتطرق هنا إلى دور معدل الفائدة في جلب رؤوس الأموال المهاجرين (TFM)، بالاعتماد على المقارنة بين معدل الفائدة في البلد المستضيف و البلد الأصلي مع الاليات القانونية لكلا البلدين.

الدراسة الذي قدمها من " (EL SAKKA ET MCNABB 1999) تفيد بعلاقة معدل الفائدة مع التحويلات تأثير سلبي (impact négatif) و ذات معنوية أو دلالة اقتصادية بالنسبة لقنوات تحويل¹ بما أن الدول النامية تتميز بالاختلاف الكبير بين "عوائد المؤسسات و عوائد الجهاز المصرفي من معدل الفائدة، السندات، الأسهم"² فان تأثير TFM وفق معدل الفائدة أو السندات يبقى بعيد و غير جذاب.

2-5-2 قنوات تحويل المهاجرين

نظرا للقيمة الكبيرة لتحويلات TFM في العالم، فتشهد تسارع مختلف المؤسسات المالية لتقديم و تنوع خدماتها كما أنها تتنافس فيما بينها، لكن نفرق بين نوعين.

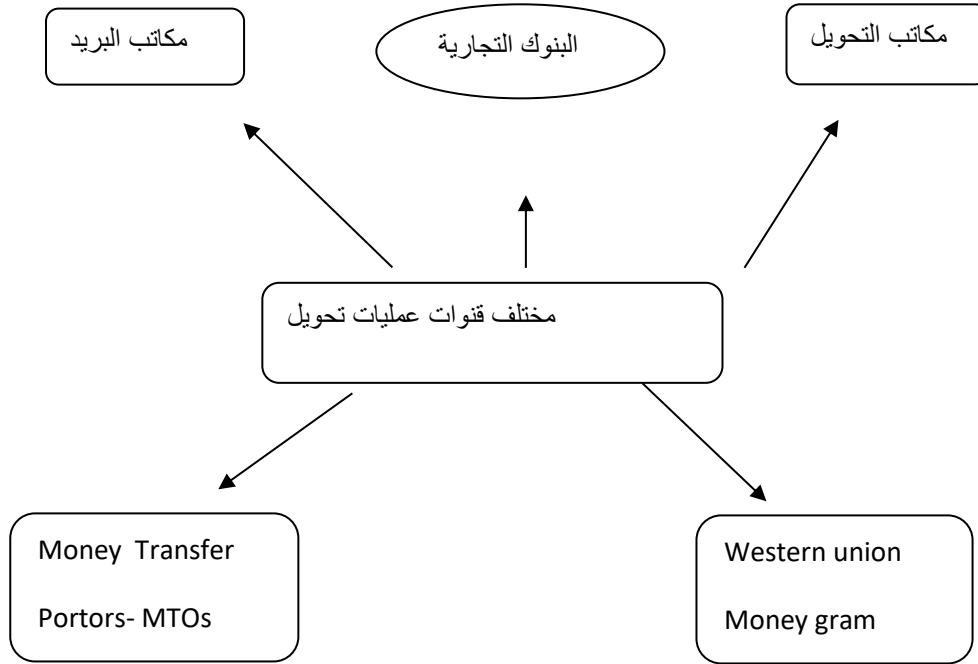
أ - النوع الأول: القنوات الرسمية للتحويلات

يوجد خمس قنوات رسمية من اجل تحويل رؤوس الأموال إلى البلد الأصلي نلخص مختلف هذه القنوات بالمخطط الموالي من اجل سهولة توضيح. مخطط مختلف قنوات تحويل رؤوس الأموال الرسمية

¹ Elbadawi ; I.A and rochar(1992); determinants of expatriate workers Remittances inNorth Africa and europe; the world bank Washington;

² Perspective économiques de l'OCDE ; 2002 ; N71 ; France ; page 164

الشكل رقم (3-2) يمثل جميع القنوات الرسمية الفاعلة في عملية التحويل



المصدر : من اعداد الطالب

تتنافس هذه القنوات فيما بينها حول سرعة التحويل، هامش التحويل، قدرة انتشار المنظمة، معدل الفائدة.

ب- النوع الثاني: قنوات التحويل غير الرسمية

القنوات الغير الرسمية تعتمد على انتقال الأوراق النقدية على شكل سيولة ما بين المرسل و المستقبل خارج

القنوات الرسمية، كما تعدد أسباب هذه الظاهرة منها

تبييض الأموال

ارتفاع تكاليف التحويل TFM الرسمية

الفرق الكبير بين العائد الصرف الرسمي و الغير الرسمي.

سهولة الاعتماد على الوسطاء (أصدقاء، أقارب، ...)

تمويل الجماعات الخارجة عن القانون.

سهولة اختفاء المرسل.

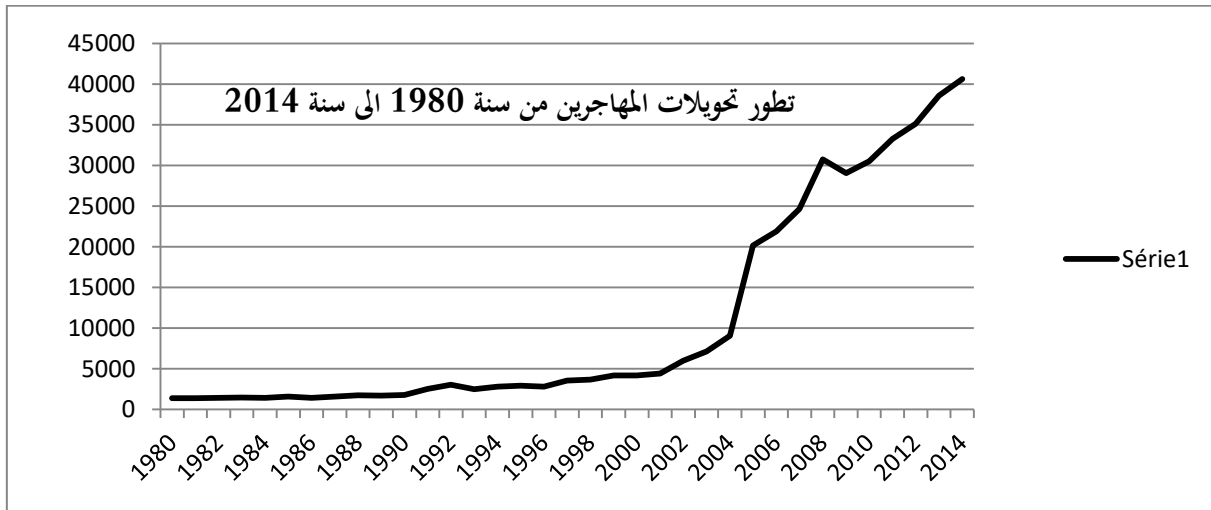
فحسب تقرير FMI سنة 2009 الدول التي تمتلك جهاز مصرفي قوي تنخفض فيها قيمة التحويلات غير الرسمية.

3-5-2 دراسة بيانية تحليلية لتحويلات المهاجرين

5-2-3 تطور التحويلات

الشكل رقم (3-3) : تطور تحويلات المهاجرين من سنة 1980 إلى سنة 2014 بالاعتماد على

بيانات cnuCED



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات CNUCED

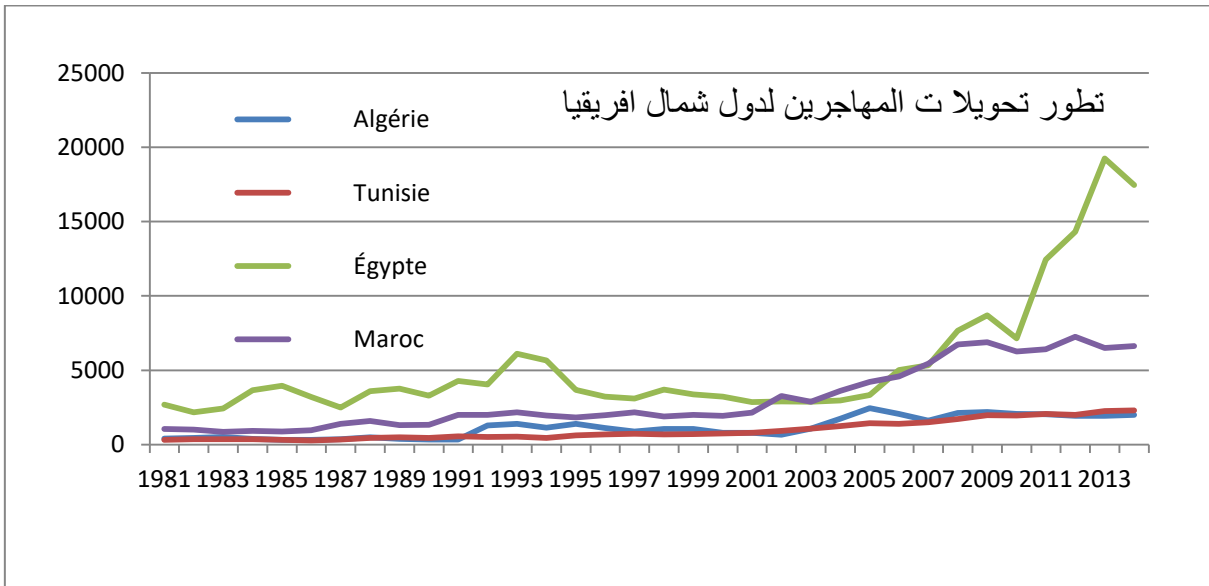
الشكل أعلاه يوضح تطور التحويلات خلال الفترة ما بين 1980-2015 مما يدل على الارتفاع المستمر لقيمة التحويلات خصوصا بعد سنة 2000 حيث شهدت ارتفاع شديد لقيمة التحويلات حيث قفزة لسنة 2014 لأكثر من 521.4 مليار دولار أمريكي، كما حققت western union من خلال التحويلات

أرباح أكبر بكثير من أرباح البنوك التجارية، لكن بعد سنة 2000 نلاحظ الارتفاع الحاد و هذا لعدة اعتبارات منها الدافع (الشخصي ، الدافع العائلي ، أو الاستثماري)، كما شهدت العديد من البلدان في السنوات الأخيرة طلب على اليد العاملة مثل كندا و شبه الجزيرة العربية و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من البلدان الأخرى، فلا ننظر إلى ارتفاع التحويلات فقط و إنما ارتفاع في نسبة المهاجرين كذلك و لعدة أسباب.

2-3-5-2 تحويلات المهاجرين لدول شمال إفريقيا

لعب المهاجرين دول شمال إفريقيا دور مهم لبلدانهم الأصلية و خصوصا البلدان التي عانت كثير من أزمة البطالة منها تونس و المغرب و مصر و أخيرا الجزائر، لكن الدور الذي لعبه المهاجرين يختلف من بلد إلى آخر .

الشكل رقم (3-4): لتحويلات المهاجرين لشمال افريقيا



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات CNUCED

الشكل العام للمنحى للدول شمال إفريقيا مستقر على العموم من سنة 1981 إلى 2004 لكن بعد هذه السنة

يشهد تحسن طفيف للجزائر و تونس لكن بشكل كبير لدولة مصر و المغرب، فتحويلات المهاجرين المصريين

مصدرها الأكبر دول الخليج و خصوصا المملكة السعودية و نظر لاعتماد دول الخليج على برامج التنمية الاقتصادية ارتفع معدل التشغيل في هذه الدول. لكن الجارية المغربية و الجزائرية و التونسية فوجتها بالخصوص الدول الأوروبية. و إذا ما قرنا بين الدول الأربعة لشمال إفريقيا فنلاحظ قيمة تحويلات المهاجرين الجزائريين هي الأضعف فيما بينهم، لكن المنحنى يدل فقط على تحويلات للقنوات الرسمية كما نوضح نظام الصرف الجزائري هو الأضعف ما بين هذه الدول. " سنة 2013 بلغ عدد المهاجرين المصريين في دول مجلس التعاون الخليجي 2.4 مليون" ¹ مما ساهم في استقرار العملة المصرية و الرفع من المستوى المعيشي، كما أن الجالية الجزائرية في اوريا تقدر بحوالي 3 مليون لكنها تساهم وفق " آخر تقدير للبنك الدولي، بلغت تحويلات المهاجرين الجزائريين الرسمية 2.1 "مليار دولار سنة 2014، وهو ما يقابل أكثر من 01 بالمائة من الناتج الداخلي الخام" ²، و إذا لاحظنا قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى 5% فهو دليل على أهمية التحويلات بالنسبة للاقتصاد الوطني في ظل عجز باقي القطاعات على جلب العملة الصعبة.

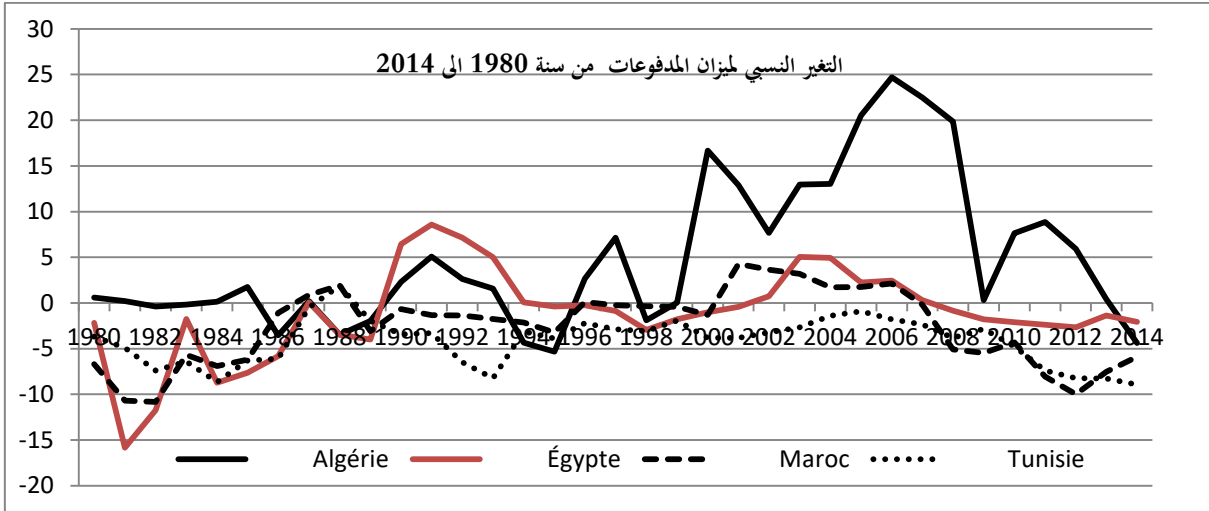
2-5-4 تطور ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا

نقوم بتعديل قاعدة البيانات حسب نمو تغير ميزان المدفوعات بالنسبة لسنة الأساس 1980 لدول شمال إفريقيا بالاعتماد على بيانات cnucead فنحصل على التمثيل البياني التالي :

¹ تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، www.escwa.un.org، ص 25

² Dilip Ratha et al., Op. Cit, p. 09.

شكل رقم (3-5) : لحركة ميزان المدفوعات لدول شمال إفريقيا



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات CNUCED

يوضح الشكل البياني أن الدول مصر و تونس و المغرب تعاني من اضطرابات متناوبة بين الارتفاع الايجابي و الانخفاض السلبي في ميزان المدفوعات نتيجة حدوث تراجع في نشاط الكلي للدول المستقبلية، فالصدمات هي نتيجة أزمات مالية أو صراع سياسي و اجتماعي في هذه الحالة يرسل المهاجرون المزيد من الأموال لمساعدة أسرهم الأمر الذي يؤدي إلى استقرار الاقتصاد في الدول المستقبلية من خلال الاستفادة من النقد الأجنبي لتعويض الخسائر الناجمة عن صدمات الاقتصاد الكلي، كما نستطيع تقسيم المنحنى إلى ثلاث فترات.

فترة الثمانينات مؤشر التغير النسبي لميزان المدفوعات على العموم نقول بأنه سالب بالنسبة لدول مصر ، المغرب، تونس نتيجة ارتفاع الطلب الداخلي الكلي للاستهلاك في حين يدل المنحنى تقريبا على استقراره بالنسبة للجزائر رغم التدهور الذي شهده مع نهاية الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار البترول ، فترة

التسعينات تدل على العموم انتعاش مؤشر ميزان المدفوعات للدول المذكورة سابقا في حين تناوب بالنسبة للجزائر نتيجة توجه الجزائر إلى الإصلاحات الاقتصادية و الأزمة الاجتماعية التي شاهدها خلال تلك الفترة

مما تدفعها إلى زيادة الإنفاق على الأمن الفترة الأخيرة تحسن شديد بالنسبة للجزائر في بقية باقي الدول تعيش تناوب في ميزان مدفوعاتها بسبب تذبذب قطاع السياحة و انخفاض تحويلات المهاجرين .

خلاصة الفصل

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، و تعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات التيارات الفكرية، و على أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها تحديد النشاطات الاقتصادية للدولة. و على أساس هذا المصطلح جرى تصنيف دول العالم إلى دول العالم الأول، و الثاني، و الثالث كما جرى تصنيفه إلى دول متقدمة ، و دول نامية، و دول أقل نمواً. وعلى أساسه أيضا يقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل الوطني للبلاد المختلفة، و به يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنويا.

حاولت مختلف النظريات الاقتصادية تفسير النمو الاقتصادي، فقد بينت أن النمو مرتبط بعامل تراكم رأس المال، و الرأس المال البشري و التقدم التكنولوجي.

أثبتت النظريات الاقتصادية أن الاختيار غير الملائم لنظام سعر الصرف يمكن أن يحدث انعكاسات غير مرغوبة على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط، و هذا عن طريق التأثير على عملية التكيف مع الصدمات الاقتصادية أو التأثير على محددات النمو الاقتصادي الأساسية التي تتمثل في الاستثمار و التضخم.

الفصل الرابع

الفصل الرابع : تحليل وقياس العلاقة بين سياسات أسعار الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

تمهيد

إن مختلف التعديلات والاجراءات المتخذة اتجاه أنظمة أسعار الصرف وأسعار الصرف من قبل السلطات النقدية كانت تهدف الى المحافظة على استقرار أسعار الصرف لتستجيب هذه الاخيرة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ، وقد كان للازمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الجزائري سنة 1986 جراء تدهور أسعار البترول الى مستويات غير مسبوقة والتي فتحت باب الجدل حول أدوات السياسة النقدية لمواجهة مثل هذه الأزمات وجعل الاقتصاد يتعافى من هذه الازمة بسرعة ودون ان يترك أثارا جانبية على الأصعدة والمجالات التي أصابتها الازمة الاقتصادية سياسيا واجتماعيا وثقافيا وسرعان ما تجلت هذه الاثار بعد أحداث أكتوبر 1988 التي فجرت عشرية سوداء لا تزال اثارها ماثلة الى يومنا هذا في كل نواحي الحياة فقد ارتفعت معدلات البطالة والفقر وأصبحت مؤشرات التنمية تنمو بمعدلات سلبية فترة الازمة ، ويبقى الجدل كما أشرنا سابقا كيف يمكن تخنيب الاقتصاد أزمات خانقة باستعمال وسائل وأدوات السياسة النقدية والسياسة المالية والتي من بينها أسعار الصرف واتخاذ تدابير بشأن سياسات أسعار الصرف والوصول الى نظام يلائم الاقتصاد الجزائري ويحفز على النمو الاقتصادي وبالتالي يعيد التوازن الى عجلة الاقتصاد ويمحو آثار الأزمة ، كما تشير الكثير من الأدبيات المتعلقة بأنظمة أسعار الصرف إلى أن هناك تأثير لأنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، ويكون ذلك التأثير إما بشكل مباشر من خلال تأثير سعر الصرف بالصدمات أو بشكل غير مباشر بتأثير نظام سعر الصرف على كل من الاستثمار، التجارة وتطور القطاع المالي، فمثلا وجد أن الدول التي تستخدم أنظمة أسعار الصرف الثابتة واجهت تراجعا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي في

الوقت الذي تحفز فيه أنظمة أسعار الصرف المرنة وتقود إلى نمو اقتصادي أكبر. وتشير دراسات أخرى إلى أن نظام سعر الصرف المرن من الممكن أن يقود إلى إيجاد صدمات أخرى في الاقتصاد تؤدي إلى تعطيل الدورة الاقتصادية وبالتالي تخفض النمو الاقتصادي، خاصة في تلك الدول التي لا يكون بها النظام المالي متطورا للتعامل مع الصدمات

ولقد عرف نظام الصرف الجزائري في الجزائر منذ الاستقلال عدة تحولات وتطورات وذلك طبقا لمراحل التنمية الاقتصادية والبرامج التنموية، حيث مر نظام الصرف الجزائري بعدة مراحل سنحاول في هذا الفصل التطرق لها وإلى كنه العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي .

المبحث الأول : الدراسات السابقة

، إن موضوع سياسات أسعار الصرف لقي اهتمام كبير من الباحثين في المجال الاقتصادي والمالية الدولية ولكل باحث لمستته الخاصة وزاوية النظر التي تناول بها الموضوع ، وبناء على المسح المكتبي الذي أجري لدراسة الموضوع والتعمق فيه لاحظنا وجود بحوث عدة حملت نفس المقاربة لموضوع بحثنا الذي نحن بصدد الخوض فيه والذي يحاول فيه الباحث الربط بين اختيار سياسة سعر الصرف و علاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر ، كما حاولنا أيضا مسح البحوث التي حاذت موضوع بحثنا والتي هي ذات صلة به ونشير إلى بعض وأهم الدراسات والأبحاث :

1-1 الدراسات العربية والمحلية :

- دراسة بعنوان " سياسات سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية في الفترة 1990 / 2003 " رسالة

ماجستير جامعة الجزائر جوان 2005¹

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغير سعر الصرف (تخفيض العملة) على التوازن الاقتصادي الكلي ، أي أثر التخفيض على المتغيرات الاقتصادية الكلية (مؤشر أسعار الاستهلاك ، مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي ، الكتلة النقدية ، معدل الفائدة) كما هدفت الدراسة أيضا إلى إبراز أهم المتغيرات المفسرة لسعر الصرف ومحاوله اظهار وسائل سياسة سعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي ، ومحاوله فهم الطريقة المثلى لتنفيذ سياسة سعر الصرف لتحقيق الاهداف الاقتصادية وبالتالي النمو والاستقرار الاقتصادي ، وكانت أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة كالتالي :

¹ مولاي بوعلام " سياسات سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية في الفترة 1990 / 2003 " رسالة ماجستير جامعة الجزائر جوان 2005

1. تعجيل سرعة الاصلاحات الاقتصادية وتوفير المحيط الملائم لها (اصلاح النظام البنكي تحرير نظام الاسعار ، نظام الصرف وتنمية القطاع الخاص).

2. تطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير وإحلال الواردات (سعر صرف متعدد) لأن سعر الصرف يلعب دورا هاما في تحقيق هذه النقاط ، لذا لا بد من أن يكون في مستواه الأمثل (الحقيقي) الذي أصبح يقترب منه السعر الرسمي ، وبالتالي المحافظة على استقرار قيمة الدينار .

3. أيضا الحفاض على معدل تضخم منخفض ورفع مستوى احتياطات الصرف عن طريق

ما يلي :

-رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك عن طريق تحرير الأجل امتصاص الكتلة النقدية وجلب رؤوس الأموال الأجنبية

-ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف ،

-التسيير الصارم والعقلاني لاحتياطات الصرف بتجنب الاستدانة وتقليص النفقات غير الضرورية.

● دراسة موسومة بـ " تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو وأثرها على الاقتصاد الجزائري " رسالة

ماجستير جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الموسم الجامعي 2009/2008.

في هذه الدراسة سلط الباحث الضوء على موضوع تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو على الاقتصادي العالمي بشكل عام والاقتصاد الجزائري خاصة، كما أثار الباحث مسألة التغير في أسعار الصرف على الاقتصاد الوطني من خلال رصد الميزان التجاري وخلص الباحث بعد الدراسة القياسية إلى أن التقلبات المستمرة في أسعار الصرف تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني .

- دراسة بعنوان " سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 2006/1963 " رسالة ماجستير جامعة الجزائر الموسم الجامعي 2009/2008¹.

تطرق هذه الدراسة الى ابراز محددات سعر الصرف في الجزائر وعلاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية عامة وبميزان المدفوعات خاصة ، واستند الباحث على المنهج الوصفي الاحصائي التحليلي من أجل الامام بالجوانب النظرية للموضوع ثم استخدام المنهج القياسي التجريبي لدراسة حالة الجزائر من خلال محاولة قياس العلاقات السببية السائدة بين سعر الصرف والمتغيرات المفسرة له حسب النظرية الاقتصادية كما كان من أهداف البحث محاولة اظهار دور سياسة سعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال دراسة النظريات الاقتصادية التي يعتمد عليها الفكر الاقتصادي الحديث ومعرفة أهم العوامل التي تؤثر على التي تؤثر على سعر الصرف في المدى الطويل ومن ثم تحليل تلك العوامل وتحديد آثارها السلبية واقتراح بعض الوسائل والتدابير التي يمكن أن تساهم في علاجها ومعرفة الآثار الايجابية والعمل على دعمها من أجل تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .

وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

لم ترق الصادرات كما كان منتظرا ولم تنقلص الواردات ولم تتغير بنية التجارة الخارجية ولم تحصل إعادة توجيه الاقتصاد نحو احلال الواردات بل حدث عكس ذلك

على السلطة النقدية السعي نحو تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج الكمية التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الاثر المباشر عليه والابتعاد قدر الامكان عن القرارات الادارية لتحديد سعر الصرف

¹ سليمان شيباني " سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 2006/1963 " رسالة ماجستير جامعة الجزائر الموسم الجامعي 2009/2008 .

- دراسة بعنوان "تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول نامية للفترة من 1974-2006م¹ الدول التي شملتها الدراسة هي [السعودية، الكويت عمان، البحرين، قطر، الإمارات، سنغافورة، اندونيسيا، ماليزيا، الهند، مصر، المغرب، تونس، الأردن تركيا، إيران]

تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من وجود علاقة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي، ومعرفة أي الأنظمة، الثابتة أم الوسطية أم المرنة، تترافق مع النمو الأعلى. ولتحقيق هذا الغرض تستخدم هذه الدراسة التحليل القياسي لنموذج الانحدار المدمج على عينة تتكون من 16 دولة نامية خلال الفترة من 1974-2006م.

حيث يجري تقدير انحدار معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي على المتغيرات التفسيرية التي تتضمن الاستثمار كنسبة من الناتج، معدل نمو عدد المسجلين بالتعليم الثانوي، معدل النمو السكاني، نصيب الفرد الأولي من الناتج، نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح، مؤشر الحرية، ومعدل التبادل التجاري، ومتغير صوري يمثل فترة الحروب العراقية، بالإضافة إلى المتغيرات الصورية للأنظمة التي تمثل النظم الثابتة والوسيطية والمرنة، وذلك وفق التصنيف الواقعي لطريقة Levy-Yeyati and Sturzenegger (2005) بعد تحديثها إلى عام 2006م وإكمال ما فُقد من مشاهدات.

وبتقدير النموذج المدمج باستخدام منهج التأثيرات الثابتة وبعد معالجة المشاكل القياسية التي يشكو منها النموذج، دعمت نتائج الدراسة فرضية علاقة الأنظمة بالنمو الاقتصادي.

¹ ماجدة مطيع عاشور "تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة من 1974 - 2006" رسالة ماجستير بعنوان مقدمة إلى قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود نوقشت بتاريخ 13-6-7-2009م

حيث تبين من نتائج التقدير أن أنظمة الصرف الثابتة تحقق معدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة بنسبة 1.2%، وتحقق أنظمة الصرف الوسطية معدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة بنسبة 0.64%. وبكلمة أخرى، فإن نتائج الدراسة تدعم فكرة أن الدول النامية بأتباعها سياسة سعر صرف ثابت تحقق معدل نمو أعلى مما لو أتبعتم سعر صرف مرّن.

وقد تكون الأسباب الكامنة وراء هذه النتيجة أن الصدمات النقدية أكثر أهمية من الصدمات الحقيقية لعينة الدراسة، أو أن ذلك يرجع إلى عدم تطور القطاعات المالية اللازمة للنظام المرّن، أو أن الدول حققت معدلات نمو مرتفعة جراء زيادة معدل الاستثمار والانفتاح وبشكل يغطي على خسارتها من فقدان آلية تلقائية تعمل على تعديل الصدمات الحقيقية، أما بالنسبة للأنظمة الوسطية فالنتائج تدعم فكره مؤيدي الأنظمة الوسيطة .

• دراسة موسومة بـ " أثر التغير في أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009 -

2009 " رسالة ماجستير المركز الجامعي غرداية الموسم الجامعي 2010/2011¹

هدف الباحث من خلال دراسته إلى تسليط الضوء على الآثار المرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف على التوازن الداخلي والخارجي .

حيث تؤثر سياسات أسعار الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات ويرمي الباحث من خلال بحثه الى محاولة فهم وادراك العلاقة بين سعر الصرف والتوازنات الداخلية والخارجية وابرز أثر تغيرات أسعار الصرف على الاقتصاد الوطني ومحاولة إيجاد الحلول للحد من الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف وامتصاص الصدمات الخارجية ، واعتمد الباحث الدراسة التحليلية الوصفية لاستيعاب الجانب النظري وتوصل الباحث إلى أن سياسة سعر الصرف تساهم فعلا في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال تقليص الواردات وزيادة الصادرات من

¹ أبوابه صالح " أثر التغير في أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009 " رسالة ماجستير المركز الجامعي غرداية الموسم الجامعي 2010/2011

خلال تخفيض قيمة العملة وتحقيق الرقابة على الصرف ، و خلص الباحث أيضا إلى أن تقلبات أسعار الصرف العالمية تؤثر على التوازن الاقتصادي ككل وعلى ميزان المدفوعات بصفة خاصة .

• دراسة بعنوان " الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة دراسة

حالة الجزائر " جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2010 / 2011 ¹

حاول الباحث ابراز مدى أهمية التوفيق في اختيار نظام سعر الصرف الملائم وأثاره المترتبة على النمو الاقتصادي ، حيث قرر من خلال بحثه أن اختلاف الآراء الاقتصاديين والباحثين بشأن إختيار نظام سعر الصرف المناسب حيث يعتبر كل من Hausman, panizza et Calvo et Reinhart ، على أن نظام الربط الى الدولار هو النظام الانسب للدول النامية ، أما الاقتصادي Ghosh et Al (2003) فقد استنتج من دراسته الميدانية أفضلية ترك العملة تتقلب في مجال تحدده السلطة النقدية على حسب الاهداف الاقتصادية ، ومن جهة أخرى يرى ويليم سون Williamson (2000) بضرورة الانضمام الى اتحاد العملة ، أما الاقتصادي Goldstein(2002) يعتبر أن أحسن نظام وأقله تكلفة بالنسبة للدول النامية هو نظام التعويم المدار ، وأمام هذه الآراء المختلفة والمتناقضة أحيانا في شأن اختيار سعر الصرف يتفق الباحث في دراسته مع رأي الاقتصادي frankel (1999) الذي يقول " لا يوجد نظام صرف أمثل يصلح لكل البلدان في أي وقت وفي كل الظروف " ، لأن كل نظام من أنظمة سعر صرف له مزايا وله عيوب ،

وفي المقابل ثبتت الدراسات الاقتصادية أن نظام الصرف الثابت قادر على تجسيد أداء أفضل للتحكم في التضخم من حيث النتائج والمصدقية في حين هو دون جدوى بالنسبة للتحكم في التضخم وفي جانب آخر فإن أنظمة الصرف المرنة لها القدرة على تخنيب الاقتصاد الأزمات النقدية بفضل الدور الذي تلعبه كمعدل اقتصادي ، و

¹ محمد الأمين بربري – أطروحة دكتوراه بعنوان " الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة دراسة حالة الجزائر "

قدرتها من جهة أخرى على امتصاص الصدمات الحقيقية والمساهمة في تعزيز احتياطي الصرف الأجنبي لتعديل قيمة العملة المحلية

- دراسة بعنوان تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو والتضخم دراسة قياسية باستخدام بنال ، أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان الموسم الجامعي 2012/ 2013 من اعداد جبوري محمد

قام الباحث بتقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين حسب المستوى الاقتصادي بهدف التمييز بين الدول المصنعة من جهة والدول الناشئة والنامية من جهة أخرى، وخلص الباحث الى النتائج التالية :

معنوية الأنظمة العائمة في التأثير على التضخم في مجموعة الدول الصناعية مقارنة بالأنظمة الأخرى التي لم تكن معنوية، وهذا ما يؤكد أن التضخم يميل إلى الانخفاض مع زيادة المرونة في أسعار الصرف في هذه المجموعة الدولية. - دلت النماذج المقدره فيما يخص التقدير القياسي لتأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو على وجود علاقة بين أنظمة أسعار الصرف المختلفة والنمو، وبالتالي تدعم هذه النتائج الفرضية التي تشير إلى وجود تأثير لطبيعة نظام سعر الصرف على النمو، وتشير هذه العلاقة إلى أن النمو في ظل الأنظمة العائمة كان أفضل من معدلات النمو المسجلة في ظل الأنظمة الثابتة والوسيطه .

ضرورة الاتجاه نحو التعويم واستهداف التضخم، طالما أن أسعار الصرف الثابتة والوسيطه في الدول غالبا ما تكون سياسة ملائمة التطبيق في المراحل الأولى من التحرير في الدول الناشئة والمتحولة لاقتصاد السوق والإصلاح الاقتصادي، ولكن سرعان ما تفقد هذه الأنظمة كفاءتها أمام تنامي تحركات رؤوس الأموال والتعرض لتقلبات اقتصادية سريعة وتغيرات هيكلية مع التحول إلى اقتصاد السوق. الأمر الذي يفضل معه ضرورة تطبيق نظام سعر الصرف عائم حتى يمتص النتائج السلبية التي قد تنجم عن هذه التقلبات ويحفز على نمو اقتصادي أكبر.

1-2 الدراسات الاجنبية

- دراسة Mills Wood بعنوان: " Does the Exchange Rate Regime Affect the Economy " (1993)

عن مدى صحة وجود علاقة منتظمة تجمع بين أنظمة أسعار الصرف وخمس متغيرات اقتصادية كلية من بينها الناتج المحلي الإجمالي، ولاختبار تأثير الأنظمة على الناتج حلل الباحثان سلسلة سنوية لناتج بريطانيا عن الفترة 1855-1990 والتي يتغير فيها أنظمة الصرف المتبناة، واستندا في ذلك على دراستهما السابقة Mills (1991) و Mills and Wood (1993)، حيث أمكن تمثيل السلسلة في معادلتين: الأولى دالة الاتجاه العام الجزأ، الثانية فتمثل الانحدار الذاتي ومن تقدير النموذجين توصل الباحثان من المعادلة الأولى أن الناتج المحلي البريطاني قد تغير نتيجة الحرب العالمية الأولى والثانية وليس نتيجة اختلاف أنظمة الصرف المتبناة ومن المعادلة الثانية وجد أن السلسلة مستقرة بصرف النظر عن نظام سعر الصرف المتبع، لذا فإن النتيجة النهائية التي حددها الباحثان هي أن تغير اتجاه ودورات الناتج البريطاني لم يكن نتيجة تغير الأنظمة المتبناة.¹

- دراسة الصندوق النقد الدولي (1997) بعنوان " Exchange Rate Arrangements and Economic Performance in Developing Countries "

خواص ترتيبات أنظمة الصرف في الدول النامية، من خلال مناقشة عدة أمور مهمة تخص أنظمة صرف تلك الدول كمراحل تطورها والعوامل المؤدية لاختيار الأنظمة وخصائص التضخم والنمو مع ترتيبات أنظمة الصرف المرنة مقابل الثابتة، واستخدم لغرض التحليل الرسوم البيانية التي توضح تحركات السلسلة عبر الزمن، وذلك لكل من مجموعة المتبعة للأنظمة الثابتة والدول المتبعة للأنظمة المرنة، كما مددت فترة الدراسة من 1975 إلى 1996

¹ ماجدة بنت مطيع عاشور، مذكرة ماجستير: تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة دول النامية للفترة 1974-2006، جامعة الملك سعود، 2009، ص8.

وأدخلت جميع الدول النامية ضمن التحليل، وفيما يخص نتائج علاقة الأنظمة بالنمو، فقد أظهرت نتائج التحليل زيادة معدل نمو الدول المتبعة للأنظمة المرنة مقارنة مع الدول الأخرى المتبعة للأنظمة الثابتة أثناء فترة التسعينات، غير أن النتائج قد اختلطت بعد استثناء الدول الآسيوية المعروفة بسرعة نموها والمتبينة لسعر الصرف مرن، حيث لم يظهر اختلاف في الأداء الاقتصادي بشكل واضح بين النظامين المرن والثابت، وبالتالي أشارت النتيجة النهائية إلى عدم وجود ارتباط بين الأنظمة والنمو.¹

• دراسة **Ghosh et al** بعنوان " Does the Nominal Exchange Rate Regime Matter?" 1997

هدفت هذه الدراسة لأبراز أثر أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي وعلى تقلباتهما، واستخدم لغرض التحليل عينة بيانات سنوية لـ 136 دولة على الفترة من 1960-1990، أما بيانات الأنظمة المستخدمة فهي البيانات المصنفة تصنيفا واقعا والمطورة من قبل مؤلفي الدراسة وجرى تقدير النموذج على ثلاث أشكال:

- تقدير النموذج مع حذف كلا من متغيري الاستثمار والتجارة، لتعكس معالم المتغيرات الصورية للأنظمة كل من تأثير معدل إنتاجية عنصر الإنتاج وتراكم عناصر الإنتاج، وبعد التقدير تبين عدم معنوية المتغيرين الصوريين لأنظمة الصرف.

- تقدير النموذج مع متغير الاستثمار فقط، معالم المتغيرات الصورية تؤثر معدل الإنتاجية، وتبين من التقدير معنوية معلمة المتغير الصوري للنظام الثابت مع زيادة انخفاض قيمته السلبية، أما معلمة المتغير الصوري للأنظمة الوسيطة فكانت غير معنوية.²

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، ص10.

² ماجدة بنت مطيع عاشور، مرجع سابق، ص9.

- تقدير النموذج مع كلا متغيري الاستثمار والتجارة لتعكس معلمات المتغيرات الصورية للتراكم الرأسمالي التي يفسرها نمو التجارة، وتبين من نتائج التقدير عدم معنوية المتغير الصوري للأنظمة الصرف الثابتة.

ولاختبار العلاقة بين الأنظمة وتقلب الناتج تم تقدير النموذج مع تباين السلاسل الزمنية السابقة ولوحظ من التقدير المعنوية المتغير الصوري للنظام الثابت وبإشارة موجبة، بمعنى زيادة تقلب الناتج مع نظام الصرف الثابت، بالإضافة إلى ما سبق أجرى الباحثون أيضا انحدار دالة العمل على نفس المتغيرات ووجدوا نتائج تؤكد العلاقة بين تقلب الناتج والعمل مع نظام الصرف الثابت، وتتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضا إلى أن تقلب الناتج والعمل سيكون أقل تحت الأنظمة الأكثر مرونة.

• دراسة بعنوان " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف " لمايكل بوردو وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة رتجرز بالولايات المتحدة الأمريكية قدم هذه الدراسة لصندوق النقد العربي في اطار ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف في 17/16 ديسمبر 2002 بأبو ضبي الإمارات العربية المتحدة في اطار التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي .¹

حيث قدمت هذه الدراسة شرحا مستفيضا حول المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف حيث كان الاختيار في بداية القرن العشرين واضحا ويتمثل في الانضمام إلى قاعدة الذهب حيث فعلت ذلك كل البلدان المتقدمة ، ومع بداية القرن الواحد والعشرين أصبح الاختيار أيضا واضحا ويتمثل في أسعار الصرف العائمة كما فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك.

¹ مايكل بوردو " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف " وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة رتجرز بالولايات المتحدة الأمريكية قدم هذه الدراسة لصندوق النقد العربي في اطار ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف في 17/16 ديسمبر 2002 بأبو ضبي الإمارات العربية المتحدة في اطار التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي .

وبالنسبة للبلدان الأخرى فقد حاولت محاكاة البلدان المتقدمة ولكنها واجهت مصاعب في عمل ذلك واستخلص بوردو من الأدلة الفعلية عن نظم أسعار الصرف خلال قرن من الزمان، وفي ظل ظروف نقدية واقتصادية وسياسية وأمنية مختلفة، معايير ونتائج اختيارات نظم سعر الصرف.

يمكن إيجازها بالتالي:

1. كانت أسعار الصرف الاسمية أكثر استقراراً في ظل قاعدة الذهب و أقل استقراراً في 1930 حيث كان التعويم والمضاربات وتخفيض العملات.

2. كانت معدلات تضخم الأسعار الأدنى في فترتي قاعدة الذهب وقابلية الدولار للتحويل. حتى عام 1971

3. لا توجد علاقة واضحة بين نظم أسعار الصرف والنتائج الاقتصادية الحقيقية، فمعدلات النمو الاقتصادي الكلي على الأمد المتوسط والطويل لم تتأثر بنظم أسعار الصرف.

4. وإضافة إلى ما تقدم، ومنذ عام 1971 ، عندما توقفت قابلية التحويل للدولار، تختلف أدلة الواقع الفعلي فيما يتعلق بنظم سعر الصرف عن الأدلة الرسمية. و تشير تجارب سعر الصرف المعوم بارتباطه بالنمو دون التضخم، ولكن أسعار الصرف الآخذة بالانخفاض ترتبط بتضخم مرتفع وبنمو سلبي متدن.

-وفي أعقاب إنشاء نظام بريتون وودز عام 1944 . واجهت البلدان صعوبات في التوصل إلى سعر صرف تعادل يتسق مع ميزان المدفوعات، أما أن أزمات العملة التي اكتنفت إعادة تنسيق أسعار التعادل كل ذلك أدى إلى مناقشة مستمرة حول أسعار الصرف الثابتة مقابل أسعار الصرف المرنة . ويستند الاختيار بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم(حسب تحليل منديل 1962) إلى مصادر الصدمات، حقيقية كانت أو اسمية، ومدى حركة رأس المال . ففي الاقتصاد المفتوح وفي ظل حرية حركة رأس المال، فإن سعر الصرف العائم يحمي الاقتصاد من

الصدمات الحقيقية، مثل انخفاض الصادرات أو تغير معدلات التبادل التجاري . وفي المقابل فإن سعر الصرف الثابت يوفر حماية من الصدمات الأسمية مثل تغير الطلب على النقود . ولقد أدى هذا التحليل إلى ما يسمى "بالثلاثية المستحيلة" التي تتجسد في التالي:

تستطيع البلدان أن تختار اثنين فقط من ثلاثة أوضاع ممكنة : أسواق رأس مال مفتوحة، واستقلال نقدي وأسعار صرف ثابتة . وفي ظل العوامة وزيادة حركة رأس المال، فإن الخيار يصبح بين نظام التعويم أو نظام الربط الثابت.

وأشارت الورقة إلى أن منطقة العملة المثلى هي "منطقة من الأمثل أن تكون لها عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة". ومعايير تحديد منطقة العملة المثلى هي : تماثل الصدمات في الدول الأعضاء، ودرجة الانفتاح ودرجة حركة اليد العاملة، والقدرة على إجراء التحويلات المالية. كما أثارت الورقة السؤال : ما هو أفضل ترتيب لسعر الصرف؟ والجواب هو أنه "ليس هناك نظام عملة واحد يمثل أفضل نظام لكل البلدان، وحتى فيما يتعلق ببلد معين قد لا يكون هناك نظام واحد يمثل أفضل نظام في جميع الأوقات".

• دراسة ¹Ghosh et al بإعادة اختبار العلاقة بين الأنظمة والنمو الاقتصادي ضمن كتابهم

"Exchange Rate Regimes : Choices and Consequences" (2002)

على نفس طريقتهم السابقة مع اختلاف في عينة الدراسة، وكانت نتائجهم تختلف عن ما توصلوا إليه في السابق، فالعينة توسعت إلى الفترة من 1970-1999 و 147 دولة بمستويات دخول مختلفة (متوسط، عالمي، منخفض)، والنموذج المستخدم يأخذ نفس شكل الانحدار السابق مع إضافة متغير التعليم، الضرائب، متغير التأثير التقاري للدخول، لوغاريتم حجم السكان، معدل النمو السكاني، والمتغيران الصوريان للنظام الثابت والمتوسط أما النظام المرن فهو النظام المحذوف وتم تقدير النموذج بحذف وإضافة متغير الاستثمار والانفتاح التجاري وكذلك تقسيم عينة الدول إلى مجموعات مختلفة الدخل حيث أشارت نتائج التقدير إلى ارتباط الأنظمة الثابتة والوسيطية

¹ ماجدة مطيع عاشور، مرجع سابق، ص10.

بمعدل نمو أعلى من الأنظمة المرنة، وذلك عندما أدخل الأثر غير المباشر من خلال الانفتاح التجاري على معلمة المتغير الصوري للأنظمة، إلا أن النتائج قد اختلفت عندما قسمت عينة الدراسة على مستويات مختلفة الدخل، فبين مجموعة الدول مرتفعة الدخل نتائج معاكسة للنتائج السابقة وهي تشير إلى ارتباط نظام الصرف الثابت بمعدل نمو منخفض وبمعنوية إحصائية، وبالتالي عزى الباحثون تلك النتيجة إلى وجود التأثيرات الخاصة لكل دولة واحتمالية وجود تأثير داخلي لمتغيرات الأنظمة، إذا فقد أشار الباحثون إلى وجود علاقة ضعيفة تجمع بين الأنظمة والنمو الاقتصادي، فبينما يوجد دليل يثبت ترجيح الأنظمة الثابتة للنمو الاقتصادي إلا أن ذلك يحتمل أن يكون نتيجة التأثيرات الخاصة لكل الدولة، وبالتالي أشار الباحثون أيضا إلى وجود دليل يدعم افتراض زيادة تقلب الناتج تحت الأنظمة الثابتة.

• دراسة Levy – Yeyati and Sturzenegger¹ بعنوان "To Float or to Fix Evidence on the Impact of Exchange Rate Regimes on 2002 Growth"

العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي من خلال التحقق من عدة أمور، منها أولا العلاقة بين تقلب الناتج والأنظمة، ثم ثانيا اختبار العلاقة بين الأنظمة والنمو، ومن ثم اختبار درجة قوة النتائج باختبار أهمية المتغيرات الاقتصادية المحذوفة، وتقدير النموذج على أنظمة الدول ذات المصدقية العالية، واختبار احتمالية وجود تأثير داخلي لمتغيرات أنظمة الصرف، ومن أهم الأسس التي قامت عليها دراسة الباحثين عينة الدراسة ونموذج الدراسة، فعينة الدراسة غطت الفترة من بعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1974 إلى عام 2000، وشملت 183 دولة نامية ومتقدمة، واستخدما لمتغيرات الأنظمة بيانات واقعية مطورة من قبا الباحثين، كما استخدما بيانات الأنظمة الرسمية كطريقة تصنيف أخرى، وتلخص أهم الإجراءات المتبعة في الدراسة بتقدير نموذج الحدار النمو على

¹ ماجدة مطيع بنت عاشور، مرجع سابق، ص 11.

البيانات السنوية المقطعية لعدة أشكال لجميع الدول حسب تصنيف صندوق النقد الدولي الرسمي المعلن، لجميع الدول مع تصنيف الباحثين الواقعي لجميع الدول، الدول الصناعية على انفراد، الدول النامية على انفراد.

وكانت النتائج كالتالي:

أولاً: تبين بأن التصنيف الواقعي لبيانات الأنظمة كان ضروريا للحصول على نتائج معنوية للعلاقة.

ثانياً: أظهرت نتائج الانحدار لجميع العينة بأن الدول المتبعة للأنظمة المرنة تحقق نمو أعلى من الدول التي تتبع الأنظمة الثابتة.

ثالثاً: استنتج الباحثان بأن الأثر السلبي للأنظمة الثابتة على النمو ارتبط بالدول النامية دون الدول الصناعية، كما استنتج الباحثان من فحص العلاقة بين نوع أنظمة الصرف وتقلب الناتج بأن تقلب الناتج كان أعلى مع الأنظمة الثابتة في الدول النامية، ولفحص مدى قوة النتائج السابقة، أجريت الاختبارات التالية:

الأول: أجري انحدار النمو السابق على سلاسل زمنية لمتوسطات كل خمس سنوات، وكانت نتيجة التقدير مشابهة لما سبق التوصل إليه.

الثاني: أضيفت مجموعة واسعة من مشاهدات الأنظمة الثابتة ذات المصدقية العالية لانحدار النمو ووجد أن النتائج أيضاً لم تتغير.

ثالثاً: لحل مشكلة احتمالية كون الإشارة السلبية لمتغير صوري الأنظمة الثابتة قد ترجع إلى وجود بعض الدول التي تكون اقتصادياتها ضعيفة بعد التعرض للأزمات، ولذلك تقوم دائماً باتباع نظام صرف ثابت كمحاولة لاكتساب المصدقية، وفي هذه الحالة يعزز الأثر السلبي للنظام الثابت، كما أضاف الباحثان للنموذج بعض المتغيرات المحذوفة مثل الأزمات المصرفية وأزمات العملة كمتغيرات صورية ضمن انحدار النمو لحل هذه المشكلة وللتخفيف

من الآثار السلبية، وقد تبين من التقدير معنوية المتغيرات المضافة وتوافق إشارتها مع التوقعات أما بالنسبة للمتغيرات الصورية للأنظمة فقد كانت معنوية وتتقارب نتائجها مع النتائج السابقة.

رابعاً: ولحل مشكلة وجود تأثير داخلي لمتغيرات الأنظمة أجرى الباحثان اختبارين، في الاختبار الأول تم تقدير النموذج على مجموعة الدول المتبعة للنظام الثابت منذ انهيار نظام بريتن وودز، وهي الاقتصاديات ذات الاتحادات النقدية طويلة الأجل، وتبين من الاختبار أن الأثر السلبي للأنظمة الثابتة على النمو لم يتغير، أما في الاختبار الثاني فقد أجرى تقدير النموذج باستخدام طريقة المتغيرات الوسيطة التي تحل مشكلة احتمالية التأثير الداخلي للأنظمة وتوصل الباحثان من التقدير ما يؤكد نتائجهما السابقة.

• دراسة (Bailliu et al (2001)¹ بعنوان " Exchange Rate Regimes and Economic Growth in Emerging Markets

تهدف إلى اختبار أثر الأنظمة على النمو الاقتصادي، وأيضاً لفحص أثر التحول من نظام نقدي إلى آخر على النمو، والتأكد من مدى اعتماد العلاقة على درجة انفتاح البلاد للتجارة الدولية وتدفقات رأس المال أو على مستوى التطور للقطاع المالي، واستخدم الباحثون مجموعة بيانات مقطعية لـ 25 اقتصاد ناشئ على الفترة من 1974-1998، كما استخدم البيانات الأنظمة الرسمية، بالإضافة إلى التصنيف الواقعي المطور من قبل لباحثين والمسمى بالقاعدة الهجينة ذات الخطوتين وفيما يخص النموذج، فقد استخدم النموذج العام لانحدار النمو على سلاسل زمنية متوسطة لكل خمس سنوات لاختبار العلاقة متوسطة الأجل وكانت النتائج كالتالي:

في الانحدار الأول: أظهرت النتائج عدم وجود دليل يدعم علاقة الأنظمة بالنمو لأي نوع من أنواع التصنيف سواء الواقعي منها أو الرسمي، ومع ذلك وجد دليل يقترح بأن التحول من نظام نقدي إلى آخر يرتبط بالنمو الأقل على المدى المتوسط.

ماجدة بنت عاشور، مرجع سابق، ص 12.¹

في الانحدار الثاني: تبين من التقدير ارتباط ترتيبات الأنظمة الأكثر مرونة حسب التصنيف الواقعي بالنمو الأعلى فقط للدول المنفتحة نسبيا للتجارة ولتدفقات رأس المال، أما باقي الدول الأقل انفتاحا فقد ارتبطت متغيرات الأنظمة المرنة بالنمو الأقل.

ومن الانحدار الأخير: وجد أن معامل ترتيبات الأنظمة الأكثر مرونة حسب التصنيف الواقعي يحمل تأثيرا موجبا على النمو بالأخص الدول التي لديها قطاع مالي متطور نسبيا، أما الدول التي لديها قطاع مالي متخلف فقد ارتبطت الأنظمة المرنة بالنمو الأقل.

• دراسة (Bailliu et al (2002)¹ طرح دراستهم السابقة بعنوان: " Does Exchange rate policy matter for growth?"

لنفس الهدف السابق وهو أثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي، ولكن مع الأخذ في الاعتبار أثر وجود سياسة إرساء رسمية للعملة على علاقة الأنظمة بالنمو، وحسب رأي الباحثين اعتمدت الدراسات السابقة في التمييز بين الأنظمة واقعا على درجة مرونة سعر الصرف، مما سيقود إلى سوء في تقييم العلاقة محل الدراسة، لأن الأنظمة الوسيطة والمرنة ستحدد خصائصها فقط بواسطة هذه الطريقة بينما أنظمة الصرف الثابتة يتم تصنيفه بهذه الطريقة بالإضافة إلى فحص خصائص الإرساء الرسمية فيه، بالتالي فإن عدم حل تلك الاختلافات في التصنيف، سينتج عنها تقييم خاطئ للعلاقة لأن الأصداف المرنة والوسيطة قد تحتوي على سياسات إرساء قوية أو ضعيفة يختلف تأثيرها على النمو، واستخدم الباحثون مجموعة بيانات مقطعية لـ 60 دولة نامية وصناعية وللفترة من 1936-1997 والسلاسل الزمنية ممثلة بمتوسطات لكل خمس سنوات، واستخدموا بيانات الأنظمة التي قاموا بتصنيفها بالاعتماد على مدى وجود سياسة إرساء رسمية للعملة، بالإضافة إلى بيانات التصنيف في الدراسة

¹ ماجدة مطيع بنت عاشور، مرجع سابق، ص 13.

السابقة، واستخدم نفس النموذج السابق، حيث جرى التقدير بواسطة طريقة العزوم المعممة، وتتلخص إجراءات التحليل في الخطوات التالية:

في الخطوة الأولى: أجرى الباحثون عملية التقدير مع أنظمة الصرف المصنفة بشكل واقعي مرة مع المتغيرين لأنظمة الصرف الوسيطة والمرنة ومرة أخرى مع المتغيرين لأنظمة الصرف الوسيطة والثابتة، ووجدوا من التقدير أن جميع المتغيرات الصورية معنوية، فكلما تأثر النظم الوسيطة والمرنة كان سلبي على النمو والنظام الثابت كان تأثيره إيجابيا على النمو، ولكن تلك النتائج قد اختلفت عندما استبدل المتغيران الصوريان للنظم الوسيطة والمرنة بأربع متغيرات صورية يتم للفصل بينهما على أساس وجود أو عدم وجود سياسة إرساء رسمية، وتبين من التقدير معنوية المتغير الصوري للنظم الوسيطة بدون إرساء رسمي وتأثيره كان سلبيا على النمو، أما الأنواع الأخرى للأنظمة فلم يظهر لها أي تأثير معنوي مع استمرار تأثير صوري النظام الثابت إيجابيا على النمو ومعنوية إحصائية، وعلل الباحثون هذه النتيجة بأن أكثر من نصف مشاهدات عينة الدراسة كانت مصنفة بالأنظمة الثابتة والباقي كان موزعا بين الأنظمة المرنة والوسيطية، ولذلك فإن تقسيم الجزء المتبقي إلى أربع أقسام سيزيد من حدة مشكلة عدم المعنوية لبعض المتغيرات، ووجدوا من التقدير بان الأنظمة الوسيطة والمرنة كان تأثيرها إيجابيا ومعنويا على النمو أما النظام الثابت فما زال موجبا ومعنويا على النمو ونتيجة لتمائل النتائج نحو التأثير الإيجابي أجرى الباحثون اختبار تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وتبين من التقدير إلى التأثير الموجب لهيكل السياسة النقدية القوي على النمو ومن هذه الخطرات خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إيجابية تأثير أنظمة سعر الصرف الموصوف بسياسة الإرساء النقدية على النمو كانت ثابتة أو متوسطة أو مرنة.
- إن تأثير الأنظمة الوسيطة والمرنة بدون سياسة إرساء مسيء للنمو الاقتصادي.

يجب اعتبار صيغة السياسة النقدية المرعاة المصاحبة لنظام سعر الصرف عند تقييم الأداء الاقتصادي

• دراسة (Huang and Malhotra (2004) بعنوان: Exchange Rate Regimes

" Growth" Economic

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين أنظمة الصرف ومعدل النمو الاقتصادي مع الاهتمام بتأثير مستوى التطور الاقتصادي للدول على العلاقة، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين تقلب الناتج ومعدل النمو الاقتصادي، ووصولاً للأهداف السابقة، استخدم الباحثان تصنيفات (Reinhart and Rogoff (2004 الواقعية للأنظمة لـ 12 دولة آسيوية نامية وناشئة و18 دولة أوروبية متقدمة للفترة من 1976-2001 والنموذج المستخدم كان مشابهاً لانحدار النمو المستخدم في دراسة Levy- Yeyati and Sturzenegger مع إضافة أربعة متغيرات للأنظمة وتتلخص إجراءات الدراسة بتقدير النموذج للدول الناشئة والنامية الآسيوية وللدول المتقدمة الأوروبية كلا على حدة من أجل معرفة أثر اختلاف مستوى التطور الاقتصادي، ومن ثم تقدير النموذج لكلا المجموعتين بعد استبدال المتغيرات للأنظمة واحد يجمع بينها، وتدل معنوية ذلك المتغير على وجود علاقة مباشرة، أما معنوية المتغيرات الأربع للأنظمة فتدل على العلاقة غير مباشرة، وأكدت النتيجة النهائية للدراسة على أهمية الأخذ في الاعتبار مستوى التطور الاقتصادي عند اختيار النظام الملائم للنمو الاقتصادي، حيث لم تظهر علاقة معنوية للأنظمة على النمو في عينة الدول المتقدمة الأوروبية، بينما وجد في عينة الدول النامية والناشئة الآسيوية تأثير معنوي للأنظمة على النمو بشكل غير مباشر، مع النظام الثابت والمتوسط وكان تأثيرها إيجابياً على النمو، أما النظام المرن الحر فلم يكن معنوياً وأعلى نسب النمو كانت للنظام المرن المدار، وهذه النتيجة الأخيرة دلت على نتيجة إضافية للدراسة وهي عدم صحة نظرية ذات القطبين التي تقترح وجوب تلاشي الأنظمة الوسيطة لإضرارها بالنمو، وفسرت تلك النتيجة إلى أن الدول المتقدمة تمتلك أسواقاً متكاملة خاصة المالية منها، وبالتالي تكون أكثر قابلية لمواجهة الصدمات النقدية والحقيقية مما ينفي معها الحاجة لامتلاك أنظمة تساعد في حل تلك المشاكل، ولذلك كانت مساهمة النظام المرن ضعيفة، أما في الدول النامية والناشئة تبرز أهمية اختبار نظام صرف ملائم يساعد في تعديل

الخدمات التي يواجهها الاقتصاد، فالأسواق غير متكاملة وأقل تطورا خصوصا المالية منها، وهذا تظهر معنوية كل من النظام الثابت والمتوسط في التأثير على النمو الاقتصادي لما يوفرانه من مصداقية السياسة والتي بدورها تدعم التجارة والاستثمار ومن ثم النمو، ومن النتائج المهمة الأخرى التي توصل إليها الباحثان عدم وجود علاقة بين تقلب الناتج والأنظمة المختلفة سواء للدول المتقدمة أو للدول النامية وذلك من خلال التوزيع البياني للانتشار بين تباين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج والأنظمة المختلفة.

• دراسة Rutasitara Longinus بعنوان "Exchange rate regimes and inflation¹ in Tanzania 2004

هدفت هذه الدراسة لمعرفة المحددات التي تؤثر على التضخم في تنزانيا، مع التركيز بشكل خاص على التغيرات في أنظمة وسياسات سعر الصرف، حيث أن التغير المستمر في السياسة النقدية والتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف المدار، أدت للانتقال إلى سعر الصرف الحر منذ العام 1986 حتى العام 2002، وقد استخدم الباحث لتقدير أثر التغير في أنظمة سعر الصرف وأثرها على التضخم بيانات ربعيه من عام 1976 حتى سنة 1995 حيث أشار النموذج لوجود تأثير لسعر الصرف الموازي على التضخم حتى بداية العام 1990 مقارنة مع سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل الدولة، ونتيجة استخدام السياسات المالية والنقدية، وإصلاحات سعر الصرف والتطور البطيء في نمو الناتج المحلي الإجمالي واستقرار سعر الصرف المحلي، تراجع معدل التضخم في تنزانيا، وكانت معادلة النموذج القياسي كالتالي:

¹ Longinus Rutasitara "Exchange rate regimes and inflation in Tanzania" Department of Economics University of Dar es Salaam AERC Research Paper 138 February 2004

$$\sqrt{P_t} = \gamma_1 \sqrt{P_t^*} + \gamma_2 \sqrt{E_t} + \gamma_3 \sqrt{W_t} + \gamma_4 \sqrt{Y_t} + a_1 P^{co}$$

حيث أن

Pt مستوى الأسعار المحلية

pt* مستوى الأسعار الأجنبية

Et سعر الصرف الرسمي

Wt مستوى الأجور

Yt الناتج المحلي الحقيقي

Pco أسعار السلع المدارة أو المتحكم في أسعارها

وخلصت الدراسة الى أن سعر الصرف الاسمي الثابت هو المفضل، وذلك بسبب أنه يؤدي لتثبيت معدل التضخم السنوي وعدم ارتفاعه بشكل كبير، وكذلك يحد من التضخم المستورد، ويؤدي إلى التوصل لقرارات تجارية سليمة ويجلب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن تراجع معدل التضخم يؤدي لتحسن أداء الاقتصاد الكلي ونمو الناتج المحلي الاجمالي في تنزانيا، كما يتأثر التضخم في تنزانيا بكل من أسعار السلع الأجنبية المستوردة، والتغير في سعر الصرف، إضافة إلى التغيرات في أسعار السلع الحرة والمدارة في تنزانيا.

• دراسة **William (2006)** بعنوان "To Float or Not Float currency Regimes

"and Growth?"

تهدف إلى التحقق من علاقة أنظمة العملة بالنمو في حالة إبعاد أثر السياسات المصاحبة لبعض الأنظمة، وبحسب رأي الباحث فإن الدراسات التي بحثت في علاقة الأنظمة بالنمو عانت من احتمالية وجود سلسلة من

السياسات المصاحبة للأنظمة، فمثلا سعر الصرف الثابت قد يكون خيارا بالنسبة للدول التي تعاني من اختلال في الاقتصاد الكلي، ولصعوبة حصر تأثير السياسات على النمو، استخدم الباحث مؤشر السوق السوداء كمقياس لاختلالات الاقتصاد الكلي الناتجة عن سلسلة من السياسات، حيث ثبت تأثر ذلك المؤشر ارتفاعا بزيادة نسبة التضخم والقيود التجارية والتحكم بحساب رأس المال.

المبحث الثاني : مراحل تطور نظام أسعار الصرف في الجزائر:

لقد مرّ نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا بتحويلات عديدة وتطورات انعكست على قيمة الدينار الجزائري ، وما يجدر بنا ان نلفت النظر اليه هو ما جرى خلال سنوات التسعينات وما انجر عنه من تطبيق سياسة الاصلاحات التي مست الدينار الجزائري بشكل مباشر. كما عرف تسيير الدينار الجزائري مرحلتين أساسيتين لا يمكن الفصل بينهما أولها فترة الرقابة على الصرف والتي تميزت بالتسعير الإداري للدينار، وفترة الانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير نظام الصرف، سنحاول التطرق إلى كل مرحلة من المراحل التي مرّ بها نظام سعر الصرف وستقسم هذه النقطة الى فترتين رئيسيتين مرت بها أنظمة الصرف في الجزائر الفترة الاولى قبل سنة 1986 أي قبل الازمة البترولية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري وتلت الازمة النفطية لعام 1986، أزمة اقتصادية حادة في الجزائر، بسبب انهيار القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان المواد الغذائية في المحلات التجارية، والتضخم الكبير الذي تجاوز 42%، ما دفع إلى انتفاضة اكتوبر 1988 التي انتهت نظام الحزب الواحد، وادخلت البلاد إلى التعددية السياسية،

وانخفض معدل النمو الاقتصادي في عامي 1986 . 1987 إلى 1%، بعدما كان 3.5% عام 1985، وانهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42% إلى 7.4 مليارات دولار عام 1986، وساهم كل ذلك بارتفاع حجم الدين العام، فقفزت خدمة هذا الدين من الناتج المحلي من 8.27% عام 1986 إلى 21.7% عام 1991،

واضطرت الجزائر في ذلك الوقت إلى طلب قروض ومساعدات خارجية وتبني خيار الإصلاحات من المؤسسات الدولية والتي كانت تعتبر ورقة ضغط خارجية عليها.

1-2 نظام اسعار الصرف في الفترة من 1962 الى 1986

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه الفترة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إداريًا، ويمكن التفريق بين فترتين

1-1-2 نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1962-1973):

لقد أدى رحيل المستوطنين الأوروبيين من الجزائر غداة الاستقلال إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي، مجبراً الأطراف الفاعلة بذل الجهود قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، وكانت البداية بتأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، وقد اتبعت الجزائر نظام حرية تحويل رؤوس الأموال في منطقة الفرنك الفرنسي نتيجة اتفاقية التعاون الاقتصادي والمالي المعلن في 19/03/1962 بين البلدين، إلا أن الهروب الكثيف لرؤوس الأموال وضرورة تقليص الواردات دفع بالبنك المركزي فرض نظام الرقابة على الصرف بمرسوم كانون الثاني 1963 أين انضمت الجزائر إلى الصندوق النقدي الدولي. من بين الشروط المستوفاة للانضمام هو إدراج عملة وطنية مستقلة مقابل وزن ثابت من الذهب أو بالدولار الأمريكي. وعليه قامت الجزائر بإصدار الدينار الجزائري في 10/04/1964 تعويضاً للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، حسب المادة 02 من القانون رقم 64-11 المتعلق بنظام الصرف، كما نصت المادة 03 من القانون نفسه على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بنسبة معينة من الذهب حيث: $1FF = 1DA = 0.18 \text{ Gram}$ ¹.

¹ Journal Officiel de la République Algérienne du 10/04/1964.

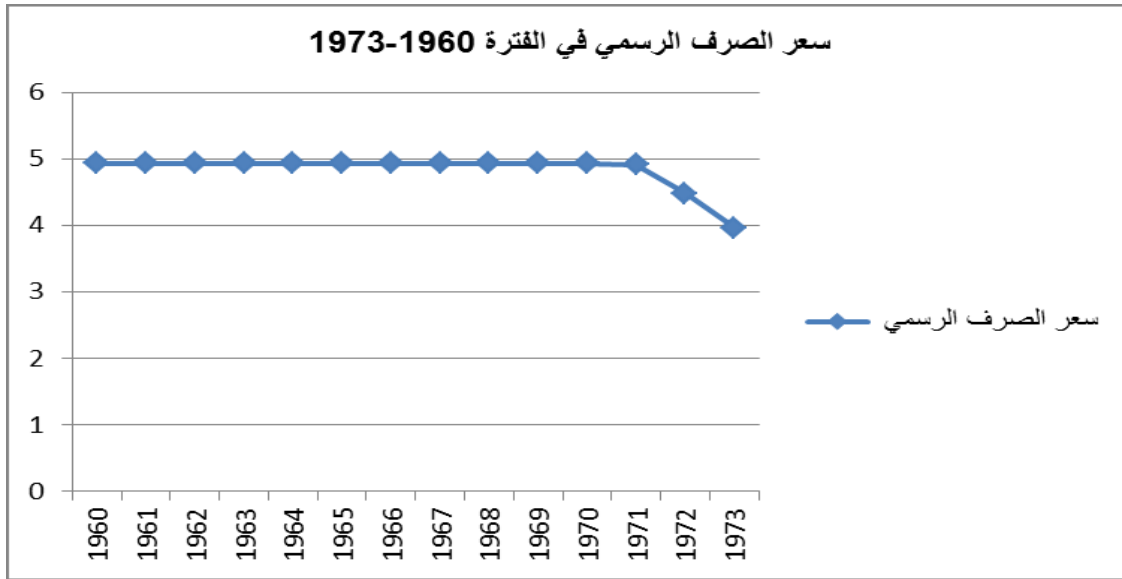
الجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف في الفترة المعنية 1960-1973

الجدول رقم (1-4) تطور سعر الصرف في الفترة 1960-1973

السنوات	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966
سعر الصرف الرسمي	4,93706	4,93706	4,93706	4,93706	4,93706	4,93706	4,93706
السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
سعر الصرف الرسمي	4,93706	4,93706	4,93706	4,93706	4,91263834	4,48051495	3,96249541

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

الشكل (1-4) تطور سعر الصرف الرسمي للفترة 1960-1973



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 1-4

بعد الاستقلال كانت الجزائر لا تزال في تبعية لعملة الفرنك الفرنسي نتيجة لضعف البنى التحتية وقلة الامكانيات

وتم تأسيس البنك المركزي بموجب القرار 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 وفي هذه الظروف لجأت الجزائر

الى مراقبة نظام الصرف واللجوء الى نظام تثبيت أسعار الصرف لضعف الاقتصاد وهروب رؤوس الأموال

ومن خلال الجدول والشكل يتضح لنا أن أسعار الصرف ثابتة عند مستوى 4,93706 د للدولار الواحد طيلة الفترة الممتدة من 1960 وحتى 1970 تام و في سنة 1971 بدأ الدينار يرتفع ارتفاع طفيف حيث بلغ 4,9126383 ثم 4,48051495 سنة 1972 ليصبح 3,96249541 سنة 1973 اي ارتفاع تدريجي طيلة السنوات الثلاث المذكورة ، في المقابل كان الدينار لا يزال مرتبط بالفرنك الفرنسي ولكن في 1969 قامت السلطات الفرنسية بتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي من 4.93 إلى FF5.55 مقابل الدولار الأمريكي بسبب أحداث عام 1968، إلا أن الدينار الجزائري لم يتبعه في التخفيض ويعود ذلك إلى بدأ الجزائر في تطبيق مخططاتها التنموية الأمر الذي تطلب استقرار في أسعار الصرف وعدم مجازاة الفرنك الفرنسي في التخفيض ليصبح $FF 1.25 = 1 DA$ بين أغسطس 1969 وكانون الثاني 1973 ، غير أن هذا الوضع وهذه السنة تميز باختيار نظام بريتن وودز التحول من النظام الثابت وقاعدة الذهب الى الانظمة الوسيطة وتحرير أكثر لأسعار الصرف والاتجاه الى مرونة أسعار الصرف في سنة 1973 .

2-1-2 نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات: (1974-1986):

مرّ العالم بمجموعة من الاختلالات في التوازنات العالمية سنة 1973 عقب انهيار نظام (Bretton-Woods) مما تسبب في حدوث عجز في التجارة الخارجية وضعف الاحتياطات الدولية، دافعا الدول إلى التخلي عن قاعدة الذهب والبحث عن نظام صرف يتلاءم مع نشاطها الاقتصادي، وبداية من 1974/01/21 قررت السلطات النقدية الجزائرية ربط الدينار بسلة من العملات وتم ذلك بهدف الحفاظ على استقراره واستقلالته عن أية عملة من العملات القوية أو منطقة من المناطق النقدية هذا بالإضافة إلى سعي السلطات الجزائرية لإيجاد نظام

تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة¹ ، وتم تحديد الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة من العملات الصعبة المشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، كما يتم ترجيح عملات السلة بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية، لهذا احتل الدولار الأمريكي مكانة نسبية مهمة باعتباره المسيطر على مستوى مداخل التصدير 95% من الإيرادات تأتي من صادرات المحروقات المبينة على الدولار الأمريكي²

الجدول رقم 4-2 تطور سعر الصرف في الفترة 1974-1986

السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
سعر الصرف	4,18075	3,94940833	4,163825	4,14675833	3,9659	3,85326667	3,83745
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	
سعر الصرف	4,31580833	4,59219167	4,7888	4,983375	5,0278	4,70231667	

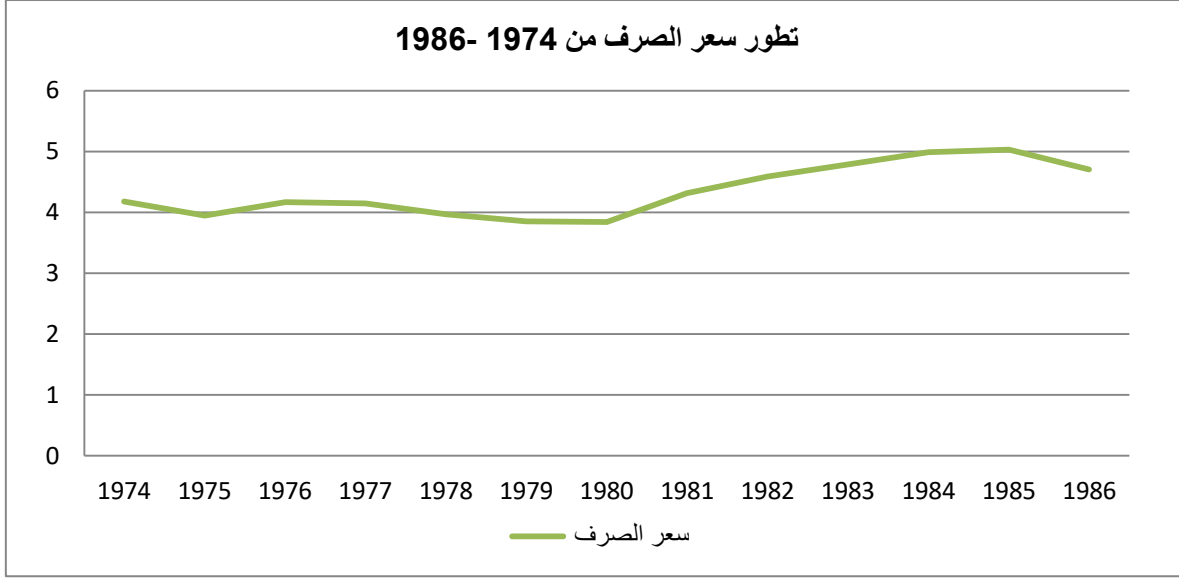
المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

الجدول أعلاه يمثل تطور لسعر الصرف في الفترة المذكورة ونلاحظ من خلال الجدول والشكل أدناه أن سعر الصرف في هذه المرحلة يغلب عليه الاستقرار فلا يزال نظام التثبيت بالنسبة للدينار هو السياسة الفاعلة حتى ولو تم اعطاء الدينار بعض الحرية ليكتسب القوة اللازمة أمام 14 عملة أو سلة من العملات كما سبق وأشرنا وهذه الفسحة من الحرية جعلت الدينار الجزائري يتأرجح صعودا وهبوطا بهامش تغير بسيط حيث بلغ سنة 1974 قيمة 4,18 أما سنة 1975 ارتفع ليصل قيمة 3,94 أمام الدولار ثم انخفض في سنة 1976 الى قيمة 4,16 دينار لكل دولار واستمر الوضع على هذا الحال طيلة الفترة المذكورة والشكل البياني يوضح الصورة بصفة أدق .

¹ Bouziane Bentabet et M'Hamed Ziad, «Régimes De Change et Développement: Une Analyse Quantitative», Séminaire International, Université Abderrahmane Mira, Bejaia, Algérie, 2009

² زيرار سمية، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، 2004 78

الشكل (2-4) تطور سعر الصرف في الفترة 1974-1986



2-2 نظام صرف الدينار الجزائري بعد سنة 1986

لقد مرّت الجزائر سنة 1986 بأزمة مالية حادة تميّزت بعجز مزدوج في ميزانتي الدولة والمدفوعات بسبب انخفاض السيولة الناتجة عن تدني أسعار البترول المفاجئة، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، تأكد من خلالها بلوغ النموذج الاشتراكي المتبع الذي سيطر على البلاد لما يزيد عن ثلاثة عقود. مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى الانتقال التدريجي وبخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، وقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي:¹

¹العقريب كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر -، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البلدية، الجزائر، 2006. ص 57

أ. الانزلاق التدريجي:

وهو إجراء استهدف تخفيض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة بالإضافة إلى زيادة ثقل خدمة الدين، وقد استغرقت عملية الانزلاق فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية 1987 إلى غاية أيلول 1991¹، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 4,85 دج/\$1 في نهاية سنة 1987 إلى 17,77 دج/\$1 في نهاية أذار 1991.

ب. نظام جلسات التثبيت:

تعد جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للتخلص من نظام الربط بالعملات والوصول إلى نظام صرف حر، تم انشاؤه في 1994/01/10 بهدف اصلاح المنظومة البنكية ليتماشى مع مجريات اقتصاد السوق ويعرف على أنه نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر يتم فيها تحديد أسعار العملات وفقا للعرض والطلب، أي أن سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت هو سعر صرف شبه حقيقي محدد بآليات السوق، وان الهدف من وراء تطبيق هذا النظام توحيد سوق الصرف من خلال تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي، العمل على خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازي، ودام العمل به إلى غاية 1995/12/31، ومن خلاله استطاع البنك المركزي تسعير صرف الدينار بدون اضطرابات تماشيا مع الأهداف السياسية والنقدية واحتياطات الصرف المسطرة، وكانت بمثابة تمهيد للانتقال نحو سوق صرف ما بين البنوك من خلال فهم عملاء الصرف للكيفية التي تأثر بها المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية في سير سوق الصرف، كذلك معرفة كيفية تحضير وتنفيذ أوامر الشراء .

¹ Amina Lahrèche-Revil, Les régimes de change, L'Économie Mondiale 2000, CEPII, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 1999,. P123

ت. سوق الصرف ما بين البنوك:

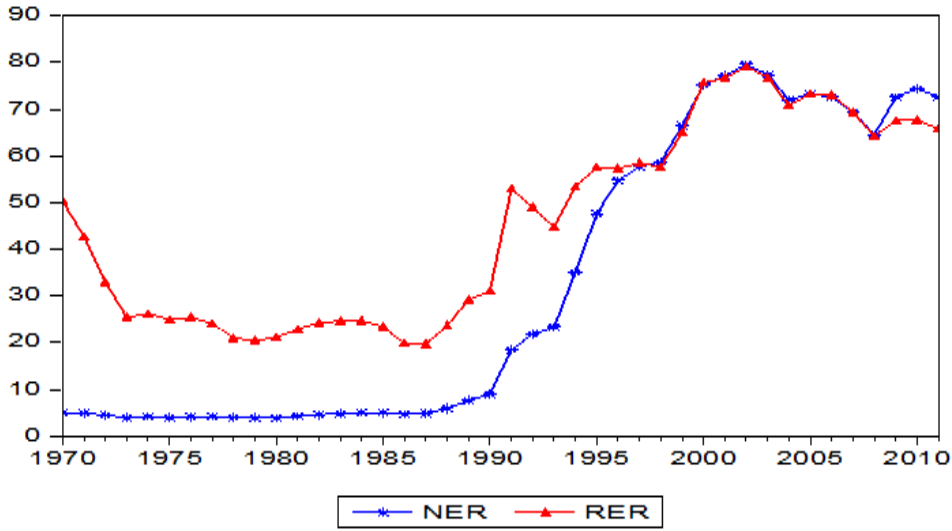
لقد عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من التطورات والتحويلات أهمها التخلي عن النظام المخطط مركزيا بشكل نهائي والانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال إدراج مجموعة من الإصلاحات الهيكلية إيمانا بأهمية أسواق الصرف الأجنبية ودورها في تأسيس عمليات العرض والطلب ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، ناتجا عنه تأسيس سوق الصرف ما بين البنوك، التي أصدرها البنك المركزي بموجب اللائحة رقم 95-08 بتاريخ 1995/12/23¹ وهو عبارة عن سوق صرف تتدخل فيه جميع البنوك بما فيها البنك الجزائري والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، كما ينقسم سوق الصرف البنينة إلى سوق صرف عاجل وسوق صرف آجلوقد انطلق نشاطه رسميا بتاريخ 1996/01/02 معلنين تبني نظام التعويم المدار القائم على إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، مع احتمالية تدخل البنك المركزي في أسواق الصرف بشكل غير مباشر من خلال بيع أو شراء العملات الأجنبية لتفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية²، وقد عرف سعر صرف الدينار الرسمي ارتفاعا خلال الفترة 1995-1998 بأكثر من 20%، وفي كانون الثاني 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2-5% للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، كما عرفت قيمة الدينار ارتفاعا في سنة 2005 حيث وصل إلى حوالي 73.28 دج/\$، ليعاود الانخفاض بداية من 2006 إلى غاية 2008 أين وصل إلى حوالي 64.58 دج/\$ بسبب ما عرفه العالم من هزات اقتصادية ومالية والتي كان لها الأثر الكبير على كمية الطلب على الموارد الأولية وكذا

¹شعيب بنونة وخياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2011 ص 46

انخفاض أسعار البترول التي تعد دعامة الاقتصاد الجزائري، ولكن سرعان ما بدأ في التعافي في أواخر 2009 ليصل إلى 73 دج/\$ سنة 2011 ، ويمكن توضيح التطورات التي مر بها سعر الصرف الجزائري الحقيقي خلال الفترة

1970-2011 من خلال الشكل التالي

الشكل (3-4). تطور كل من سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الرسمي الجزائري خلال الفترة 1970-2011



من خلال الشكل رقم 3-4 يمكننا ملاحظة أن سعر الصرف للدينار قبل سنة 1986 أي بداية الأزمة الاقتصادية كان يميل إلى الاستقرار نتيجة سياسات أسعار الصرف في تلك الفترة التي كان يسيطر عليها التثبيت كنظام متبع كما يمكننا مشاهدة مفارقات كبيرة بين سعر الصرف المعلن عنه الرسمي وبين سعر الصرف الحقيقي ففي سنة 1970 كان سعر الصرف الرسمي من خلال الشكل البياني واتجاه منحني سعر الصرف الحقيقي إلى أكثر من 50 دينار بالنسبة للدولار غير أن سعر الصرف المعلن الرسمي لا يتجاوز 4,93 أي بفارق 10 مرات بين السعر الرسمي والحقيقي .

المبحث الثالث : فحص وتحليل مدى مساهمة نظام الصرف على الاداء الاقتصادي في الجزائر

إن العلاقة بين مختلف أنظمة الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي تبناها العديد من الباحثين، وعلى الرغم من تنوع الأساليب والتحليل الاقتصادي القياسي، والعينات والتصنيفات المستخدمة، إلا أن هذه البحوث لحد الآن لم تعطي نتائج واضحة حول العلاقة القائمة بين نظم الصرف والنمو الاقتصادي، وتعتبر هذه العلاقة هي الأكثر غموضاً فقد أثبتت الدراسات وجود أثر للأنظمة المتبعة من طرف الدول وبين النمو الاقتصادي في تلك الدول¹ مثل دراسة LYS تغيرات حول سنة (1974-1999) بين أن أنظمة سعر الصرف تتماشى مع معدلات نمو مرتفعة كما دعمت هذه النتيجة دراسة Bailliu La France Perraul، 25 دولة ذات اقتصاد ناشئ(1973-1998) أثبتوا أن أنظمة الصرف المرنة يرافقها نمو اقتصادي أكثر سرعة لكن فقط في الدول التي تتميز بانفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

كما أن بحوثاً أخرى نفت وجود علاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي كدراسة كل من Baxter و Stockmam في الفترة المدروسة (1946-1986) الدراسة سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج. معدلات الصرف الحقيقية، التبادلات الخارجية). لم يجدوا علاقة بين تلك المتغيرات و نظام سعر الصرف المطبق .

3-1 علاقة أنظمة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي

إن الهدف المنشود من طرف كل بلد هو الوصول الى اشباع حاجيات السكان من سلع وخدمات وتحقيق الحاجات الاساسية للاقتصاد الكلي على المدى الطويل والمتوسط واتباع سياسة ونظام معين للصرف مهم بنسبة كبيرة في هذا الشأن ومحاوله إيجاد نظام صرف يلائم متغيرات النظام الاقتصادي ويضمن الاستقرار لعملة البلد من الاهداف

¹ يوسفى عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات في الدوا النامية - حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص 134

التي يمكنها تحقيق نمو اقتصادي من خلاله يمكن لباقي الاهداف المسطرة أن تتحقق ، أما التغيرات المتلاحقة في أنظمة الصرف وعدم الاستقرار يمكن أن يكون له آثار غير مرغوبة اقتصاديا ويمكن أن يصيب العملة الوطنية في مقتل ، وبالتالي صدمة اقتصادية قد تأتي على الأخضر واليابس وقد ينشئ عنها كارثة اقتصادية يصعب التشافى منها .

قام الباحثان bosworth و chen سنة 1995 بدراسا للعلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والتقلبات التي قد تحصل في سعر الصرف وأفضت الدراسة أن هناك علاقة جد سلبية بين التقلبات في أسعار الصرف وبين النمو الاقتصادي وأن آثار هذه العلاقة قد تكون وخيمة على المدى الطويل أكثر منها على المدى القصير¹ .

كما أن هناك دراسة أخرى قام بها كل من Collin و Razin سنة 1997 أثبتت أن الصدمات التي تصيب العملة وتغيرات أسعار الصرف بشكل عشوائي وعدم اعطاء قيمة منطقية للعملة العملة قد ينشأ عنه آثار غير مرغوبة على الاستقرار المالي للبلد وبدورها قد تؤدي الى المزيد من المخاطر وانتقال هيكل النشاط الاقتصادي من القطاعات القابلة للتداول الى القطاعات غير القابلة للتداول واحداث زيادة في تقلب أسعار الفائدة الذي من شأنه كما ذكرنا يدعم عدم الاستقرار المالي ، وما خلص اليه الباحثين السابقين الذكر أن الاختلالات في أسعار الصرف لها آثار سلبية على الأنشطة الرئيسية للاقتصاد وهي تدعم ما توصل اليه أيضا كل من Cattani et 1990 و cavallo et khen و Ghura et Grennes سنة 1993 في دراسة تتعلق بالاداء الاقتصادي والعلاقة بتغيرات أسعار الصرف

وبين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف العائم هناك أنظمة صرف وسط تمثل حلولا وسطا لأزمات الصرف الأجنبي التي قد تعصف بالاقتصاد والتي تمكن السلطات من المزج بين أنظمة الصرف المرنة لما لها من خصائص وأنظمة الصرف الثابتة أيضا لما لها من ميزات تصب في صالح النمو الاقتصادي ، غير أن بعض الاقتصاديين

¹ بنن بغداد " تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية لمجموعة من الدول النامية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة حسبية بن بوعلی الشلف 2015 / 2016 ص 189

يعتبرون هذا النوع من الأنظمة الوسط تفتقد الى الشفافية بخصوص قيمة أسعار الصرف للعملة فاتجه هؤلاء الاقتصاديين إلى محاولة إيجاد الطريقة المثلى لتجريب أي من هذه الأنظمة له بالقدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية في كل الظروف ويلائم اقتصاديات كل بلد يطبق فيه وبالتالي تحقيق الأداء الاقتصادي المطلوب الذي بإمكانه خلق قيمة مضافة وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي ، والسؤال الذي يطرح نفسه ملحا خلال ما ذكرنا هو أي من هذه الانظمة أصلح في التطبيق من اجل استهداف النمو الاقتصادي في الدول النامية وفي الجزائر على وجه الخصوص لأنها موضوع الدراسة .

ومن خلال التجارب والدراسات التجريبية التي قام بها كل من Bartert Stockman et Mussa من الفترة 1986 الى الفترة 1989 وأيضاً دراسة Fold et Rose سنة 1995 والتي سمحت بإعطاء نتائج واضحة عن وحاسمة فيما يتعلق بأثر تقلبات أسعار الصرف على مختلف أداء أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وخلص كل فريق عمل من خلال الدراسة التجريبية إلى أنه لا يوجد نظام سعر صرف صالح لكل البلدان وفي كل الظروف والأزمات¹ فالأداء الاقتصادي يتوقف على مستوى التنمية الاقتصادية والمالية في البلد .

كما خالص Glodstein سنة 2002 في دراسة قارنفيها بين الاقتصاد الكلي ومختلف أنظمة الصرف التي تواجه ثلاث أنواع من التحيز الأول يتعلق بمشكلة السببية في تفسير الاداء الاقتصادي الكلي والتي تعتبر هذه الاخيرة من أساسيات اختبار نظام الصرف والإشكال الثاني هو وجود نتائج مختلفة باختلاف التصنيفات المتعلقة بأنظمة الصرف أما الإشكال الثالث هو تحيز الدراسة إلى عملة "بيزو" التي ربما العينة التي استخدمت في التحليل قد لا تتضمن فترات الاضطرابات الشديدة للاقتصاد الكلي والتي لا شك تعطي نتائج مضللة² .

في سنة 1995 قام مندل Mundell بمقارنة النمو الاقتصادي قبل وبعد انهيار نظام بريتن وودز من خلال الدراسة التطبيقية توصل هذا الباحث الى أن معدلات النمو الاقتصادي كانت تسير بخطى سريعة أكثر في الفترة

¹ محمد المين بريبري مرجع سبق ذكره ص 154
² محمد الامين بريبير مرجع سبق ذكره ص

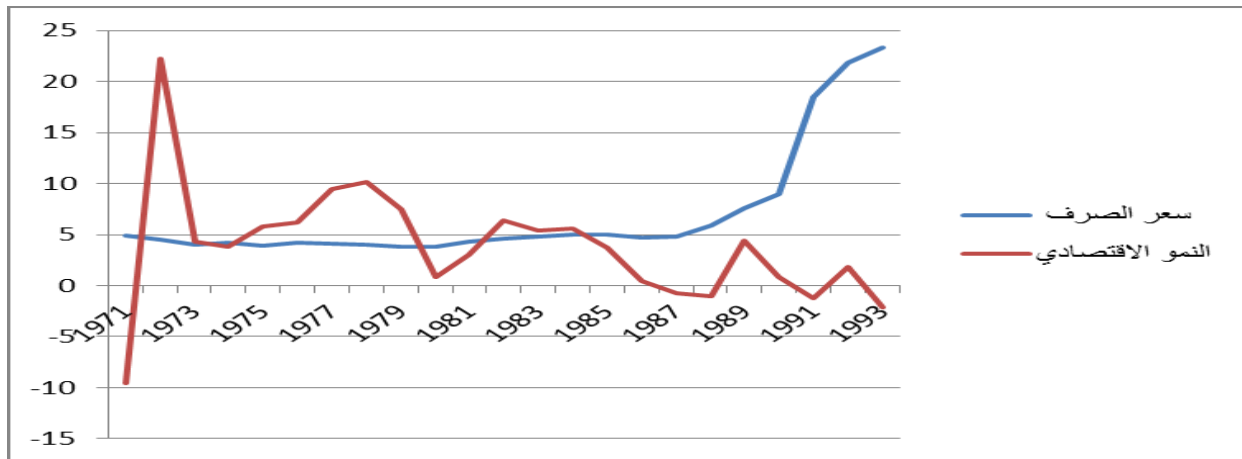
الولى اي في فترة تثبيت أسعار الصرف أما في الفترة الثانية بع 1973 والتي تميزت بتعميم نظام الصرف المرن فقد كان هناك نسب نمو اقتصادي ولكن النم يسير بخطى أقل سرعة من النظام الذي كانت في أسعار الصرف ثابتة .

الجدول (4-3) تطور النمو الاقتصادي مع تطور سعر الصرف في الفترة 1970-1993

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
سعر الصرف	4,91263834	4,48051495	3,96249541	4,18075	3,94940833	4,163825	4,14675833
النمو الاقتصادي	-	22,2513882	4,32116607	3,76813315	5,82648332	6,18872549	9,41244357
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
سعر الصرف	3,9659	3,85326667	3,83745	4,31580833	4,59219167	4,7888	4,983375
النمو الاقتصادي	10,1740398	7,47782655	0,79060697	2,99999609	6,40000412	5,40000302	5,59999653
السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
سعر الصرف	5,0278	4,70231667	4,84974167	5,91476667	7,60855833	8,95750833	18,472875
النمو الاقتصادي	3,69999725	0,400001	0,69999753	1,00000549	4,40000216	0,80000058	1,20000059
السنة	1992	1993					
سعر الصرف	21,836075	23,3454067					
النمو الاقتصادي	1,8000023	2,10000076					

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

الشكل (4-4) تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف في الفترة 1971-1993



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول السابق ومعطيات البنك الدولي

من خلال الجدول والشكل الذي يبينه نلاحظ أن النمو الاقتصادي في بداية السبعينيات كان يسير بخطى سريعة حتى أنه بلغ الذروة في هذه الفترة سنة 1992 حيث بلغ 22 مليون دولار سنة 1972 وللعلم فإن هذه النسبة كانت في ظل سياسة التثبيت لأسعار الصرف بمعنى هذه المشاهدة يمكنها ان تدعم النظرية التي تفيد أن النمو الاقتصادي يكون بخطى سريعة أكثر في النظام الثابت وفي المقابل بعد انهيار العمل بنظام بيتون وودز 1973 من خلال الشكل ان المنحنى الخاص بسعر الصرف والنمو لاحظنا أن نسبة النمو الاقتصادي انهارت من 22 مليون في 1972 الى 3 مليون تقريبا سنة 1973 أي بانخفاض جاوز أربعة أضعاف أي انخفض النمو بـ 17 مليون دولار تقريبا .

في الفترة الثانية الممتدة من سنة 1994-2014 سنحاول ملاحظة العلاقة التي ربطت بين النمو وسعر الصرف في هذه الفترة من الزمن التي تميزت بتطبيق نظام سعر وسيطي وهو التعويم المدار للعملة الوطنية أي أن البنك المركزي يعطي الحرية لتحركات سعر الصرف صعودا وهبوطا حسب العرض والطلب ولكن يمكنه التدخل لإعادة التوازن عن طريق أدوات السياسة النقدية لتحقيق استقرار أسعار العملة الوطنية عن طريق

- يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني أو تخفيضه حسب الظروف
- يقوم البنك المركزي بزيادة سعر إعادة الخصم أو العكس تخفيض يعر الخصم حسب الهدف المحدد
- يدخل البنك المركزي بائعا للأوراق المالية أو مشتريا لها من السوق المالي .

الجدول رقم (4-4) تطور النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الجزائر للفترة 1994-2014

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	35,0585	47,6627	54,7489	57,70735	58,73895	66,5738	75,2597
النمو الاقتصادي	-0,8999	3,7999	4,0999	1,0999	5,1000	3,2000	3,8
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	77,2150	79,6819	77,3949	72,060	73,2763	72,646	69,2924
النمو الاقتصادي	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	64,5828	72,6474	74,3859	72,9378	77,5359	79,368	80,579
النمو الاقتصادي	2,4	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8

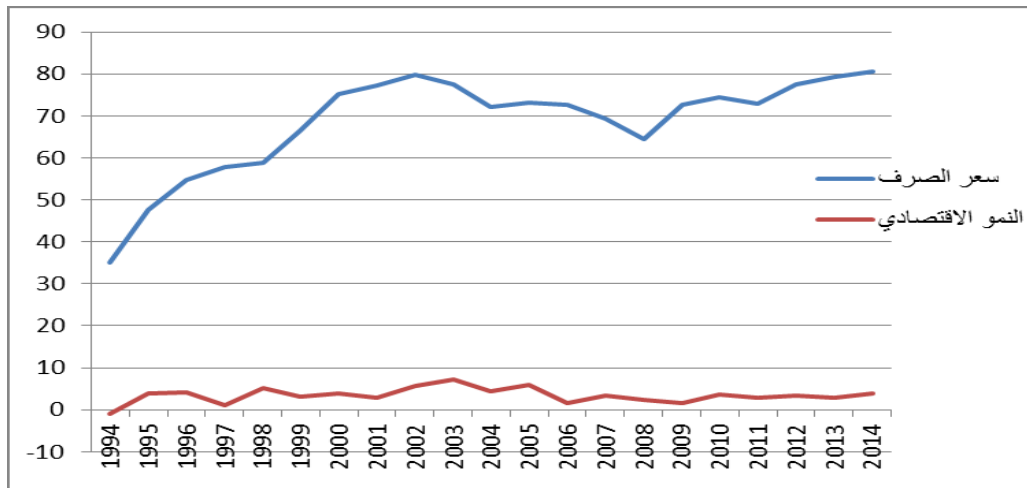
المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

من الجدول أعلاه يتضح أن معدلات النمو تراوحت بين 2% كأدنى حد و 6% كأقصى معدل سنة 2003 ويعود هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، ومن ناحية أخرى فإن نسبة النمو الأعلى المسجلة سنة 2003 تفسر أيضا الارتفاع الملحوظ لنمو قطاع المحروقات والتي بلغت 8,8% سنة 2003 مما ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي. كما نلاحظ بأن متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بلغ 2,84% حيث نجد أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة عرفت تحسنا ملحوظا لتحقق أقصى معدل لها سنة 2009 والذي قدر 9,6% يعود الفضل في هذه النتائج لبرنامج الاستثمارات العمومية التي أضحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الأخرى وكانت هذه النتائج الملاحظة بعد أن ارتفعت أسعار النفط بداية من سنة 1999 حيث واصل هذا الارتفاع صعوده إلى أن بلغ سعر البرميل قرابة 140 دولار للبرميل سنة 2014 وهذه النتائج رغم أنها جيدة ماليا إلا أنها جرت البلاد إلى أزمة جديدة سرعان ما بدأت بوادرها تظهر مع انهيار حاد في أسعار النفط من 140 دولار إلى دون 30 دولار مع نهاية 2014 أما أسعار الصرف فقد تدهورت في هذه الفترة من 1994 إلى سنة 2014 بـ 23 مرة عما كانت عليه من قبل

ووصل سعر الدولار إلى ما يزيد عن 120 دينار للدولار الواحد سنة 2016 وأكثر من 190 دينار مقابل الأورو.¹

وكما ذكرنا سابقا بخصوص أوجه العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بمتغير نظام سعر الصرف فقد خلصت العديد من الدراسات إلى أن النمو الاقتصادي يحدث على حسب النظام المتبع للصرف سواء كان ثابتا أو مرنا أو وسيطيا فكل من هذه الأنظمة له إيجابيات وله سلبيات الإيجابيات تحفز النمو وترفعه والسلبيات تثبط النمو الاقتصادي

الشكل رقم (4-5) تطور النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الفترة 1994-2014



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق من البنك الدولي

من الشكل يمكننا ان نلاحظ ان العلاقة بين نسبة نمو الناتج المحلي وبين سعر الصرف يمكن أن تتجلى من خلال الانخفاض في عائدات النفط في هذه الفترة والتي بدورها تعرض الاقتصاد الى موجات من عدم الاستقرار النقدي والمالي بسبب انخفاض احتياطي الصرف من النقد الاجنبي حيث تنتهج الدولة في هذه الحالة سياسة خفض قيمة العملة لتحفيز الصادرات وبما أن صادرات الجزائر لا تستجيب لسياسة صرف الدينار فإن نسبة النمو لا تستجيب

¹ ماصمي أسماء: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر - مرجع سبق ذكره، ص172.

وبالتالي يساهم كما نرى في الشكل سعر الصرف في عرقلة برامج النمو الاقتصادي ومن المعروف لدينا ان تمويل برامج دعم النمو وبرامج الانعاش يتم عبر صادرات الجزائر من المحروقات وبالتالي في مثل هذه الحالات برامج الانعاش في حاجة الى انعاش .

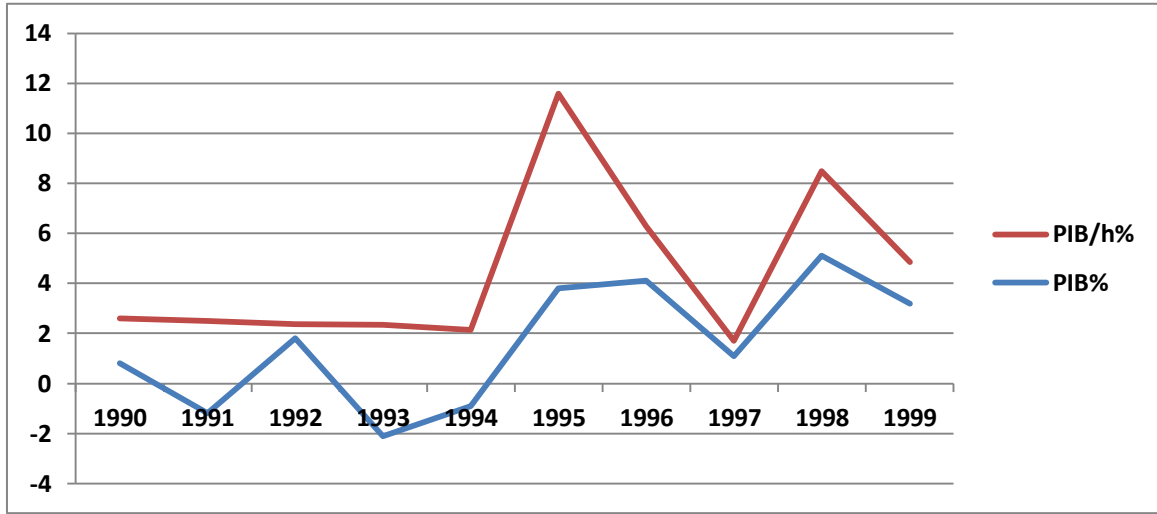
ومن الجدير بالذكر في هذه المرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة ، خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول وتضاؤل فرض الحصول على التمويل الخارجي مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل بالإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين: برنامج الاستقرار الاقتصادي ماي 1994 وبرنامج التعديل الهيكلي ماي 1995.

تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من 1987-1994 باستثناء سنة 1989 قدر معدل النمو 4,4%. كما يكمن ملاحظته في الشكل .

وعلى الرغم من كل ذكرناه إلا أن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات وكانت آثاره واضحة على إطار الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية وخاصة النمو الاقتصادي.

والتمثيل البياني الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية وفي فترة التحول لتدرجي من سياسة التثبيت الى سياسة العويم المدار لأسعار الصرف .

الشكل رقم (4-6) يوضح تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر 1990-1999



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

كما هو موضح من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ أثر أزمة 1986، حيث بقي النمو الاقتصادي في تراجع طيلة الفترة، إذ لم تظهر بعد نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي الأول والثاني والثالث ابتداء من سنة 1995¹، حيث نلاحظ عودة الانتعاش النسبي للنمو، فوصل أعلى نسبة سنة 1998 إلى 5,1% نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر، كما يعود تطور الناتج الداخلي الخام مع نهاية التسعينات إلى الاعتماد على قطاع المحروقات نسبة كبيرة، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط².

أما في مرحلة الانتعاش الاقتصادي للفترة 2000-2014

تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية انتهجتها الجزائر، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الخام من 28,31% سنة 2003 إلى حوالي 34,87% سنة 2008.

¹ مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 112

² سامية سرحان، أثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية "دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2010/2011 ص 52

المبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4,88 مليار دولار سنة 2007 وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغت نسبة 6,8% سنة 2003 أما بالنسبة لمرحلة 2005-2009 فإن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية طوال هذه الفترة، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار البترول.¹

3-2 الاستثمار الأجنبي المباشر ونظام سعر الصرف في الجزائر

في سنة 1992-1994 قام الباحث Aizeman بدراسة من أجل إيجاد وتوضيح العلاقة الموجودة بين مرونة الجهاز الانتاجي وتقلبات سعر الصرف وتأثيرها على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، إذ لسعر الصرف الحقيقي أثر ايجابي على جذب الاستثمارات الاجنبية والاستقرار في الانظمة وأسعار الصرف من الشروط الأساسية المساعدة على توفير المناخ الملائم للإستثمار ، وكما ذكرنا آنفا سعر الصرف الحقيقي يمكنه الاستجابة للتبادلات الاقتصادية وفق الشروط التي ذكرت من الاستقرار ومرونة الاجهاز الانتاجي .

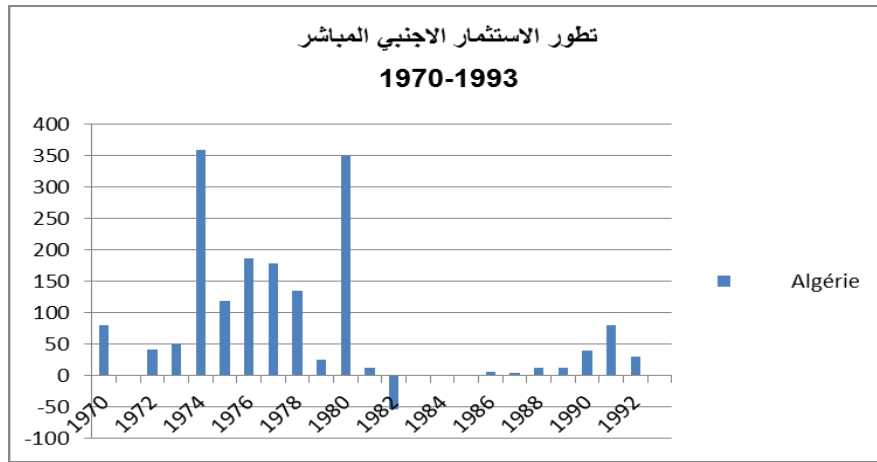
من ناحية أخرى توصل Aizeman في دراسته المذكورة آنفا إلى ان لتقلبات أسعار الصرف آثار وخيمة على مستقبل الاستثمار الاجنبي المباشر IDE ، أما الاقتصادي Cushman 1985 الذي قام بدراسته خلال الفترة 1963-1978 وخلص من خلالها الى ان الصدمات القوية والتقلبات التي تمس أسعار الصرف تساهم

¹ طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1970/2012 ، ص ص 85-86

في خروج الاستثمارات الاجنبيه وقام نفس الباحث بدراسة أخرى سنة 1988 خلص من خلالها إلى ان تقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل ايجابي وثابت على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة من 4 إلى 6 مرات .

سنحاول ابراز أوجه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي وبين نظام الصرف في الجزائر من خلال دراسة تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وعلاقتها بأسعار الصرف خلال فترات مختلفة لملاحظة الفارق بين الأنظمة

الشكل رقم (4- 7) تطور الاستثمار الاجنبي من 1970 الى 1993



المصدر : من اعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي

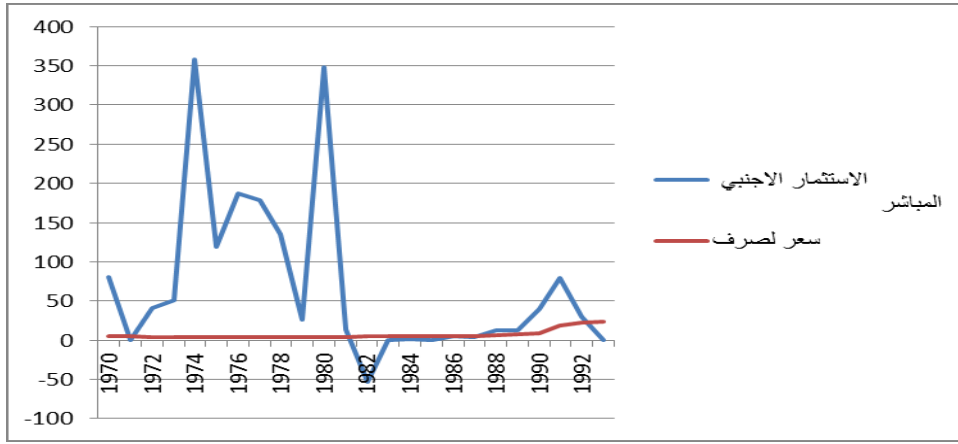
الجدول رقم (4- 5) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1970-1993 الوحدة مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الاستثمار الاجنبي	80,12	0,6	41,49	51	358	119	187
السنة	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الاستثمار الاجنبي	178,45	135,15	25,69	348,67	13,21	-53,57	0,42
السنة	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الاستثمار الاجنبي	178,45	135,15	25,69	348,67	13,21	-53,57	0,42
السنة	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الاستثمار الاجنبي	0,8	0,4	5,32	3,71	13,02	12,09	40
السنة	1991	1992	1993				
الاستثمار الاجنبي	80	30	0,001				

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بداية من سنة 1970 إذ أنه قبل هذه السنة كانت السياسة الاقتصادية في الجزائر منغلقة عن الاستثمارات الأجنبية نتيجة المنهج الاقتصادي المطبق في تلك الفترة أما بعد هذه السنة نلاحظ تطور الاستثمارات حيث بلغ سنة 1970 80 مليون دولار وبلغ أعلى مستوياته سنة 1974 بقيمة 358 مليون دولار وسنة 1980 بقيمة 348 مليون دولار ثم انخفض سنوات التسعينيات بسبب الظروف الأمنية .

الشكل رقم (4 - 8) تطور الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف الرسمي في الفترة 1970-1993



المصدر : من اعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال الشكل يمكننا ملاحظة الربط بين تغير أسعار الصرف وبين تطور التدفقات الاستثمارية الدولية الى البلاد ففي سنة 1970 كانت الجزائر لا تزال تطبق نظام الصرف الثابت وساعد هذا الاستقرار لأسعار الصرف على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ ذروته سنة 1973 ثم انخفض الاستثمار بعد سنة 1974 بعد انتقال تدريجي من التثبيت الى الانزلاق التدريجي ثم التثبيت الى سلة من العملات بعد اختيار نظام بريتن وودز

فالعامل بسياسة تثبيت أسعار الصرف يحفز النمو عبر تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية الى داخل البلد نتيجة

الاستقرار والامن وهو ما يعرف بتكلفة المرور¹

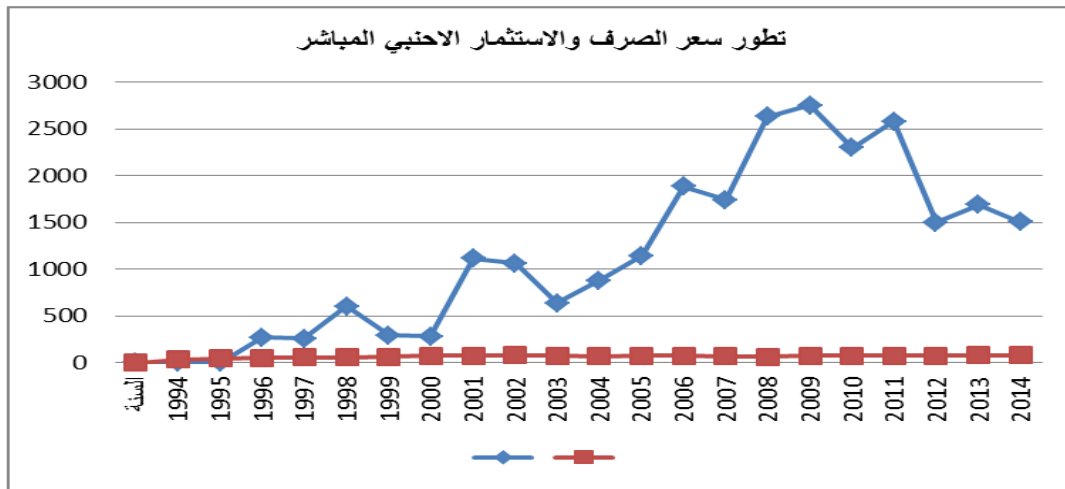
اما في الفترة الثانية 1994-2014 فكان الاستثمار الأجنبي كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-6) تطور الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 1994-2014 الوحدة مليون دولار

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاستثمار الاجنبي المباشر	0,001	0,001	270	260	606,6	291,6	280,1
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الاجنبي المباشر	1113,105	1065	637,881	881,851	1145,338	1888,165	1743,330
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الاجنبي المباشر	2631,711	2753,755	2301,225	2580,354	1499,420	1692,892	1506,733

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (4-9) تطور الاستثمار الأجنبي مع سعر الصرف في الفترة 1994-2014



المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي

¹ زيرار سمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 123

3-3 : نظام سعر الصرف والتضخم في الجزائر:

كثيرا ما تلجأ حكومات البلدان النامية عند معالجة خلل ميزان المدفوعات إلى إعادة تخفيض العملة المحلية (dévaluation)، وكأنه حل سحري تلجأ إليه الحكومات من اجل معالجة خلل الوضعية الاقتصادية، فإذا تم فرضته من طرف صندوق النقد الدولي فانه يفرض على أساس الوضعية الحالية للاقتصاد المحلي اتجاه العالم الخارجي وذلك بسبب المديونية وهذا ما عانت منه الجزائر سنوات نهایة عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، والغرض من هذا الإجراء هو الحفاظ على قدرة التسديد عن طريق قناتين فقط السياسة النقدية أولا ثم السياسة المالية ثانيا، أي اهمال باقي القنوات، فهناك عدده طرق لمعالجة هذا المشكل، فحسب الفكر الاقتصادي فأدوات السياسة النقدية والسياسة المالية غير كافية لوحدها من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية و خصوصا في الدول النامية، لذلك فهي تحتاج إلى آليات مؤسسية اخرى منها الشفافية و غيرها حتى تستطيع الدول أن تتماشى وفق نمط يساعدها على تحقيق نمو اقتصادي و في النهاية تحقيق تنمية اقتصادية. و عليه نحاول ابراز كيفية تأثير سعر الصرف على الأسعار. حيث يعد سعر الصرف احد أهم العوامل المؤثرة على التضخم و أن العلاقة بينهما تتأتى من عدة قنوات:

سعر الصرف الفعال¹:

إن تحديد سعر الصرف الفعال الاسمي و الحقيقي تتم بواسطة طرق رياضية كون السعر الاسمي هو متوسط مرجح لأسعار الصرف الاسمية الثنائية مقارنة بفترة أساس و الذي لا يأخذ في الاعتبار اتجاهات الأسعار إذ يكون هذا موضوع السعر الحقيقي حيث يعدل السعر الاسمي بحركات الأسعار في البلد المعني و شركائه التجاريين، لقد تم اشتقاق سعر الصرف الفعال الاسمي و الحقيقي من قبل rhombert (1976) et maciejewski(1983) بطريقة مشابهة لاشتقاق مؤشر لاسبير.

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و ادارته، دار الصفاء عمان 2011، ص55

$$E = \frac{\sum_p X_0^p (e_1^p/e_1^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p/e_0^r)} * 100$$

X_0^p : قيمة الصادرات للشريك التجاري p في الفترة الأساس 0 معبر عنها بعملة ذلك الشريك.

$(e_1^p \ e_0^p)$: قيم العملة C لوحدة واحدة من العملة B عملة الشريك التجاري p في الفترتين (0,1) على التوالي.

$(e_1^r \ e_0^r)$: قيم العملة C لوحدة واحدة من العملة A عملة البلد أو القطر المعني r في الفترتين (0,1) على التوالي.

هذه المعادلة تهم كذلك بقيم التضخمية التي تحصل في كلا البلدين و نستطيع تعميمه إلى عدة بلدان في آن واحد، كما استخدم (1999 varoudakis te sekkat) نموذج على النحو التالي:

$$\log E = \sum_{j=1}^N S_j \log \left(\frac{e_j \ w_{pj}}{c_p} \right)$$

S_j : وزن القطر j في الصادرات الوطنية.

e_j : سعر الصرف الاسمي الثنائي في مواجهة القطر j.

w_{pj} : الرقم القياسي لأسعار الجملة للقطر j.

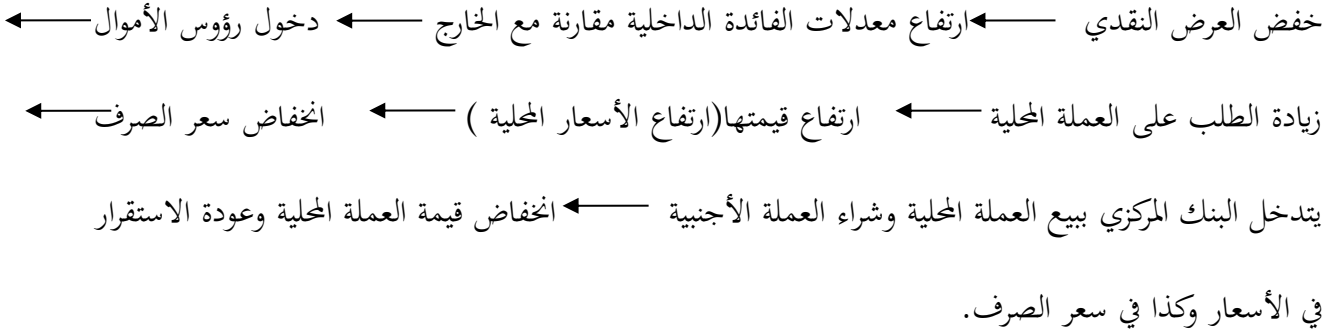
c_p : الرقم القياسي الوطني لاسعار المستهلك.

N : عدد الشركاء التجاريين.

3-3-1 أثر سعر الصرف الثابت على معدل التضخم:

يظهر هذا الاثر من خلال انتهاج البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية (خفض في الكتلة النقدية)¹ و يمكن توضيح

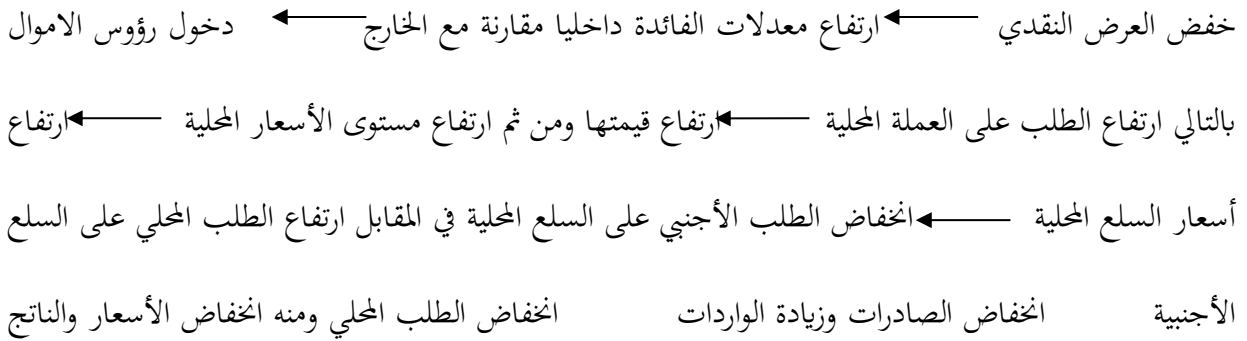
ذلك من خلال المخطط التالي :



3-3-2 أثر سعر الصرف المرن على معدل التضخم:

يبرز أثر سعر الصرف المرن على التضخم من خلال اتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية وذلك يبرز جليا من

خلال المخطط التالي:



المحلي.²

¹ وسام ملاك، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي" طبعة أولى، دار المنهل اللبناني بيروت 2001 ص 331.
² أسامة محمد الفولي ومجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص 87.

مع نهاية الثمانينات كانت معدلات التضخم مكبوتة بسبب القيود المفروضة على الاسعار واتي كانت تحدد بطريقة ادارية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وهذا ما ألقى بظلاله على الجانب الاقتصادي وعلى الموازنات المالية الداخلية مما كشف عن ضغوط تضخمية حيث بلغ معدل التضخم 9,3 % سنة 1989 بعد بداية تحرير الاسعار وارتفع الى 29.04 سنة 1994 ليرتفع بعدها الى 29.78% سنة 1995 .

الجدول رقم (4-7) تطور التضخم في الجزائر من 2000 الى 2008

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التضخم السنوي* المتوسط	%0.33	%4.23	%1.42	%2.58	%3.56	%1.64	%2.53	%3.68	%4.86

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات البنك الدولي

من الجدول يمكننا أن هذه الفترة تميزت بانخفاض معدلات التضخم في الجزائر مقارنة مع ما رأيناه في منتصف العقد السابق 1994-1995 يمكن تبرير هذا الارتفاع في تلك الفترة بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40 % وما وصل اليه التضخم من انخفاض كان كنتيجة لثمرة الاصلاحات السابقة سنة 1994 والتي من ثمارها أن خفض معدل التضخم ليصل الى 5% مع نهاية برنامج الاصلاح وبلغ قيمة 4,23 % سنة 2001 و 4.86 سنة 2008 أما في الفترة ما بين 2000 و2013 فعاتد الحياة الاقتصادية من جديد الى واتسمت بالراحة المالية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات من سنة 2008 والطلب المتزايد على المواد الطاقوية غير أن هذه البجوبة التي لم يحسن استغلالها سرعان ما تبدت الى سياسة التقشف وسياسة تخفيض جديد للعملة بلغ 33% مع نهاية سنة 2016 بسبب انهيار اسعار النفط الى مستويات لم تكن في الحسبان .

3-4 السياسة النقدية و أنظمة سعر الصرف

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بالعملات القوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات وعدم القدرة على التحكم في هذا الهدف، تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف، و استعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، و هذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف¹.

ويعمل سعر الصرف على نقل أثر السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الفرعية، هي قناتي الطلب والعرض الكليين، وقناة التضخم.

من جهة نجد أن سعر الصرف يؤثر على الأسعار النسبية للسلع المحلية والأجنبية، من خلال قناتي الطلب والعرض الكليين Demand and Supply Channels، وبالتالي يؤثر على الطلب المحلي والأجنبي على السلع المحلية. وتعرف هاتين القناتين باسم "أثر الانتشار غير المباشر Through Effect Indirect Pass" حيث تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين، مما يؤثر على معدل التضخم بصورة غير مباشرة. فإن إتباع سياسة نقدية توسعية يخفض من أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، مما يدفع برؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة، وبالإضافة إلى ذلك، تصبح الودائع بالعملات المحلية أقل جذبا من مثيلاتها بالعملات الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي لهذه الأخيرة إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، ويترتب على هذين الأثرين انخفاض سعر الصرف، والذي يؤثر بدوره على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار، والأثر على المراكز المالية.

¹ المعهد المصرفي البنكي "مفاهيم مالية" العدد الثاني عبر الموقع الإلكتروني التالي: www.ebi.gov.eg

يعمل أثر الأسعار Price Effect من خلال جانبي الطلب والعرض. بالنسبة لجانِب الطلب، يؤدي التراجع في قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الصادرات، وزيادة أسعار الواردات، وينتج عن ذلك نمو الصادرات وزيادة كل من الطلب الكلي والنتاج، فتزيد معدلات التضخم. أما بالنسبة لجانِب العرض، فيؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية، أي أن معدل التضخم سوف يرتفع حتى في حالة عدم تغير مستوى الطلب الكلي. وتحتل هذه القناة أهمية خاصة في حالة الاقتصاديات الصغيرة النامية، والتي تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغيرات سعر الصرف، تعمل من خلال الأثر على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية Balance-Sheet Effect ففي العديد من الدول، تتضمن المحافظ المالية للأفراد والشركات. مديونيات بالعملات الأجنبية. وإن لم يكن لهذه المديونيات مقابل من الأصول بالعملات الأجنبية، فإن تغيرات سعر الصرف تؤثر على صافي الثروة، وعلى نسب الديون إلى الأصول، مما يؤدي إلى بعض التغيرات في الإنفاق والافتراض. أما إذا كانت الوحدات الاقتصادية المحلية في وضع صافي اقتراض من العالم الخارجي، كما هو الحال في العديد من الأسواق الناشئة، فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى تدهور المراكز المالية لهذه الوحدات، مما يسفر عن انكماش الطلب الكلي. ومن ثم نجد أن أثر المراكز المالية يعادل - وأحياناً يفوق - أثر الأسعار.

ومن جهة أخرى فإن سعر الصرف ينقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بصورة مباشرة، من خلال قناة التضخم " Direct Pass والتي تعرف أيضاً باسم "أثر الانتشار المباشر" Through Inflation Channel Effect ، حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف على التضخم مباشرة من خلال زيادة أسعار ، الواردات، أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الدولية. فإن السياسة النقدية التوسعية، يترتب عنها انخفاض في أسعار الفائدة، وكذا في الطلب على الأصول المحلية، تؤدي في النهاية إلى انخفاض سعر الصرف. وبناء على ذلك

ترتفع أسعار الواردات، مما يزيد من معدلات التضخم. وتتميز هذه القناة المباشرة بقدرتها على نقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية بسرعة أكبر من قناتي الطلب والعرض الكليين.

و تجدر الإشارة إلى أن الآلية السابقة تعمل في ظل نظام سعر الصرف المرن. أما في إطار نظام سعر الصرف الثابت، أو المدار بواسطة السلطة النقدية، فإن فعالية السياسة النقدية تقل وإن كانت لا تتلاشى تمامًا، فإنه عادة ما يوجد مدى واسع نسبيًا يتحرك سعر الصرف في إطاره. كما أن أسعار الفائدة المحلية قد تختلف عن الأسعار العالمية إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبية تعتبر بدائل غير كاملة، وبهذا فإنه حتى في حالة ثبات سعر الصرف الاسمي، فإن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي من خلال التأثير على مستوى الأسعار. ومن ثم تتمكن السياسة النقدية من التأثير على صافي الصادرات، وإن كان بدرجة أقل وبصورة أبطأ، أما إذا ما كانت الأصول المحلية والأجنبية تعد بدائل كاملة، فإن تأثير السياسة النقدية يكون محدودًا للغاية¹.

يتعلق استقرار سعر صرف الدينار والذي وهو من أهداف السياسة النقدية بعاملين هامين هما الاحتياطي من العملة الصعبة حيث أن ثبات وقوة سعر الصرف في البلاد مرهونة بهذا الاحتياطي بنك الجزائر الممثل للسياسة والسلطة النقدية والصدمات النفطية لسنتي 1998 و 1999 أدت إلى انخفاض الاحتياطي من الصرف إلى 8مليار دولار سنة 1997 و 6.8 مليار سنة 1998 ليواصل الانخفاض إلى 4.6 مليار دولار سنة 1999 وهذا ما شكل ضغوط على سياسة سعر الصرف حيث كان انخفاض لأسعار الصرف وصل إلى 35% بين سنة 1998 وسنة 2000

إن اتباع سياسة النقدية مناسبة في إطار التبادل التجاري الدولي للعملة الوطنية يشكل شرط هام لإستقرار أسعار الصرف أن أي انزلاق تضخمي بسبب سوء تسيير العملة يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري وبعاً للصدمة التي حدثت سنة 1998 والتي استمرت إلى غاية النصف من سنة 1999 تدهور من خلالها سعر الصرف الفعلي

¹أسامة محمد الفولي ومجدي شهاب، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.

الحقيقي للدينار كما ارتفع الاحتياطي من الصرف تبعا لإرتفاع البترول في النصف الثاني من سنة 1999 وتميزت هذه المرحلة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1995 وتحت وصاية صندوق النقد الدولي من خلاله استقرت أسعار الصرف نسبيا في حدود 56 دينار لكل 1 دولار ، ونلخص أهداف السياسة النقدية من خلال هذا البرنامج في احداث نمو اقتصادي والوصول الى الاستقرار النقدي والمالي مع تطهير ميزان المدفوعات والتعهد بمواصلة الاصلاحات الهيكلية¹.

بالإضافة الى ذلك تدعمت السياسة النقدية بمجلس النقد والقرض والذي يعتبر بمثابة مجلس ادارة بنك الجزائر

فتعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003 متمثلة في الأمر 11/03 جاءت بهذا النص التشريعي في ظروف تميزت بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الاداء خاصة بعد فضائح بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري والذي يبين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والاشراف والتي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية كما يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم الوصول إلى معدل التضخم المحدد، ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجما وغير متعارض مع الهدف الأساسي، ويمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف العمالة الكاملة في المدى الطويل، وفي نظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية وأهداف السياسة المالية متفاعلة ضمينا مع بعضها البعض، بحيث يجب أن تأخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم، وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم².

¹ محمد راتول، الدينار الجزائري بين أسلوب المرونات وإعادة التقويم ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، سكيكدة، الجزائر، 2006، ص6

² زيار سمية، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004»، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، 2004، ص 32

المبحث الرابع : قياس العلاقة بين أنظمة الصرف ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

لقد حاول الباحث في الفصول السابقة التطرق إلى بعض الدراسات النظرية والمرجعيات التطبيقية و التجريبية التي حاولت تصوير العلاقة التي تربط نظم أسعار والنمو الاقتصادي للجزائر وكانت هذه الدراسات قد مست فعلا أوجه العلاقة الموجودة بين أنظمة اسار الصرف والأداء الاقتصادي مشتملا على النمو من جهة وبين أسعار الصرف والنمو من زاوية أخرى فسعر الصرف ليس هو نظام الصرف فالنظام هو الذي يخلق الآليات و قد توصلت العديد هذه الدراسات فعلا إلى إيجاد علاقة بين النمو الاقتصادي ومتغيراته وبين أنظمة اسعار الصرف¹.

سنحاول من خلال هذه الدراسة كما أسلفنا توضيح العلاقة الموجودة بين أنظمة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي من خلال هذه الدراسة القياسية وهذا النموذج المقترح وتجدر الاشارة هنا أن هذا النموذج قد تم الاعتماد فيه على الدراسات السابقة والتي اعتمدت مبدأ القياس الاقتصادي وهذه الدراسات كما لخصنها في الجدول

الدراسات التطبيقية لأثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي.

¹ Ben Youssef Fatma La Politique De Change en Algérie , Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magistère non publiée, Université D'Alger, 2006, P 31

الجدول رقم (4-8) أهم الدراسات التجريبية لأثر أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي

السنة	الدراسة و نتائجها
1989	Baxter و Stockmam العينة 49 بلد الفترة المدروسة (1946-1986) الدراسة سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج. معدلات الصرف الحقيقية، التبادلات الخارجية). لم يجدوا علاقة بين تلك المتغيرات و نظام سعر الصرف المطبق
1993	Mills و Wood Royame –Uni خلال (1950-1990) غياب أثر نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي .
1994	Rose دراسة حالة ألمانيا (1960-1992) توصل إلى نفس النتائج .
1995	Mundell قارن بين النمو الاقتصادي في الدول الصناعية قبل و بعد انهيار نظام برتين و و دز وأكد أن النمو الاقتصادي كان سريعا خلال الفترة الأولى عندما كانت معدلات الصرف ثابتة
1997.	Gosh و AL 140 دولة (1960-1990) لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي و انظمة سعر الصرف. لم يتوصلوا إلى نتيجة نهائية تشرح هذه العلاقة
2000	LYS تغيرات حول سنة (1974-1999) بين أن أنظمة سعر الصرف تتماشى مع معدلات نمو مرتفعة

2002 وجد أن مرونة أسعار الصرف تسمح بإعادة تخصيص سريع للموارد .	
Bailliu La France Perrault، 25 دولة ذات اقتصاد ناشئ(1973-1998) أثبتوا أن أنظمة الصرف المرنة يرافقها نمو اقتصادي أكثر سرعة لكن فقط في الدول التي تتميز بانفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية.	2001
Bailliu La France Perrault، 60 بلد (1973-1998) للتأكد من أن نظام سعر الصرف عبارة عن إطار للسياسة النقدية الفعالة الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي.	2002
Gulde، Ghosh، Wolf 165 دولة (1973-1999) تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو و التضخم توصلوا إلى نفس النتائج السابقة لكن لم يجدوا تفسير للعلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي.	2003
Levy-Yeyati و Edwards أكدت هذه الدراسات عدم قدرة الأنظمة سعر الصرف الثابتة على امتصاص الصدمات المتعلقة بالمبادلات و هذا ما يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي.	2003

المصدر: زيار سمية، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر . مرجع سبق ذكره ص 156

اضافة الى هذه الدراسات هناك دراسات عربية ومحلية ألفت الضوء على الموضوع واستخدمت متغيرات مشابهة لتفسير النمو الاقتصادي ومحاولة اظهار أثر سعر الصرف على هذا الاخير .

1-4 - نموذج ، المتغيرات ، والمنهج القياسي :

1-1-4 النموذج ومتغيرات الدراسة :

للإجابة عن الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة ، اعتمدنا على النموذج الطي سيأتي لاحقا ، هذا النموذج هو عبارة عن خلاصة للدراسات السابقة كما أن النموذج المراد تقديره للعلاقة الموجودة بين أنظمة أسعار الصرف و النمو الاقتصادي كأهم مؤشر من مؤشرات التنمية الاقتصادية وبعض المتغيرات لقياس هذا الأثر تمت صياغة النموذج السابق حسب المعطيات المتوفرة لدى الباحث و استنادا على النماذج السابقة ، ولغرض تقليص تباين السلاسل الزمنية سوف نأخذ جميع المتغيرات بشكلها اللوغارتمي حتى لا تكون النتائج المحصل عليها مضللة وعارية عن التعبير الصحيح وعليه فتوصيف متغيرات الدراسة على الشكل الرياضي التالي :

$$\log PIB = \alpha_0 + \alpha_1 \log DD + \alpha_2 \log TCH + \alpha_3 \log INVE + \alpha_4 \log INVL + \alpha_5 \log M2 + \alpha_6 \log GD + \text{eit}$$

حيث تمثل :

PIB يمثل الناتج المحلي الاجمالي معبرا به عن النمو الاقتصادي

DD تمثل درجة الانفتاح التجاري .

TCH سعر الصرف الرسمي .

INVE الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

INVL الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

M2 الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع .

GD الانفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

ϵ_{it} حد الخطأ العشوائي .

α_i : معلمات النموذج المراد تقديرها

2-1-4 وصف متغيرات الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة متغيرات ، هذه الاخيرة يمكن من خلالها تفسير النمو الاقتصادي لأيجاد وفهم

العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي

أولا : الناتج المحلي الاجمالي PIB

حيث يستخدم الناتج المحلي الاجمالي بشكل واسع من طرف الباحثين في المجال الاقتصادي لقياس التباطؤ

الاقتصادي والتعافي بعده ، وكذا قدرة السياسة النقدية لمعالجة العوامل الخارجية ، وهو يقدم كمقياس لمستوى

المعيشة الاسمي كما أنه مقياس محايد يوضع

لناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للأنشطة الاقتصادية تاريخياً وليس ضرورياً توقع. دولة حققت ناتج محلي إجمالي

عالي من استخدام للمصادر الطبيعية أو بسوء توزيع الاستثمار¹.

¹ Ben Youssef Fatma, «La Politique De Change en Algérie», Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magistère non publiée, Université D'Alger, 2006, P 22

الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لا يقيس التغيير في القوى الشرائية أو تكلفة المعيشة في المنطقة، لذلك عندما يقل الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، نموه ممكن أن يتغير بشكل كبير اعتمادا على سلة البضائع المستخدمة والحصص النسبية المستخدمة لتقليل رقم الناتج المحلي الإجمالي.

المقارنات بين الدول في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون غير دقيقة لأنها لا تأخذ في الحسبان الفوارق المحلية في جودة المنتجات، وحتى عند تعديلها للقوة الشرائية.

طرق قياس الناتج المحلي

يتم قياس الناتج المحلي بثلاث طرق: طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق.

1- طريقة الناتج:

يمكن تعريف إجمالي الناتج المحلي بأنه مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. من التعريف السابق لمفهوم الناتج المحلي، يجب ملاحظة ما يلي:

يتضمن الناتج القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات، حيث لا يتم احتساب قيم السلع الأولية (كالمواد الخام)، أو قيم السلع الوسيطة (التي يتم استخدامها في إنتاج سلعة أخرى)، وذلك من أجل تجنب الوقوع في مشكلة ازدواجية الحساب (Double-Counting).

2- طريقة الدخل¹

يمكن تعريف إجمالي الدخل المحلي بأنه مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة واحدة. وبالتالي فلا بد وأن يساهم كل عنصر إنتاجي في العملية الإنتاجية، حتى يتم احتساب ما يحصل عليه ضمن الدخل المحلي. ويتم احتساب إجمالي الدخل المحلي (GNI) كما يلي:

¹شوقي طارق، أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2009 ص76

إجمالي الدخل المحلي =

صافي الدخل المحلي

+ ضرائب غير مباشرة

+ اهتلاك رأس المال

3- طريقة الإنفاق:

يمكن تعريف الإنفاق الكلي بأنه مجموع الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C) والإنفاق الاستثماري (I) والإنفاق الحكومي (G) وصافي التعامل (الإنفاق) الخارجي (X-M)، أو:

$$\text{الإنفاق الكلي} = C + I + G + X - M$$

تم الاعتماد على معطيات البنك الدولي في هذه الدراسة ومخرجات الناتج المحلي الاجمالي المعتمدة تأتي من مشاهدات السلاسل الزمنية للفترة محل الدراسة وهي من سنة 1990 - 2015

ثانيا : سعر الصرف الرسمي :¹

كل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدولة مع شركات تعمل خارجها، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة، وتضطر بذلك إلى الذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي

¹ شوقي طارق ، مرجع سبق ذكره ص 113

تحتاج إلى العملات الدولية بل كل شخص يتنقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة الدولة التي يود الذهاب إليها ولو كان سائحا ويجد نفسه حينئذ مضطرا للقيام بعمليات الصرف ، وسعر الصرف الرسمي المستخدم في هذه الدراسة عبارة عن مقطع من مشاهدات لسلاسل زمنية خلال فترة الدراسة المذكورة آنفا وعليه فسعر الصرف " هو مقياس عملة احدى البلدان التي يتم تبادلها بقيمة عملة بلد آخر ويتم تحديده تبعا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعا لتغير العرض والطلب "السعر الذي يعبر به عن سعر عملة بواسطة عملة أخرى، ويتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، حيث يستعمل في إجراء صفقات البيع والشراء للعملات المختلفة. سعر الصرف الاسمي قد يكون رسميا كما قد يكون موازيا ونحن نأخذ في هذه الدراسة سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي الجزائري ومعطيات الدراسة مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي في الفترة المذكورة سابقا .

ثالثا الاستثمار الاجنبي المباشر :

أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا ديناميكيا و مكتملا للإستثمارات المحليّة في البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية. فبالإضافة إلى دوره في عملية التمويل الرأسمالي ، فإنه يعد وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل تكنولوجيا الإنتاج ، وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة .

غير أن اثر المضاعف الذي يتولد عن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يكون أكبر ، إذا تمكنت السياسات الاقتصادية من توفير المناخ الاستثماري الملائم الذي يهيئ البيئة المناسبة لكل من الاستثمار المحلي والأجنبي

يعرف الاقتصادي "كيندلرغر" يقول بخصوص الاستثمار الأجنبي أنه عبارة عن انتقال رأس المال يرافقه أشرف مستمر من جانب المستثمر، ويثبت هذا قانونيا في بعض الأحيان وذلك تبعا للحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي

في أسهم الشركات أو الفروع الخارجية. كما تتميز الاستثمارات المباشرة بخصائص أنها تضمن تبعية الفرع في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة. وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد، والتسويق، والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر دعامة رئيسة في تحقيق النمو اذا توافرت الظروف المناسبة فيما يسمى بمناخ الاستثمار المناسب

واستخدمنا في هذا النموذج مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر وكانت المعطيات بخصوص هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي في الفترة المقطعية 1990 - 2015

رابعا الاستثمار المحلي :

يعرف البنك الدولي الاستثمار المحلي المباشر على أنه "إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا)، وهو يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد، مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات". وفي حالة تكوين رأس المال هناك قراران مختلفان: يتعلق الأول بتحديد المستوى الأمثل لرأس المال، بينما يتعلق الثاني بمعدل تدفقات الاستثمار، كما أن هناك أسلوبين للتفكير: يتمثل الأول باختيار الاستثمار كمعدل نحو التوازن، في حين يتمثل الثاني في سلوك أصحاب رأس المال

يعد الاستثمار المحلي المحرك الأساسي لكل الفعاليات الاقتصادية. ولقد تناول كثير من الباحثين تأثيرات الاستثمار المختلفة، كزيادة الطاقة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية، توفير فرص تحقيق الأرباح للمشروعات الانتاجية، خلق فرص عمل جديدة وغير ذلك، كما تناولوا أيضا بالتحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه، ومع ذلك فإن الاختلافات في التقدير أدت في كثير من الحالات إلى نتائج غير دقيقة لمستويات تأثير الاستثمار على الاقتصاد، وبالتالي نقص الدقة في النتائج المتعلقة بأداء القطاعات الاقتصادية واتجاهات النمو الاقتصادي ومداه.

يعد دعم الاستثمار من أهم الركائز التي تقوم عليها المخططات التنموية في كافة البلدان. وفي هذا الاتجاه تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة، من خلال ما يعرف بمخططات الإنعاش الاقتصادي، إلى بعث الحركة في كافة القطاعات وبصورة متزامنة. ولقد تجلّى ذلك من خلال مختلف القوانين والأنظمة والإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وخلق المؤسسات، وأنشئت في سبيل ذلك هيئات إشراف ومتابعة، على غرار المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، هذا فضلا عن إنشاء وزارة تحت عنوان وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات. غير أن نجاح هذا المسعى لا يمكن أن يحقق النجاح في غياب سياسات قائمة على أسس علمية، يتم من خلالها إبراز الوزن النسبي لتأثير مختلف المتغيرات الاقتصادية على النشاط الاستثماري. ومع أن هناك عدة عوامل ومتغيرات كان لها أثرها على الاستثمار في الجزائر من حيث حجمه واتجاهه ومداه، وكذا الآثار التي يرسمها الاستثمار المحلي اتجاه النمو الاقتصادي. ومن أجل ذلك اعتمدنا هذا المتغير - الاستثمار المحلي - كمتغير مؤثر يمكنه التأثير على النمو الاقتصادي، وكانت معطيات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي من مشاهدات في الفترة 1990-2015

خامسا الانفاق الحكومي

الانفاق الحكومي هو مجموعة فرعية من إجمالي الإنفاق الحكومي ويشمل جميع مستويات قطاع الحكومة، في نطاق تعريفه الواسع يشمل السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للجمهور، ولا يشمل الإعانات والتحويلات النقدية، مثل مدفوعات المعاشات التقاعدية لكبار السن أو الفائدة التي تسدد عن الدين العام، أما في نطاق تعريفه الضيق، فهو معروف بوصفه الاستهلاك الحكومي الفعلي، ويقتصر على الإنفاق على الخدمات الجماعية التي يستفيد منها المجتمع ككل دون أفراد أو مجموعات بعينها

وأيا كان نوع الإنفاق الحكومي على شراء السلع والخدمات فإنه من المؤكد، سيؤدي إلى إحداث تغيير في توجيه أو استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، ومن ثمة إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني؛ ومادامت نفقات الدولة على شراء السلع والخدمات من شأنها أن تفضي إلى تغيير في مكونات وحجم الناتج الوطني، أصبح واضحاً إمكانية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام للمساعدة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي الحد من التفاوت الحاد بين الدخل، و يعد الإنفاق الوطني من بين الطرق التي يقاس بها الدخل الوطني، ويتضمن الإنفاق الوطني كل من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، الإنفاق الاستهلاكي للحكومة، الاستثمار المحلي الإجمالي

سادساً: الانفتاح التجاري

توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، إلى تبني معالم جديدة لقانون التجارة الدولية، والقائمة أساساً على حرية المنافسة، وتحرير المبادلات التجارية؛ وذلك لتحقيق الأمن والسلم العالميين. كما سعت الدول إلى جعل الأسواق الخارجية مبنية على معالم ومبادئ موحدة، لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية. ومن ذلك انطلقت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية سنة 1947، والتي يطلق عليها الجات

يعتبر لفظ الانفتاح التجاري من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد؛ وذلك لأن الانفتاح التجاري ظهر في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من حدوثه إلا أنه أصبح من المواضيع الهامة في الاقتصاد بشكل عام، كما تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل له، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري؛ وذلك بسبب أن هناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة به.

ويُعبّر عن الانفتاح التجاري بأنه "تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود

الكمية إلى تعريفه جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريف الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين

وقام الباحث في هذه الدراسة باستخدام هذا المؤشر لأهميته في الدراسة من جهة ولأن الكثير من الدراسات القياسية استعملت هذا المؤشر اتجاه النمو الاقتصادي كمتغير مفسر ، ومعطيات الدراسة تم حسابها عن طريق المعادلة التالية

الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الاجمالي

$$\text{الانفتاح التجاري} = \frac{X+M}{PIB}$$

قيم الصادرات وقيم الواردات التي تم بها حساب درجة الانفتاح التجاري تم اخذها من بيانات البنك الدولي في الفترة من 1990 - 2015

3-1-4 أهمية النموذج في الدراسة:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد حيث يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستخدما في ذلك النظرية الاقتصادية، المعادلات الرياضية والأساليب الإحصائية، لمعرفة العوامل التي تتحكم فيها الظواهر الاقتصادية وكذا التنبؤ بسلوكها في المستقبل ، ولقد شهد تطورا كبيرا خاصة بعد إدخال الحاسوب الذي ساعد تطور وتوسع استخدامه وكذا برامج التحليل على فتح آفاق جديدة بوجه هذا العلم، حيث تم الانتقال في بداية الثمانينات من استخدام النماذج التفسيرية ونماذج السلاسل الزمنية إلى النماذج الديناميكية التي تجمع ما بينهما.

النموذج الموضح، يعتبر كنموذج قياسي ، يحوي الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرة تابعة معبرة عن النمو الاقتصادي ، تفسرها متغيرات مستقلة، هي الانفاق الحكومي ، سعر الصرف بالإضافة إلى الاستثمار الاجنبي المباشر ، أيضا الاستثمار المحلي ، والمعروض النقدي أو الكتلة النقدية بمعناها الواسع، فهو يبين لنا العلاقة الطويلة الأجل بين الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة بصفة عامة وسعر الصرف بصفة خاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سعر الصرف هنا هو سعر الصرف الرسمي والمعطيات المقطعية هنا هي مأخوذة من البنك العالمي وهي تحمل صبغة الرسمية وهي معلنة من قبل البنك المركزي كما أن النموذج أغفل سعر الصرف الحقيقي نظرا لتعقيدات الحصول على معلومات

دقيقة بشأنه والتضارب بعضها أحيانا أخرى وكانت متغيرات الدراسة في الفترة 1990 – 2014 واستعملنا نموذج

الانحدار في تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة .

2-4 اختبار الاستقرارية والسببية للسلاسل الزمنية :

من مميزات النموذج انه يمكن تطبيق اختبارات السببية، السببية في الاقتصاد مختلفة في معناها عن السببية في أي استعمالات أخرى. تشير الى مقدرة متغير بالتنبؤ (وبذلك يسبب) للمتغير الآخر. نفترض ان هناك متغيرين y_t, x_t يؤثران كل منهما على الآخر بمتباطئة موزعة. العلاقة بين المتغيرين يمكن اسرها بنموذج. في هذه

الحالة من الممكن ان نقول

(أ) y_t تسبب x_t ،

(ب) x_t ، تسبب y_t ،

(ج) هناك رد فعل ثنائي الاتجاه (السببية بين المتغيرات)

(د) المتغيران مستقلان. يجب ايجاد الطريقة المناسبة والتي تسمح باكتشاف علاقة السببية والتأثير بين المتغيرات.

Granger (1969) طور اختبار بسيط لتعريف السببية كما يلي: المتغير y_t يقال انه يسبب x_t ، *Granger*.

إذا كانت x_t ، يمكن ان يتنبأ بها باستخدام القيم المتباطئة للمتغير y_t .

1-2-4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :

إن الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية هو التعرف على ما إذا كان السلاسل لا تتغير هيكلتها من فترة إلى أخرى، والتوصل إلى الإجابة الخاصة بصلاحية السلاسل .

• إذا كانت $|F^t| < |F^c|$ نقبل الفرضية H_0 والسلسلة في هذه الحالة مستقرة .

• إذا كانت $|F^c| > |F^t|$ نرفض الفرضية H_0 وبالتالي تكون السلسلة غير مستقرة.¹

وقد جاءت نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية موضحة في الجدول التالي²

جدول رقم (4-9) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

النتيجة	الفرق الثاني		الفرق الأول		المستوى		المتغير
	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-4.81	-1.95	1,22	Log PIB
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-4,70	-1.95	-1,41	Log DD
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-4,55	-1.95	-1.05	Log INVE
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-2,62	-1.95	1.53	Log INVL
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-5,49	-1.95	1,44	Log TCH
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	-5,39	-1.95	1.58	Log M2
			-1.95	-5.24	-1.95	-0.04	Log GD

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

¹ عبد القادر محمد عطيه، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001.

² - نتائج اختبار الاستقرارية في الملحق رقم 1 .

من خلال الجدول الخاص باختبار استقراريه السلاسل الزمنية أن كل السلاسل الزمنية كانت مستقرة بعد

الفرق الاول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة

Pib : تمثل معدل النمو الاقتصادي،:

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى مستقرة لأن $|1,22-| > |1,95-|$ ، ولكنها مستقرة بعد

الفرق الأول لأن $|ADF|$ بعد الفرق الأول لأن المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن

$|4,85-| < |1,95-|$ ،

DD: تمثل الانفتاح التجاري:

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أنه

من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $|1,41-| > |1,95-|$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة

بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن:

$|4,70-| < |1,95-|$.

INVE : تمثل الاستثمار الاجنبي المباشر

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أنه

من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $|1,05-| > |1,95-|$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة

بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن $|4,55-| < |1,95-|$.

INVL : تمثل الاستثمار المحلي :

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أن
حيث أنه من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $|1,53-| > |1,95-|$ ، و لكن السلسلة جاءت
مستقرة بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن:

$$|2,62-| < |1,95-| .$$

TCH : تمثل سعر الصرف

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أنه
من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $|1,44-| > |1,95-|$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة
بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن $|5,49-| < |1,95-|$.

M2 : و تمثل الكتلة النقدية :

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أنه
من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $|1,05-| > |1,95-|$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة
بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن $|4,55-| < |1,95-|$.

GD : الانفاق الحكومي

نلاحظ أن السلسلة ليست مستقرة في المستوى لأن $|ADF|$ المحسوبة أقل من $|ADF|$ الجدولة حيث أنه من جدول اختبار استقرار السلاسل الزمنية لدينا $|0,04-| > |1,95-|$ ، و لكن السلسلة جاءت مستقرة بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة حيث أن $|5,24-| < |1,95-|$.

ومن دراسة الاستقرارية يمكن أن نخلص الى نتيجة مفادها أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة مستقرة بعد الفرق الأول لأن $|ADF|$ المحسوبة أكبر من $|ADF|$ الجدولة عند درجة استقراره 5%.

2-2-4 نتائج اختبار السببية :

إن معرفة نتائج السببية ضروري من اجل معرفة العلاقة بين متغيرات نموذج الدراسة القياسية حيث أنه كلما كانت

احتمالية فيشر أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم H_0 ، اي لا يوجد تأثير بين المتغير المستقل و المتغير التابع.

اما اذا كانت احتمالية فيشر اقل من 0.05 نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، اي هناك تأثير بين

المتغيرين.

وجاءت نتائج اختبار السببية موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (4-10) نتائج اختبار السببية

لا يتسبب	يتسبب	احتمال اختبار السببية	فرضية العدم
×		0,54	Log GD لا يتسبب في Log PIB
×		0,46	Log PIB لا يتسبب في Log GD
×		0,31	Log INVE لا يتسبب في Log PIB
×		0,63	Log PIB لا يتسبب في Log INVE
×		0,19	Log INVL لا يتسبب في Log PIB
×		0,24	Log PIB لا يتسبب في Log INVL
×		0,15	Log TCH لا يتسبب في Log PIB
×		0,54	Log PIB لا يتسبب في Log TCH
×		0,15	Log M2 لا يتسبب في Log PIB
×		0,58	Log PIB لا يتسبب في Log M2
×		0.054	Log DD لا يتسبب في Log PIB
×		0,42	Log PIB لا يتسبب في Log DD

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول الخاص بالسببية أنه لا توجد سببية في الاتجاهين ، كما نلاحظ أن جل متغيرات قياس النمو لا

تتسبب في الجزائر لا تتسبب في النمو الاقتصادي ، كما ان النمو الاقتصادي لا يتسبب في هذه مؤشرات

من الطبيعي في دراسة السببية أن النتائج الموجودة في الجدول توضح عدم وجود سببية في اتجاهين أي أن النمو لا

يؤثر في الانفاق الحكومي كما ان الانفاق الحكومي لا يؤثر على النمو وهذا يؤيد النظريات الاقتصادية فليس

بالضرورة أن تكن الزيادة في الإنفاق الحكومي في صالح النمو الاقتصادي خاصة إذا كان هذا الإنفاق في أوجه غير صحيحة وليس في محله ويعبر عن سوء تسيير للثروات الوطنية وعدم صبها في مشاريع ذات مردودية يمكنه أن يؤثر بطريقة عكسية على النمو الاقتصادي ولكن في النظرية الاقتصادية من خلال تحليله للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين والمتمثلة في قانون فاجنر والفرضية الكينزية. بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في البحث والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرار ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر، فإن النتائج تكشف عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، فضلا عن ذلك، فإن التحليل يكشف عن وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين، وهو ما يدعم كلا من قانون فاجنر وفرضية كينز.

من خلال ما سبق، أظهر تحليل النماذج المستخدمة بأن الإنفاق الحكومي الموجه للاستهلاك النهائي لا يؤثر بشكل ملفت للانتباه على الناتج الوطني، كذلك ظهر لنا بأنه زائد عن اللازم وإنتاجيته سالبة وبالتالي فهو مبط للنمو الاقتصادي وهذا راجع لعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحاضر وبالتالي التوسع فيه بدون مبرر على حساب أوجه الإنفاق الأخرى مضر بالناتج الوطني وبالتالي النمو الاقتصادي، إذن فالأجدر تحسين نوعي في مجالات إنفاق هذا النوع من الإنفاق - الإنفاق الاستهلاكي ذو الطبيعة النهائية - بدلا من الزيادة الكمية فيه لأن التأثير سيكون مزدوجا فمن جهة سيؤثر على التوزيع البديل له - في مجالات انفاقية أخرى غير استهلاكية - بالإضافة إلى تأثيره السالب الناتج عن زيادته على المستوى المطلوب

كما بين اختبار علاقة السببية بين متغير سعر الصرف والنمو وأيضا عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الاتجاهين .

3-2-4 تقدير نموذج الانحدار :

بعد دراسة الاستقرارية و السببية و بافتراض أن العلاقة خطية بين المتغيرات سوف نقوم بتقدير المعادلة الانحدار من أجل تحديد طبيعة العلاقة التي تربط سياسة الصرف بالنمو الاقتصادي وباستعمال طريقة المربعات الصغرى MCO وبالأعتماد على نتائج الجدول أدناه (4-10) المعروف في الملحق كتابة يمكن معادلة الانحدار بالشكل الآتي :

الجدول رقم (4-11) نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Least Squares
Date: 06/12/17 Time: 15:28
Sample (adjusted): 1990 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.663977	0.905093	5.153036	0.0001
LOGDD	-0.248605	0.251033	-0.990327	0.3351
LOGTCH	3.796348	190.5617	1.992189	0.0617
LOGINVE	0.008171	0.003956	2.065698	0.0536
LOGINVL	0.669319	0.036060	18.56139	0.0000
LOGM2	-379.7548	190.5476	-1.992965	0.0616
LOGGD	-0.734085	0.258300	-2.841988	0.0108
R-squared	0.986078	Mean dependent var		7.831503
Adjusted R-squared	0.981438	S.D. dependent var		0.492068
S.E. of regression	0.067041	Akaike info criterion		-2.335538
Sum squared resid	0.080900	Schwarz criterion		-1.994253
Log likelihood	36.19423	Hannan-Quinn criter.		-2.240880
F-statistic	212.4929	Durbin-Watson stat		1.524790
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج

$$\text{Log pib} = (4.66) - (0.24)\text{logDD} + (3.79)\text{log TCH} + (0.08)\text{log INVTE} + (0.66)\text{log INVTI} - (379.7)\text{logM2} - (0.7)\text{logGD}$$

(0.0001) (0.33) (0.06) (0.05) (0.000) (0.06) (0.010)

$$R^2\text{Adj}=0.98$$

$$PF=0.000$$

$$DW=1.52$$

نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أن المتغيرات المستقلة تفسر 98% من الاقتصادي المعبر عنه في النموذج بالنتائج المحلي الاجمالي PIB لأن $R^2\text{Adj}=0.98$ أما النسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير معروضة في هذا النموذج. إن احتمالية **F-Statistic** ($PF=.0.000$) أصغر من 5% ما يعني أن النموذج معنوي ، أي أن بيانات الدراسة مناسبة للنموذج .

أما فيما يخص نتائج اختبار الفرضيات فكانت النتائج كما يلي :

- 1- الانفتاح التجاري لا يؤثر في النمو الاقتصادي لأن القيمة الاحتمالية لمتغير الانفتاح التجاري (0.33) أكبر من 5% وبالتالي لا نرفض الفرضية العدم التي تنص على أن الانفتاح التجاري لا يؤثر في النمو الاقتصادي .
- 2- لا يؤثر سعر الصرف في النمو الاقتصادي عند مستوى منوية 5% لكم هذا التأثير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 10% لأن القيمة الاحتمالية لمتغير سعر الصرف (0.06) أصغر من مستوى المعنوية 10% وبالتالي نرفض الفرضية العدم عند مستوى معنوية 10% وهذا ما يعني أن سعر الصرف يؤثر على النمو وهذا التأثير موجب لأن معامل سعر الصرف موجب (3.79)

- 3- الاستثمار الاجنبي لا يؤثر على النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% لكن تأثير الاستثمار الاجنبي منوي احصائيا عند مستوى 10% لأن القيمة الاحتمالية لهذا المتغير تساوي 0.53 وهي قيمة أصغر من 10% وعليه نرفض فرضية العدم عند مستوى 10% أي أن الاستثمار الاجنبي يؤثر على النمو وهذا التأثير موجب لأن معامل المتغير وجب (0,008) .
- 4- الاستثمار المحلي له تأثير على موجب على النمو الاقتصادي وهذا التأثير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5% وعليه نرفض الفرضية العدم
- 5- العرض النقدي لا يؤثر في النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% لكن هذا التأثير يبقى معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 10% لأن القيمة الاحتمالية (0.06) وهي أقل من 10% وعليه نرفض الفرضية العدم عند مستوى معنوية 10% كما أن هذا التأثير سلبي لأن معامل العرض النقدي سالب (- 379.75)
- 6- الانفاق الحكومي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهذا التأثير معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 5% لأن القيمة الاحتمالية (0.01) أقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم .

3-4 نتائج البواقي :

3-4 1- التجانس التباين :

جدول رقم (4- 12) يوضح التجانس والتباين في النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

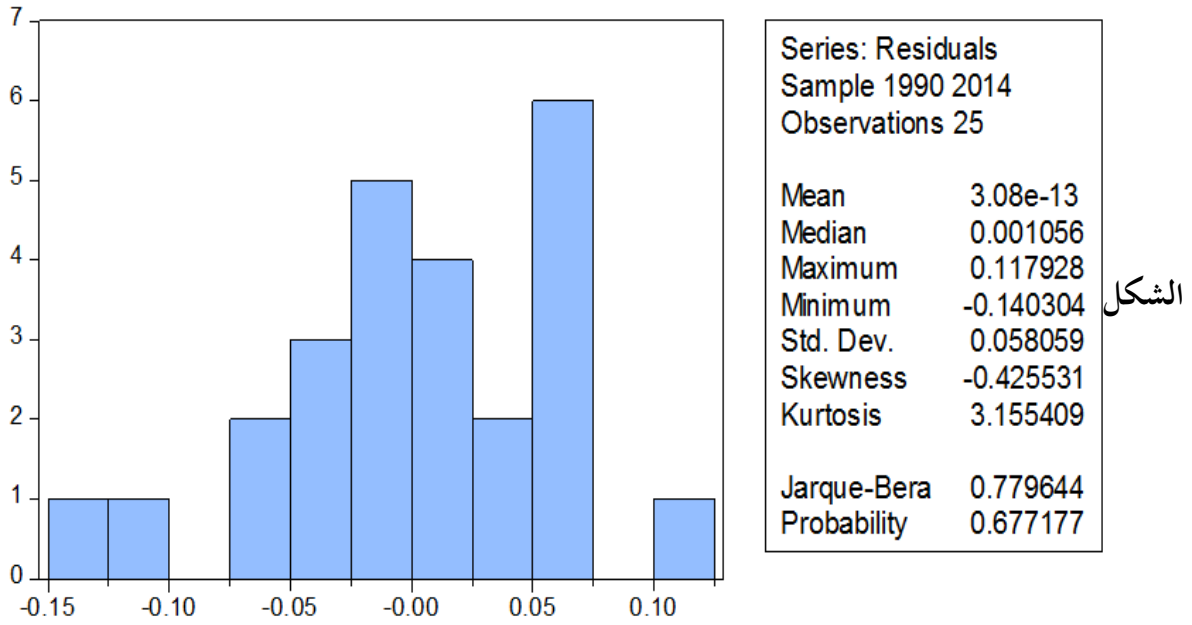
F-statistic	0.166110	Prob. F(1,22)	0.6875
Obs*R-squared	0.179853	Prob. Chi-Square(1)	0.6715

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يوضح الجدول أن احتمالية فيشر أخذت القيمة 0.68 وهي أكبر من 0.5 أي أن التباين متجانس ومعنى ذلك سلامة النموذج من مشكل عدم تجانس التباين للبواقي .

4-3-2 التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل رقم (4 -10) التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج

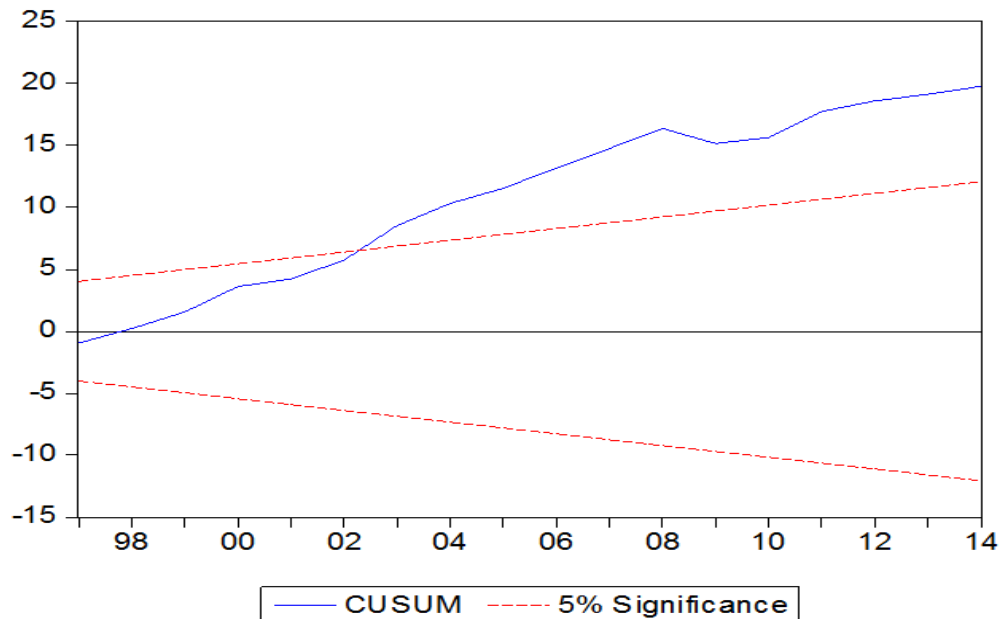
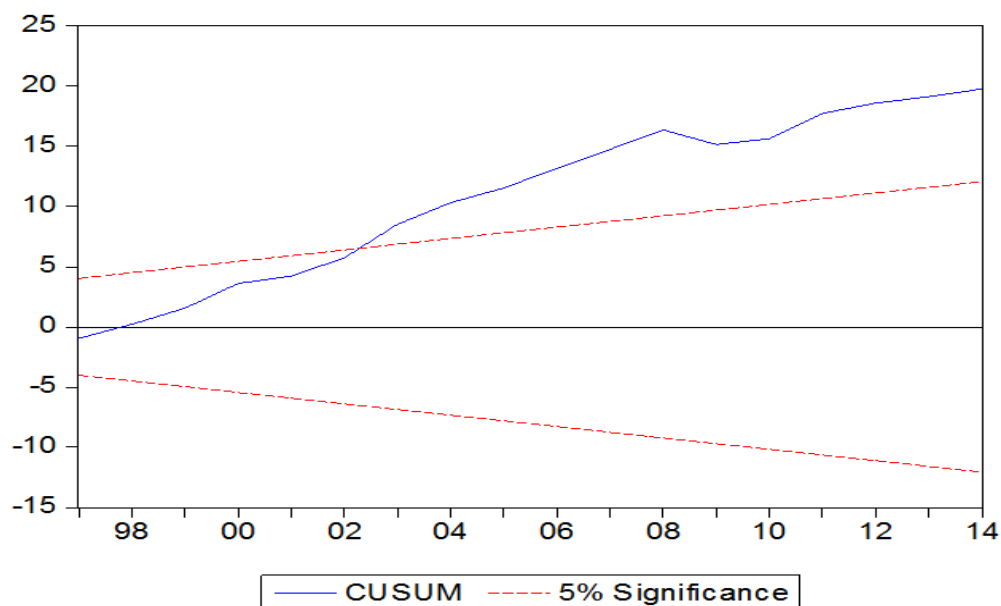


المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يوضح الشكل أن احتمالية Jarque_bera أخذت القيمة 0.67 و هي أكبر من 0,05، معناه أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3-3-4 الاستقرار الهيكلي للنموذج :

الشكل رقم (4- 11) يبين الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الشكلين نلاحظ ان الاحتمال يوجد داخل مجال الثقة 5% و بالتالي النموذج مستقر هيكليا و يمكن التنبؤ به.

4-4 التفسير الاقتصادي للنتائج

تشير نتائج تقدير النموذج أن زيادة درجة الانفتاح التجاري 1% يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي

بـ 0,24% والسبب راجع الى الانفتاح التجاري على العالم الخارجي من شأنه زيادة السلع المستوردة من الخارج وبالتالي هذا السبب يمكنه الناتج المحلي الاجمالي وهذه النتيجة منطقية فالجزائر تعتمد في اقتصادها بنسبة كبيرة على عنصر المحروقات حيث تبلغ صادرات انقط أكثر من 98% بينما الصادرات خارج الطبيعة والتي من شأنها اعطاء الانتعاش الى النمو الاقتصادي ويعطي قوة لقيمة العملة فإذا تنوع الاقتصاد هو السبيل الى زيادة النمو وتجنب الصدمات النفطية التي قد تأتي على الأخضر واليابس كما حدث بعد أزمة 1986 من إختيار أسعار النفط دون 15 دولار للبرميل بينما يحسب في الميزانية بـ 24 دولار وبالتالي تم تسجيل عجز في الموازنة بفجوة كبيرة مما انجر عنه ارتفاع في معدلات التضخم ارتفاع في معدلات النمو وبالتالي انعكس ذلك على الجانب الاجتماعي وجاءت أحداث 1988 وما تلاها من أزمات .

- كما تشير أيضا نتائج التقدير أن زيادة معدل الصرف ب وحدو واحدة يؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي بـ 3.7% وهي نتيجة منطقية وذلك يمكن ارجاعه أن سعر الصرف يعتبر كآلية في يد السياسة النقدية فتعديل سعر صرف العملة رفعا وتخفيضها من السياسات التي تحفز النمو الاقتصادي سلبا ، وفي هذا السياق ظهرت العديد من النظريات التي حاولت اعطاء تفسير لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي ، وأظهرت هذه الدراسات تأثيرات متبادلة بين تقلبات أسعار الصرف وهذه المتغيرات ، حيث يعتبر النمو من أهم المتغيرات التي

أخذت حيزا كبيرا من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية لما له من أثر على تطور المجتمعات من خلال زيادة الانتاج الوطني ، كما تعد مشكلة ارتفاع معدلات التضخم أحد أبرز التحديات التي يواجهها صانعو السياسات النقدية ويعتبر نتاج الارتفاع الملموس والمستمر في المستوى العام للأسعار ، وقد فتح النمو والتضخم جدلا واسعا حول علاقتهما بتقلبات أسعار الصرف ، فالنمو الاقتصادي مثلا يتطور حسب نظام الصرف المتبع سواء كان النظام ثابتا أو وسيطا أو مدارا أما التضخم فيؤثر على قيمة العملة من خلال المعروض النقدي من العملة المحلية الذي يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، كما لا تغفل الدور الهام لاستقرار أسعار الصرف في جذب رؤوس الاموال الدولية داخل البلد وساهمتها في زيادة عرض النقد الاجنبي .

- كما جاء في نتائج التقدير أن زيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة ينخفض النمو بـ 0.73% وذلك يمكن إرجاعه إلى أن السياسة المالية في الجزائر غير ذات فعالية خاصة في جانب الانفاق الحكومي فهذا الاخير من أدوات الزيادة في الدخل الذي يمكنه رفع معدلات الناتج الاجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي ولكن هناك شروط من اجل جعل الانفاق يحفز النمو من بينها زيادة الانفاق الحكومي مربوطه بتخفي ض لقيمة الضرائب مثلا من أجل تحفيز المؤسسات على العمل وهذا النوع من الانفاق منتج وليس استهلاكي بينما نلاحظ في الجزائر أن هناك ميزانيات ضخمة تنفق في هذا الاطار خاصة في مجال الدعم الذي أرهق كاهل الدولة فعلى حساب النمو ومن أجل شراء السلم الاجتماعي مارست الدولة هذه السياسة طيلة العقدين الاخيرين من هذا القرن بسياسات دعم الشباب وصيغ عدة آخر كالسكن الاجتماعي وسوء تسيير الدواوين العقارية أربك الدولة وزاد من شدة الانفاق في هذا المجال وهو انفاق غير منتج بل مضر للاقتصاد اذا ما استمر ولم تقم الدولة بتغيير سياساتها في مجال الانفاق الحكومي الى الاقتصار على الانفاق المنتج الذي يحفز النمو وخلق مؤسسات بدل دعم الشباب في مشاريع فاشلة أو مؤسسات تولد ميتة أو وتؤد في مهدها نظرا لعدم خبرة الشباب في مجال الاعمال وعدم دراسة الجدوى بشكل سليم

- كما تشير نتائج التقدير أنه بزيادة وحدة واحدة في الاستثمار الاجنبي المباشر تزيد معدلات النمو بـ 0.008% وهي نتيجة منطقية من حيث الاشارة الموجبة التي يخلفها الاستثمار الاجنبي على النمو ولكنها تبقى في الجزائر نسبة ضئيلة وغير مشجعة ولا محفزة على النمو فمن الضروري أن تكون معدلات المساهمة في حجم النمو الاقتصادي فهناك تأثيران متضادان لأنظمة الصرف على النمو الاقتصادي ، فالعمل بسياسة تثبيت أسعار الصرف يحفز النمو عبر تحفيز تدفق الاستثمارات الاجنبية الى داخل البلد نتيجة الاستقرار والامن وهو ما يعرف بتكلفة المرور ، أما التأثير الثاني هو أن العمل بأنظمة الصرف المرنة تقوم هي أيضا بتحفيز النمو عبر اعادة تخصيص الموارد نحو استخداماتها البديلة وهذا ما يزيد من الناتج الحدي لهذه الموارد وهذا بدوره يساهم في خلق النمو .

اما العمل بنظم الربط الوسيطة التي تعتبر مزجا بين النظامين السابقين الثابت والمرن فإن وطأة التأثيرين السابقين ستخفض إذ تستمد من كل نظام جزء من كل تأثير فبالتالي يكون لسعر الصرف نوع من المرونة تسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي لها و في نفس الوقت هناك نوع من الاستقرار النسبي يسمح للاستثمارات الاجنبية بالتدفق الى داخل الدولة و يمنحها المناخ الملائم للعمل وبالتالي تحقي معدلات نمو أفضل

- كما تشير نتائج التقدير أنه بزيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي بـ 0.66% أي أن الاستثمار المحلي يحفز النمو في هذه الحالة وله دور أكبر من الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في الواقع الجزائري إذ يفوقه بأكثر من 80 مرة مقارنة بالاستثمار المحلي لأنه بلغ وفقا للتقدير الخاص بهذا النموذج في تأثيره على النمو الاقتصادي ، و مما لا شك فيه إن أسواق المال في الدول النامية تساعد في عودة رؤوس الأموال الوطنية إلى الاستثمار المحلي . وهذا يساهم بصورة مباشرة في زيادة نمو معتبرة تمكن من تحقيق التنمية المتواصلة . فأسواق المال تتيح فرصا تجارية لا يمكن تجاهلها ، وهذه الفرص حققت إنجازات عظيمة في نمو اقتصاديات بعض الدول . فقد تمكنت

بعضها من تحقيق زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ثلاثة إضعاف الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة صناعياً

- كما أعطت تقديرات النموذج أيضا أن الزيادة في مقدار الكتلة النقدية بوحدة واحدة تؤدي بالنمو الى الانخفاض ب3,79% وهذه نتيجة أيضا منطقية تدعمها النظريات الاقتصادية فزيادة السيولة النقدية من شأنه تعريض الاقتصاد إلى فجوة تضخمية تؤثر سلبا على مسار النمو الاقتصادي فمن أدوات السياسة النقدية تحفيز على زيادة العرض من الكتلة النقدية أو التقليل منه عن طريق زيادة الاحتياطي القانوني واقناع البنك المركزي للبنوك التجارية بضرورة التخفيض والاقبال من الاقراض الائتماني لعلاج الفجوة الانكماشية أو العكس لعلاج الفجوة التضخمية .

- وكخلاصة لهذه النتائج الخاصة بالنموذج والمتعلقة بالتفسير الاقتصادي لهذا النموذج يمكن القول أن موضوع أنظمة الصرف والنمو موضوع لا يزال يثير الكثير من الجدل ولا يزال الموضوع خصبا لمزيد من البحوث المعمقة لمعرفة كنه هذه العلاقة وسبل تأثيرها على النمو الاقتصادي فالدراسات السابقة تكاد تكون متناقضة في نتائجها وكما يمكننا عرض هذه النتائج ومقارنتها مع بعضها البعض ومع النتائج التي توصلنا اليها من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية فقد جاءت دراسة كل من Baxter و Stockman العينة 49 بلد الفترة المدروسة (1946-1986) الدراسة سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية (الإنتاج، معدلات الصرف الحقيقية، التبادلات الخارجية). لم يجدوا علاقة بين تلك المتغيرات و نظام سعر الصرف المطبق ،

دراسة Mills Royame –Uni و Wood خلال (1950-1990) غياب أثر نظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي

أما الباحث الاقتصادي Rose دراسة حالة ألمانيا في الفترة الممتدة من (1960-1992) توصل إلى نفس النتائج .

Mundell قارن بين النمو الاقتصادي في الدول الصناعية قبل و بعد اختيار نظام برتين و و دز وأكد أن النمو الاقتصادي كان سريعاً خلال الفترة الأولى عندما كانت معدلات الصرف ثابتة .

Gosh و AL 140 دراسة لدولة (1960-1990) لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي و أنظمة سعر الصرف. لم يتوصلوا إلى نتيجة نهائية تشرح هذه العلاقة .

LYS تغيرات حول سنة (1974-1999) بين أن أنظمة سعر الصرف تتماشى مع معدلات نمو مرتفعة

Bailliu La France Perrault، 25 دولة ذات اقتصاد ناشئ (1973-1998) أثبتوا أن أنظمة

الصرف المرنة يرافقها نمو اقتصادي أكثر سرعة لكن فقط في الدول التي تتميز بانفتاح على تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

Bailliu La France Perrault، دراسة لـ 60 بلد (1973-1998) للتأكد من أن نظام سعر الصرف عبارة عن إطار للسياسة النقدية الفعالة الذي يؤدي إلى نمو اقتصادي.

Gulde، Ghosh، Wolf 165 دولة (1973-1999) تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو و التضخم توصلوا إلى نفس النتائج السابقة لكن لم يجدوا تفسير للعلاقة بين أنظمة سعر الصرف و النمو الاقتصادي.

Levy-Yeyati و Edwards أكدت هذه الدراسات عدم قدرة الأنظمة سعر الصرف الثابتة على امتصاص الصدمات المتعلقة بالمبادلات و هذا ما يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي.

هذا من الجانب النظري أما في أرض الواقع يمكننا أن نصف سياسات سعر الصرف في الجزائر من خلال مقارنات بسيطة سنوضحها كالآتي :

جدول رقم(4-13) يوضح قيمة صرف الدولار مع بعض عملات البلدان العربية

الدولار	عملات عربية
واحد دولار \$1	144 دينار جزائري
واحد دولار \$1	10 دراهم مغربية
واحد دولار \$1	4 ريال سعودي
واحد دولار \$1	3 درهم إماراتي
واحد دولار \$1	2 دينار تونسي

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك العالمي

من خلال هذه المقارنة البسيطة نلاحظ أن الحصول على دولار واحد في الجزائر يقابل 164 دينار جزائري ، عشرة دراهم مغربية يصغر الرقم أكثر مقابل الريال السعودي حيث أن واحد دولار يقابل 4 ريال سعودي وواحد دولار يقابل 3 درهم امراتي بينما ينفق المواطن التونسي في دولة تونس الشقيقة ديناران تونسيان فقط للحصول على

دولار واحد ، رغم أن تونس تعيش ظروف اقتصادية صعبة وحالة انعدام الامن وعدم الاستقرار السياسي منذ سنة 2011 .

وبطبيعة الحال العملة في الاقتصاد هي الوجه النقدي للاقتصاد فلا يمكن أن نتكلم عن عملة قوية في ظل اقتصاد ضعيف والعكس لا يمكن أن نتكلم عن عملة ضعيفة في اقتصاد قوي وهذا ما يفسر قوة الدولار مثلا وقوة الين الياباني قوة اللوان الصيني لأنها ببساطة تابعة لاقتصاديات قوية ، وكما رأينا مما سبق في الجدول السابق وهو لدول ليست بصناعية ولا قوية مثل المغرب الامارات والسعودية فهناك تنوع في الاقتصاد لهذه الدول هناك صادرات خارج المحروقات خارج الطبيعة هناك محتوى خدماتي ومحتوى صناعي أعطى بطبيعة الحال متنفس لهذه العملات للبلدان السابقة الذكر

بالنسبة للجزائر في سنة 1990 عندما كانت الصادرات أكثر تنوعا كنا نحصل على دولار واحد ب 5 دينار أما الآن للحصول على دولار واحد في السوق الرسمي يلزم أكثر 120 دينار وهذا يعني أن التدهور بلغ 23 مرة عما كان عليه وضع الدينار سنة 1990 وهذا نتيجة التراجع الكبير لسلة الجزائر من الصادرات خارج المحروقات ، طبعا النفط اليوم لا يقوم إلا بعملة واحدة هي الدولار بينما باقي السلع فتقوم بسلة من العملات ، لذلك صادرات النفط لا تعطي قوة للدينار بينما ما يعطي قوة لقيمة العملة الوطنية اليوم هو الصادرات خارج الطبيعة أي خارج المحروقات في ثمانينات القرن الماضي كان في الميزان التجاري حوالي 74% من الصادرات محروقات بينما 26% المتبقية خارج المحروقات أما اليوم سنة 2014 في الميزان التجاري حوالي 97% صادرات نفطية و3% أو أقل صادرات خارج المحروقات وهذا ما يعطي ضعف قيمة الدينار الناتج عن تدهور أسعار النفط ، والكثير من الناس يتساءل كيف أن الجزائر كانت ولا تزال تعتمد على الصادرات النفطية ولكن الدينار كان أعلى مما كان عليه

الآن ببساطة سعر الصرف كان اداريا ولكن باعتماد معايير الشفافية والتحول الى تحرير أسعار الصرف بدأ الدينار يأخذ شكل آخر ويقترّب من قيمته الحقيقية وكان الدافع الى ذلك دافعا موازناتيا وليس اقتصاديا لذلك لجأت الدولة الى خفض سعر الدينار من أجل رفع الحماية النفطية لمواجهة العجز في الموازنة العامة أي المزيد المقابل للدينار من النقد الاجنبي واذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه وتواصل هبوط أسعار النفط دون المستوى المطلوب فسوف يضطر البنك المركزي الى خفض قيمة الدينار مرة أخرى لاستعادة التوازن في الموازنة لأنه كما ذكرنا يستعمل أدوات السياسة النقدية في محاولة رد التوازن الى السوق النقدي وسوق العملة وتحسين مستويات أسعار الصرف مقابل العملات الاجنبية .

خلاصة الفصل

كانت الدراسة في هذا الفصل متعلقة بفحص أوجه العلاقة بين أنظمة الصرف المطبقة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 2014 ، والتي اتسمت بتطبيق عدة أنظمة سعر صرف منذ الاستقلال تبنت الجزائر نظام ثبات أسار الصرف كون هذه المرحلة من التاريخ الاقتصادي مرحلة مفصلية والبلاد كانت قد عانت من احتلال وتدمير للثروات ونهب للممتلكات قارب على قرن وربع القرن من الزمان وهذه المدة ليست باليسيرة في عمر البلدان وكان لا بد لصانعي القرار في تلك الفترة تبني نظام التثبيت فالمحافظة على استقرار العملة الوطنية التي كانت حديثة عهد كان سيكون له الاثر الايجابي على مختلف النواحي الاقتصادية للبلاد ، ولكن العمل بهذا النظام سرعان ما تحول الى نظم الربط الوسيطة حيث مزجت بين سياسة التثبيت وسياسة المرونة لأسعار الصرف خاصة وأن نظام بروتون وودز كان قد انتهى العمل به بعد ذلك وبعد الأزمة النفطية التي ضربت معظم الدول التي كانت تعتمد على المحروقات في اقتصاداتها سنة 1986 بدأ التفكير جديا في اصلاحات اقتصادية في مجالات شتى من بينها اعادة النظر في سياسة أسعار الصرف والوصول إلى نظام صرف حر، تم انشاؤه في 1994/01/10 بهدف اصلاح المنظومة البنكية ليتماشى مع مجريات اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي وكان النمو الاقتصادي هو الهدف المنشود من هذه الاصلاحات التي شهدت اصلاحات عديدة تماشيا مع مخططات الاصلاح الاقتصادي وجاء في هذا الفصل دراسة قياسية حاول من خلالها الباحث ابرز العلاقة الموجودة بين أنظمة اسعار الصرف وبين النمو باستعمال متغيرات مفسرة كالاستثمار الاجنبي والانفاق الحكومي والكتلة النقدية والانفتاح التجاري

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن سعر صرف متغير يؤثر بمتغيرات الاقتصاد الكلي على الصعيد لداخلي والصعيد الخارجي كما أن لتغيرات أسعار النفط أثر على هذا المؤشر ، كما أن الجزائر تسعى جاهدة لتحرير التجارة الخارجية منذ سنوات نتيجة المفاوضات التي كانت تجري بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة OMC في الفترات السابقة ، بإنظام الجزائر إلى هذه المنظمة والانفتاح التجاري وحرية تبادل السلع والخدمات البنينة خاصة وأن الجزائر تحتل موقع افريقي ممتاز يؤهلها لتكون مركز تجاري هام يربط بين أوروبا وافريقيا ، وهذه المبادلات التجارية لا يمكن ان تكون بالعملة الوطنية الدينار ، بل هناك حلقة ربط تربط العملة المحلية بالعملات الاجنبية التي تتعامل معها ولأن معظم التعاملات المالية التجارية الدولية تتم بالدولار وفقد تم ربط معظم عملات العالم بهذه العملة ما يعطي قوة للدولار الامريكي في العالم فمعظم السلع مسعرة بالدولار الامريكي مما جعل دول العالم تحتكم الى انشاء أنظمة لمقايسة العملات وإعطائها قيمة بالدولار وهذا ما يطلق عليه بنظام سعر الصرف ، و منذ اختيار نظام بريتون وودز، يبدو أن أمر استقرار أسعار الصرف، خاصة العملات الأساسية. أصبح مصدر قلق واهتمام كبير إلى يومنا هذا ، والتي قد تكون مكلفة لأقصى حد ليس فقط على البلدان المعنية بالأمر بالشكل مباشر، بل أيضا لباقي بلدان العالم.

وعلى الرغم من انتهاج معظم الدول لمختلف نظم أسعار الصرف، مع أنها تتسم بمزايا معينة، إلا أنه بعد التجربة العملية لهذه النظم، بينت بعض العيوب بها ولم تثبت نجاحها، خاصة من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية وتوطيد الاتصال بين الاقتصاد الوطني لمختلف الدول والعالم الخارجي ، وإن الدور الذي يلعبه سعري الصرف الاسمي والحقيقي بالغ الأهمية. فالأول يقوم بقياس متوسط حصيلة تقلبات العملات بالنسبة لعملة معينة،

والثاني يبين مستوى التضخم والقدرة التنافسية لأسعار سلع دولة ما، ومن هنا جاء سعر الصرف الذي يعبر عنه ببساطة على أنه " سعر عملة مقوما بعملة اخرى " كعنصر مهم في اقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة ، إذ يتبين من خلال الدراسة أن لأسعار الصرف أثر على أسعار الاستيراد والتصدير وبالتالي على عرض وطلب السلع ، وهذا عند سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، إلى جانب ذلك فنظام وسياسة سعر الصرف المتبعة تلعب دورا فاعلا في التقليل من آثار التضخم على المستوى الاقتصادي والمحافظة على القدرة الشرائية ،

مما لا شك فيه إن أسواق المال في الدول النامية تساعد في عودة رؤوس الأموال الوطنية إلى الاستثمار المحلي. وهذا يسهم بصورة مباشرة في زيادة نمو معتبرة تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي ، فأسواق المال تتيح فرصا تجارية لا يمكن تجاهلها ، وهذه الفرص حققت إنجازات عظيمة في نمو اقتصاديات بعض الدول. فقد تمكنت بعضها من تحقيق زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى ثلاثة إضعاف الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة صناعياً، وتمكنت من كبح جماح العجز والتضخم وعمليات الخصخصة غير المدروسة . كما استطاعت عدة دول كبولندا خلال سبع سنوات أن تتخطى المرحلة الانتقالية لاقتصادها بصورة مثالية وحققت أعلى معدل نمو في أوروبا ، واستطاعت أن تخفض من نصيب أنشطة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من 100% إلى 33% فقط ، إذ ان زيادة النشاط الاقتصادي الحقيقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي يزيد من التفاؤل بشأن المستقبل ، مما يزيد من حركة التعامل على الأسهم في سوق الأوراق المالية ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع أسعارها. وهذا يؤكد صحة فرضية الدراسة حول العلاقة التي تربط تقلبات اسعار الصرف مع حجم الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة.

، أما بالنسبة لقاعدة تحديد سعر الصرف فإنه يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع، والمؤكد على أن النقاش حول أفضل نظام لأسعار الصرف هو دائما الشغل الشاغل لدى الساسة والاقتصاديين في كل بلدان العالم ، إلا أنه هناك جدل حول نجاعة وفاعلية أي من نظم الصرف يمكن أن يتم اختياره لتحقيق النمو المنشود للاقتصاد .

اما بخصوص النمو الاقتصادي فيعد النمو الاقتصادي في الوقت الحالي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول برمتها إلى تحقيقه، سواء تلك المتقدمة منها أو النامية. إذ أنه لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي. فالنتائج المحلي أو الداخلي هو من بين أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول و تخلفها، إذ بارتفاعه يعطي دلالة على تحسن الوضع المعيشي للأفراد و رفاهيتهم. لهذا فالفوارق الحاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في مستويات الرفاهية سببها هو الفجوة الهائلة في مستويات الدخل بين هذه الدول، هذه الفجوة التي ترجع بالأساس إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية لهذه الدول و قدم وسائلها و أساليبها الإنتاجية، وأيضا إلى جانب ذلك النمو السكاني الكبير الذي تعرفه من جهة أخرى.

باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي أنظمة سعر الصرف فلا يزال لجدل قائما عن ما إذا كان لنظام الصرف أثر سبي على النمو الاقتصادي وعمّا إذا كان هذا الأثر مباشرا او غير مباشر وهل يمكن قياس هذا الأثر عن طريق أساليب القياس الاقتصادي ، وفيما يخص بيانات الدراسة الاقتصادية فمشاكلها لا تعد ولا تحصى فلدراسة على أعلى مستوى من الدقة كان على الباحث تقسيم الدراسة القياسية إلى فترات حسب كل نظام قامت بتطبيقه الجزائر بما أن الباحث اختار الجزائر كدراسة حالة غير أن المعطيات والبيانات المتعلقة بالنموذج ومتغيرات الدراسة احصائيا لا تقبل التقسيم لقلة البيانات في أكثر من متغير فلاستثمار الأجنبي المباشر مثلا ليس له مشاهدات الى بعد فترة التسعينيات أي في الفترات الاولى من فترات الدراسة مما اطر الباحث الى

إعادة النموذج المقترح في الدراسة حسب المعطيات المتوفر سواء في قاعدة بيانات البنك الدولي أو بنك الجزائر أو غيرها من قواعد البيانات المتاحة أمام الطلبة ، ونعود أدرجنا الى موضوع النمو وأسعار الصرف ، فهل أن هناك أثر لنظم الصرف على النمو فهل يصلح لكل الأنظمة وفي كل وقت وحين أم أن النظام الخاص بالصرف المتبع من قبل القطر يتفاعل مع خصوصية كل اقتصاد فسياسة الثبات لأسعار الصرف يمكن طان تصلح للدول النامية في مرحلة من المراحل فقط ثم التحول التدريجي الى تحرير أسعار الصرف والاتجاه أكثر إلى المرونة أكثر لسياسة أسعار وأي الانظمة أسرع في الاستجابة للصدمات الاقتصادية والأزمات المالية التي قد تضرب أي اقتصاد وفي أوقات مفصلية من حيات الدول في هذا البحث حاول الباحث الامام بجوانب الموضوع الموسوم بسياسة أسعار الصرف والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية - علما أن الموضوع قد تم تعديله ليتلاءم مع لواقع بعد أن كان العنوان السابق اختيار سياسة أسعار الصرف والتنمية الاقتصادية دراسة قياسية ، واتبعنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي متبوع بدراسة قياسية حول تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الاقتصادي وكان هيكل الدراسة قد شمل فصولا أربع تم الاحاطة بجوانب أسعار الصرف من مفاهيم ونظريات ومحددات وكذا طرق القياس ، ثم النمو الاقتصادي أيضا وشمل المفاهيم والنظريات والقياس أما الفصل الثالث فقد شمل دراسة العلاقة النظرية والتجريبية المرتبطة أساسا بسياسات ونظم أسعار الصرف وكان حول المرجعيات النظرية والتطبيقية لنظم أسعار الصرف وكذا الدراسات السابقة في الموضوع

نتائج الدراسة النظرية :

-أوضحت الدراسة النظرية أن هناك كم معتبر من الدراسات التي لامست الموضوع المتعلق بأسعار الصرف و النمو الاقتصادي ، والمتعلقة أيضا بأنظمة اسعار الصرف والنمو الاقتصادي وكان مجال الدراسات السابقة يعتمد على الدراسات الوصفية التحليلية للإمام بالجانب النظري من الدراسة و جانب القياس الاقتصادي

- ضرورة الاتجاه الى اتخاذ نظام سعر الصرف المعموم طالما أن أسعار الصرف الثابتة والوسيطية في الدول الناشئة والمتحولة الى اقتصاد السوق غالبا ما تكون سياسة غير ملائمة وغير ذي فعالية اتجاه النمو في المراحل الاولى من تحرير أسعار الصرف .

- الاتجاه نحو التعويم مع الاحتفاظ بنسبة ضئيلة من سلطة الضبط في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة اصلاحات اقتصادية وهذا بغرض امتصاص النتائج السلبية التي يمكن أن تنجر عن هذه الاصلاحات والتقلبات لأعطاء حافز على زيادة النمو .

- لا يوجد نظام صرف صالح لكل البلدان وفي كل الازمان لأن فعالية نظم الصرف تكون على متغيرات الاقتصاد الكلي بل يتوقف الامر على مدى درجة التنمية الاقتصادية في البلد

-يفضل الاتجاه لتبني نظام ثبات أسعار الصرف إذا كانت الصدمات التي يتعرض لها اقتصاد البلد ذات طابع نقدي ، كما يفضل العمل بالأنظمة المرنة في حال ما اذا كانت الصدمات ذات طابع حقيقي

نتائج الدراسة القياسية :

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- 1- لا يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي
- 2- سياسة سعر الصرف المنتهجة في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2016 كان لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي بحيث عندما يرتفع معدل سعر الصرف الرسمي يؤدي ذلك الى تعزيز النمو الاقتصادي .

- 3- الاستثمار الاجنبي له تأثير موجب على النمو الاقتصادي وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الاستثمار يؤدي ذلك الى تعزيز النمو في الجزائر
- 4- لاستثمار المحلي يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي وهذا يعني أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي
- 5- يؤثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي وهذا التأثير سالب ما يعني أن زيادة المعروض النقدي تؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي
- 6- الانفاق الحكومي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ما يعني أنه كلما ازداد الانفاق الحكومي يؤدي ذلك الى انخفاض في النمو الاقتصادي .

التوصيات والمقترحات

- يمكن القول ان نتائج الدراسة القياسية في هذا الموضوع تخضع الى امكانيات الباحث في الالمام بجوانب القياس الاقتصادي والبحث القياسي لإبراز الأثر الحقيقي والفعلي لأنظمة الصرف اتجاه النمو الاقتصادي .
- رغم محاولة الباحث الا أن هذ العمل يبقى جهد فردي يعتوره النقص وخلاصة قد لا تعطي الموضوع الفصل ويبقى الجدل مطروح محل نقاش وهذا لمحدودية الباحث في الالمام بجوانب القياس الاقتصادي وقلة المشاهدات ومصداقية المعطيات التي عمل بها هذا الباحث لذلك فالموضوع يبقى محل بحث ونقترح ان
- تكون هناك دراسات أخرى تشمل جوانب هذا الموضوع وبجته من زوايا آخر وبطرق قياس أخرى يمكن أن تعطي الباحث نتائج أفضل وأصدق في الميدان كما ينصح بالبحث في الموضوع مع زيادة عدد المتغيرات وبالتالي عدد المشاهدات والتركيز على مختلف تصنيفات أسعار الصرف وعدم الاكتفاء بسعر الصرف الرسمي فقط

الخاتمة العامة

فهنالك حظوظ لاستعمال سعر الصرف التوازني أو سعر الصرف الموازي الذي يمكن أن تكون له آثار اتجاه النمو واتجاه متغيرات الاقتصاد الكلي للبلد .

- امكانية امتداد هذا البحث وادخال متغيرات في الدراسة تكون ذات دلالة تفسيرية لأداء سعر الصرف اتجاه النمو الاقتصادي ومحاوله إيجاد العلاقة بالقياس الاقتصادي الاقرب للمصادقية وذو معنوية عالية .

قائمة الأنتيكال والجداول

قائمة المراجع

1 - قائمة الكتب باللغة العربية

- إبراهيم قندوزي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعرفة، الجزائر، 1998 .
- إسماعيل الشعباني " مقدمة في اقتصاد التنمية " الجزائر ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع 1997 .
- الدكتور هاني صالح، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، العبيكان الطبعة الأولى 2008.
- الصادق على توفيق ، محمد حسني محمد ولطيفة نبيل عبد الوهاب ، سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية .
- القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007.
- برايان كويل ، صفقات العملة الآجلة، ط 1 ، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 .
- برنيه سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بول سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، دار الاهلية .دون سنة طبع
- حميدات محمود ، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .
- حميدات محمود وخليلي كريم زين الدين: سياسات وإدارة أسعار الصرف في الجزائر، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1997 .
- حنفي محمد ناظم، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999
- حيدر عباس حسين وآخرون/بنك السودان المركزي/إدارة العامة للبحوث والإحصاء/2005/.
- خلاوة صالح، مدخل الى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر، عمان - الأردن ، 2011.

قائمة المراجع

- د محمد اشتيه " الاقتصاد لغير الاقتصاديين " ، دار الشروق للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى 2010 . عمان . الأردن .
- دريد كامل ال شبيب ، المالية الدولية ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع الاردن الطبعة الاولى 2011.
- رشدي شيحة مصطفى، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط5 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1985 .
- زهران حمدي، التنمية الاقتصادية، الفكر الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة مصر، سنة 1988.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 1994.
- شقيري نوري موسى ، صالح طاهر الزرقان ، محمد عبدالرزاق الحنيطي ، عبدالله يوسف سعادة " التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية " دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع عمان الاردن ط 2 ، 2015 .
- طراد إسماعيل إبراهيم ، إدارة العملات الأجنبية ، بدون ذكر دار النشر ، ط 2 ، عمان ، 2005 .
- طراد إسماعيل إبراهيم ، إدارة العملات الأجنبية ، بدون ناشر ، ط 2 ، عمان ، 2005 .
- عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 .
- عبد الحسين جليل ، عبد الحسن الغالي ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية و تطبيقات) ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2011.
- عبد الحسين جليل الحسن الغالي، سعر الصرف و ادارته، ذدار الصفاء للنشر و التوزيع 2011- عمان - .
- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي سعر الصرف و ادارته في ظل الازمات الاقتصادية نظرية و تطبيقات ط 1 دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن . 2011
- عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية - تحليل كلي وجزئي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2007.

قائمة المراجع

- عبد المجيد قدي- المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2004/2003 .
- عجمية محمد عبد العزيز وإيمان عطية، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، مصر، 2003.
- عرفان لقي حسين، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 1999 .
- غازي عبد الرزاق النقاش "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية " دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية 2001
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1988 .
- كرم أنطونيوس، اقتصاديات التخلف والتنمية، مركز الإنماء القومي، مطابع دار الهدف، لبنان 1980.
- محمد الخالد الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977.
- محمد عبد العزيز عجمية ، دة إيمان عطية ناصف ، د علي عبد الوهاب نجا ، " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية للنشر . الإسكندرية 2007 .
- محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمان يسرى أحمد / التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية الاسكندرية 1999 .
- محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية و التخطيط. دار النهضة العربية للطباعة بيروت 1973 .
- محمد علي سلامة، الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2002 .
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 .
- محمود يونس :اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ..

قائمة المراجع

- مدحت الصادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، ط. دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، 1997.
- صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، 1997 .
- أسامة محمد الفولي ومجدي شهاب، «العلاقات الاقتصادية الدولية»، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997،
- محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- عبد العلي جبلي، فيتالي كرامارنكو، "اختيار نظم الصرف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، صندوق النقد الدولي، 2003.
- جورج كانافوس، دون ميلر، "الإحصاء للتجارين: مدخل حديث" ترجمة: سلطان محمد عبد الحميد، دار المريخ، 2003 ، السعودية.
- حامد عبد المجيد دراز، سعيد عبد العزيز عثمان، "مبادئ المالية العامة" ج2، الدار الجامعية، 2002، مصر.
- رمزي علي إبراهيم سلامة "اقتصاديات التنمية" الدار الجامعية، 1991، مصر.
- سامويلسون، نورد هاوس "علم الاقتصاد" مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006، لبنان.
- عادل سودان، موفق دعبول، "التفاضل والهندسة التفاضلية" مؤسسة الرسالة، 1985، لبنان.
- عبد القادر محمود رضوان، "مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)" د.م.ج، 1990، الجزائر.
- عبد الهادي النجار "اقتصاديات النشاط الحكومي" ذات السلاسل، 1982، الكويت.
- قادة أقاسم، "المحاسبة الوطنية" ترجمة: عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، د.م.ج، 2002، الجزائر.

قائمة المراجع

- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق" الدار الجامعية، 2007، مصر.

- محمود نيزي، "الاقتصاد المالي"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978-1979، سوريا.

2- قائمة الكتب باللغة الاجنبية

- Amira Jouini , Régime de change et croissance économique : théorie et essais de validation empirique,2002.

- Andrew Harrison et Autres,« Business international et mondialisation »,1ère édition, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2004.

- Anne. O. Krueger, la détermination des taux de change, éditions Economica, 1985.

- Article brown Richard P.C.(1997) , estimating remittance function for pacific island migrants ; world development vol.25 ; no 4.

- Artus, Patrick and Kaabi Moncef, Dépenses publiques, Progrès techniques et croissance, Vol 44 N° 1. 3Janvier – Mai 1993.

- Bernard Guillochon, Annie Kaweckki, « Economie international », 4 édition, Dunod, Paris, 2003.

- Bourguinat. Henri "finance international", 2ème édition, PUF, paris, 1995.

- ChAKER ALAOUI. Et HiethemSassi ,ibid.

- CHARLES BETTELHEIM : L'harmonisation du secteur agricole et du secteur industriel Paris 1963 .

- Dorunbush. R, « Exchange rate and inflation », the MII press, Cambridge, USA, 1994, .

- Drunat Jérôme, Dufrenot Gilles, Mathieu Laurent. Les théories explicatives du taux de change : de Cassel au début des années quatre-vingt. In: Revue française d'économie, volume 9, n°3, 1994.

- Dupuy. M et Al, « Finance internationale », Dunod , Paris, 2006.

قائمة المراجع

- Eichengreen. B, « L'expansion du capital: une histoire du système monétaire international », édition, l'harmattan, 1997.
- Elbadawi ; I.A and rochar(1992); determinants of expatriate workers Remittances in North Africa and Europe; the world bank Washington.
- Farid Makhoulouf ; transferts de fonds vers le Maroc ; enjeux ; comportement et impacts favorables du co-développement avis et rapports du CES.
- Frankel. J, « No single currency is right for all countries or at all times », Princeton essay in international finance, international finance section department of economics Princeton University, 1999.
- Hevé. M, Celine. P, Neolat. S, « Economie de prévision », N°123-124, France, 1996.
- Imed Drine, Christophe Rault, « La PPA est-elle vérifiée pour les pays développés et en développement », économie internationale, France, 2004.
- JAKUB BIJAK ; Forecasting international migration, selected theories models and methods N4 2006; CEFMR
- Jean Arrous , les théories de la croissance , édition du seuil , paris , 1999 .
- Johes, c.i theorie de la croissance endogène . F .MAZEROLLE, TRADE , Bruxelles, Belgique, les éditions de Boeck université .
- JP. Allégret, «économie monétaire internationale », Edition Hachette, paris, 1997.
- Katheline Shubert , Macroeconomie, Comportement et croissance, 2eme édition, veurbut, France, 2000.
- Kpégo Didier Anatole GBENOU ; Impacts macroéconomiques des transferts de fonds des migrants dans les pays de l'UEMOA ; BCEOA Nder/14/03 année 2015 .
- Larbi Dohni, Canol Hainaut, « Les taux de change », édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004.
- Les transferts de fonds internationaux des émigrés et leur rôle dans le développement ; nb 26 ; Perspectives des migrations internationales SOPEMI – Édition 2006© OCDE 2006
- Longinus Rutasitara " Exchange rate regimes and inflation in Tanzania" Department of Economics University of Dar es Salaam AERC Research Paper 138 February 2004
- Loukas Stemitsiotis, Taux de change de référence et système monétaire international, éditions Economica, 1992.

قائمة المراجع

- M.Bassone, A.Bettone, « Problèmes monétaires internationaux », édition, Armand colin, 1998.
- Maria Coiffars ; Laboratoire d'Economie de la Production et de l'Intégration Internationale ; Université de Grenoble II, Proposition pour une typologie des régulations Nord-Sud des transferts de fonds de migrants ; pp17 .
- Mathieu laurin-gordon ; thèse de maitrise étude des déterminants des transferts de fonds de la diaspora indo-canadienne ; Université d'Ottawa mars 2013 canada .
- Michel Jura, « Technique financière international », 2ème édition, Dunod, Paris, 2003.
- Mohamed Douch, « Déterminants empiriques du taux de change canada/états unis dans une perspective de court et long terme », université du Québec, Montréal, 2001, .
- Ng Yuen-Ling ‘Har Wai-Mun ‘Tan Geoi-Mei– Real Exchange Rate and Trade Balance Relationship: An Empirical Study on Malaysia ‘International Journal of Business and Management ‘Vol. 3, No. 8 .
- PATRICK.Topscalian (principes des finances internationales), Economica 1992.
- Paul R, Krugman, Maurice Obstfeld, « Economie Internationale », 3èmedition, De Boeck, Université, Belgique 2003.
- Perspective économiques de l'OCDE ; 2002 ; N71 ; France .
- Perspectives des migrations internationales: SOPEMI - édition 2006 – ISBN 92-64-03629-6 – © OCDE 2006 .
- Peyrard. J, « Risque de change », Librairie Vuibert, juillet, Paris, 1996.
- Rajhi Toufik, Croissance Endogène et externalités des dépenses Publiques, Rev.eco.vol 44, N° 2 mars 1999.
- See , sason Grant , Economic growth and business cycles , studies in economic and business series , Heinemam library , 1999 .

قائمة المراجع

- Tahar ben marzouka et mongi safra, "monnaie et finance internationale : approche macro – économie", economica-paris-1994.
- Yves Simon, Delphine Lautier, Christophe Morel "Finance Internationale", 10^{ème} édition Economica 2009 .
- Gehrkel and Fang Yao1, «Sources of Real Exchange Rate Fluctuations: The Role of Real Supply Shocks Revisited», School of Economics and Management, Friedrich-Alexander University Erlangen-Nuremberg, Germany, Working Paper, 2012.
- Artis, M. and M. Ehrmann, «The Exchange Rate - A Shock-absorber or Source of Shocks? A Study of Four Open Economies», Journal of International Money and Finance, 25, 874–893, 2006.
- Farrant, K. and G. Peersman, «Is the Exchange Rate a Shock Absorber or a Source of Shocks? New Empirical Evidence» ,Journal of Money Credit and Banking, 2006.
- Nick Lee, « How Important is Currency?», Journal of Fin Week, US, 2009.
- Sebastian Edwardsa and Eduardo Levy Yeyatib, «Flexible exchange rates as shock absorbers», European Economic Review, 2079–2105, 2005.
- Siok Kun Sek, «The Source of Shocks and the Role of Exchange Rate as a Shock Absorber: A Comparative Study in the Crisis-hit East-Asian Countries», Journal of Mathematics Research, Vol. 2, No. 1, February, 2010.
- Sascha Buetzer, Maurizio Michael Habib and Livio Stracca, « Global Exchange Rate Configurations Do Oil Shocks Matter? », European Central Bank, Working Paper Series, no 1442 , June 2012.
- P.H.Lindert et T.Pugel, «Economie Internationale», 10eme Édition, Economica, Paris, 1997.
- Philippe Avoyo, «Finance Appliqué», Dunod, Paris, 1993.
- Ben Youssef Fatma, «La Politique De Change en Algérie», Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magistère non publiée, Université D'Alger, 2006.

قائمة المراجع

- Bouziane Bentabet et M'Hamed Ziad, «Régimes De Change et Développement: Une Analyse Quantitative», Séminaire International, Université Abderrahmane Mira, Bejaia, Algérie, 2009
- Ilman M.C, «Note de travail sur l'Opportunité de dévaluer le Dinar Algérien», Les Cahier de la Réforme Tome 05- 02ème édition – ENAG, 1990,.
- Bourse de Luxembourg, «Manuel de Négociation sur les Marches de la Société de la Bourse de Luxembourg», N 0-03, 2011, .
- Amina Lahrèche-Revil, Les régimes de change, L'Economie Mondiale 2000, CEPii, Éditions La Découverte, collection Repères, Paris, 1999,.
- Banque d'Algérie, Rapports annuels: evolution économique et monétaire en Algérie. (2008-2009-2011).
- Conseil national économique et social, «Regards sur la politique monétaire en Algérie», 26^{ème} session plénière,2005.
- Hausman and Gavin, «Securing stability and growth in a shook prone region :the policy challenge for latin America »,IADB Working paper, No.315.1996.
- Christian Borda, «Terms of trade and exchange rate regimes in developing countries »,Staff Report,No.148,Federal Reserve of New York,2001.
- Brad sester, «The case for exchange rate flexibility in oil exporting economies », Peterson institute for international economics,PB 07-08,November 2007.
- Nathalie Avallon , Le taux de change réel d'équilibre dans pays en transition le cas de Hongrie , document de travail TEANI – CESSEFI, (univ de paris I) ,106-112,
- Mac Donald R and Taylor , M, « Exchange rate Economics , A survey , IMF staff papers , vol 39,1992,.
- Virginie coudert , comment définir un taux de change d'équilibre pour les pays Emergent , Article pour dans internationale la revue du CEPii n =77 , 1er trimestre 1999.

قائمة المراجع

- Ferdinand owound i, Les Mes alignements du taux de change et leur Impact sur la croissance économique en zone Franc, le cas du Cameroun, centre de Recherche en Intégration économique et Financière (CRIEF),univ de poitiers,avril 2012.
- Agnès Benassy-Quéré et Benoit coeuré et pierre jacquet et jean Pisani ferry, " Politique économique ", 1e édition De Boeck Bruxelles 2005
- Barro. R, " Les facteurs de la croissance Economique : une analyse transversale par Pays. ", Economica – paris - 2000 3- Bernard Guillochon et Annie Kaweck, " économie internationale ", 5e édition Dunod – paris - 2006
- Bernard. G, " Économie international ", 2eme édition, Dunod – Paris - 1981
- Bruckert. X et Marteau. D et Dahlia. t, " le taux de change et la zone de franc ", édition EDICEF –paris- 1989
- Cardineau. G et Portier. G, " comment comprendre et mieux utiliser les marches des changes ",édition DUNOD –paris- 1987
- Friedman. M, " The Case for Flexible Exchange Rates ", Chicago University Press (1953), Publié en français sous le titre, " Défense des taux de change flexibles ", Éditions Litec – Paris - 1995
- Gilbert Koenig, " macroéconomie internationale ", Economica -paris- 1997
- Hadj nacer abderrahmane," le pouvoir d'achat du dinar ", les cahiers de la réforme, tome5, deuxième édition ENAG 1990
- Hella Mehri et Guerchi fethi sellauti et Nedjib Mehri, " économie monétaire ", centre de publication universitaire Tunisie 2004
- Henni. A," essai sur l'économie parallèle", édition, ENAG 1991
- Hocine benissad, " algerie: restructuration et réforme économiques 1979- 1993 ", office du publication universitaire – Alger - 1994
- Ilmane M.C," note de travail sur l'opportunité de dévaluer le dinar algérien", les cahiers de réforme, tome 05.deuxieme édition, ENAG 1990
- Patrick Artus, " économie des taux de change ", economica –Paris-1997

قائمة المراجع

- Paul R. krugman et Maurice obstfeld, " économie internationale ", 3° édition de boeck université, Bruxelles 2003
- Peyrard Josette, " risque de change ", librairie vuibert –paris - 1986. 17- Philippe Darreau, " croissance et politique économique ", 1e édition de Boeck Bruxelles 2003.
- Salles pierre, " problèmes économiques généraux ", 6ème édition, Dunod -paris – 1986
- Abdel Ali djbili and vitali kramarenko, " Choosing Exchange régimes in the middle east and north africa ", revue of finance and development, march 2003

3- قائمة الأطروحات وارسائل الجامعية

- أويابة صالح " أثر التغير في أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009 " رسالة ماجستير المركز الجامعي غرداية الموسم الجامعي 2010/2011
- باريك مراد " التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر " رسالة ماجستير بجامعة تلمسان 2013/2014 .
- بربري محمد الأمين " الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة " رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 2010 / 2011
- بلحشر عائشة ، سعر الصرف الحقيقي التوازي دراسة حالة الدينار الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان 2013-2014 .
- بن البار محمد، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي –حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، 2011-2012.

قائمة المراجع

- بن أوديع نعيمة ، النظام القانوني لحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر في مجال الاستثمار مذكرة ماجستير في الحقوق فرع قانون الأعمال ، جامعة مولود معمري 2010.
- بن عاتق حنان، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.
- بن قبلية زين الدين ، النظام المالي والنمو لاقتصادي طروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان 2015/2014.
- بودخدخ كريم ، " أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ، حالة الجزائر 2001-2009 " مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر 2009 . 2010.
- جبوري محمد ، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل: أطروحة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد 2012 / 2013.
- جبوري محمد " تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل " رسالة دكتوراه ، جامعة تلمسان 2013.
- جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان ،2012-2013.
- دليلة طالب ، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015.
- زقير عادل، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 2012/1998، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014 / 2015.
- سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

قائمة المراجع

- سعيدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.
- سليمان شيباني " سعر الصرف ومحدداته في الجزائر 1963/2006" رسالة ماجستير جامعة الجزائر الموسم الجامعي 2008/2009 .
- سي محمد فايزة أطروحة دكتوراه اختلال سعر الصرف الحقيقي - فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974 - 2012) .
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، نقود ومالية، 2014-2015.
- علي بن قدور " سعر الصرف الحقيقي التوازي دراسة قياسية 1970 / 2010" رسالة دكتوراه جامعة تلمسان 2012/2013 .
- علي رعاد: دور التعليم في تحديد مستوى الدخل ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر1-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، اقتصاد كمي ، 2010-2011.
- عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008 .
- قادوس ، مقداد عبد الجبار حامد ، اختيار نظام الصرف الأمثل للدينار الأردني (1978 _ 1997) رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت الأردن 1999 .
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2012 - 2013.

قائمة المراجع

- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص، مالية دولية، 2010-2011.
- ماجدة بنت مطيع عاشور، مذكرة ماجستير: تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة 1974-2006، جامعة الملك سعود، 2009.
- ماجدة مطيع عاشور "تأثير أسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة من 1974 - 2006" رسالة ماجستير بعنوان مقدمة إلى قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود نوقشت بتاريخ 13 6-7-2009 م
- ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، 2013-2014.
- محرز محمد عباس، نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- محمد الأمين بربري - أطروحة دكتوراه بعنوان " الاختيار الامثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر " جامعة الجزائر 3 للسنة الجامعية 2010 / 2011
- مسغوني منى، "علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة من 1970 . 2001 " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية ت جامعة ورقلة 2004 . 2005 .
- مولاي بوعلام " سياسات سعر الصرف في الجزائر - دراسة قياسية في الفترة 1990 / 2003 " رسالة ماجستير جامعة الجزائر جوان 2005.
- سليمان شيباني "سعر الصرف ومحدداته رسالة ماجستير جامعة الجزائر 2008 / 2009 "
- شوقي طارق، «أثر تغير أسعار الصرف على القوائم المالية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2009.

قائمة المراجع

- بطاهر علي، «اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية»، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
- زيرار سمية، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر 1970-2004»، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، 2004.
- يوسف عبد الباقي، «دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات في الدوا النامية - حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
- العقريب كمال، «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر-»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006.

قائمة الملتقيات

- البرادعي حنفي، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد، دار المستقبل العربي، القاهرة (مصر)، 2000.
- البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي، تطورات نظرية النمو الاقتصادي، ورقة بحثية ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة "أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، .
- جبار محفوظ " أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية: دراسة إحصائية لبعض الأسواق المتقدمة والنامية" داخلة في ملتقى دولي حول نمذجة سعر الصرف بجامعة معسكر ماي 2014 .
- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، ورقة بحثية مقدمة إلى جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.
- مايكل بوردو " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف " وهو أستاذ الاقتصاد بجامعة رنجرز بالولايات المتحدة الأمريكية قدم هذه الدراسة لصندوق النقد العربي في اطار ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف في 17/16 ديسمبر 2002 بأبو ظبي الإمارات العربية المتحدة في اطار التدريب الاقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي .

قائمة المراجع

- مفتاح صالح "المالية الدولية" مجموعة محاضرات في مقياس المالية الدولية مطبوعة للطلبة جامعة محمد خيضر بسكرة 2006/2005 .
- نوري منير، لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير إلى الخارج مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف. 2004.
- أمال بن ناصر ، و داد بورصاص " تأثير تغيرات سعر الصرف على تنافسية الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر للفترة 2003-2013" مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول نمذجة سعر الصرف جامعة معسكر .
- 4- قائمة المجلات والجرائد**
- توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان افريل 2010.
- راتول محمد :تحولات الاقتصاد الجزائري"برنامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته"، مجلة بحوث .اقتصادية عربية، العدد 23 ، القاهرة، 2001.
- سمية زيرار و آخرون ، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري (1970-2014)، مجلة دراسات العلوم الادارية العدد 02، المجلد36، الاردن ، 2009.
- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية، مجلة الباحث، قاصدي مرباح ورقة، العدد04، 2006 .
- عبود زرقين ، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر ، مجلة بحوث عربية اقتصادية - مركز دراسات الوحدة العربية العدد 45 ،لبنان، 2009.
- مبارك بوعيشة، السياسات النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 12، 1999.

قائمة المراجع

- محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، منشورات جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف: سلسلة دورية تهم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 02.
- محمد راتول، «الدينار الجزائري بين أسلوب المرونات وإعادة التقييم»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، سكيكدة، الجزائر، 2006.
- شعيب بنونة وخياط رحيمة، "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري-"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2011
- محمد صالح سلمان ،"قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية"، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، عدد 16، جامعة بغداد، 2010.
- كريستين إبراهيم زادة، "المرض الهولندي: ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 1، مارس 2003.
- عبد الرزاق بن زاوي و إيمان تميمون، دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10/2012
- 5- المواقع الالكترونية

- Alan C. Stockman " Choosing an exchange-rate system" Journal of Banking & Finance 23 (1999)
www.elsevier.com/locate/econbase

- Antoine Bouveret et Henri Sterdyniak ; www.ofce.sciences-po.fr; LES MODÈLES DE TAUX DE CHANGE
Équilibre de long terme, dynamique et hystérèse

- Philippe GUILLOT , Les règlements des échanges internationaux IUFM1999 voir:

- Serge rey ; www.erudit.org/apropos/utilisation.htm; L'apport du NATREX à la modélisation des taux de change d'équilibre

قائمة المراجع

- The Concepts of Equilibrium Exchange Rate ; www.seacen.org ; 2011
- Theories of Economic Growth - Old and New Heinz D. Kurz & Neri Salvadori /
https://www.researchgate.net/publication/252313772_Theories_of_Economic_Growth_-_Old_and_New p 12
- www.escwa.un.org 2015 تقرير الهجرة الدولية لعام
- 2016 تاريخ الاطلاع 18 مارس <http://www.alukah.net/culture/0/78001/#ixzz4ZMNvh1z7>
- عادل عبد العزيز الفكي " الدولار صعود وهبوط " مقال على الموقع <http://www.alnilin.com/945971.htm>
- ويكيبيديا الموسوعة الحرة موقع " سعر_الصراف" https://ar.wikipedia.org/wiki/D9.85.D8.A7_.
- Agnès BÉNASSY-QUÉRÉ , " comment se fixent les Taux de changes : un bilan " economie et prévision N°107,
.P37-58. mai 1993
- www. Reunion. Iufm. Fr/ dep/ sciences 20% Economiques 20% et 20% socialrs /livers. Html
- www.albankaldawli.org/migration ، بيان صحفي رقم 2012/175/DEC
- www.amf.org.ae أداء ومصادر النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، صفحة 34
- Banque d'Algérie - Marché des changes, «Règlement de la Banque d'Algérie n°95-08 du 23 décembre 1995»,
PP1-2. www.Droit-Afrique.com.
- Daly S M. « Le choix du régime de change pour les économies émergentes », **Munich Personal RePEc Archive**,2007. Online at: <http://mpira.ub.uni-muenchen.de/4075/>.
- البنك العالمي، الأزمة الاقتصادية العالمية، متاح على الموقع: www.go.worldbank.org/6NRSRNWE_00
- الأزمات، متاح على الموقع: لمواجهة الصندوق في الإفراض صندوق النقد الدولي: أعمال
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/crislend.htm>
- Adouka lakhdar ,benbouzian mohamed, mésalignement du taux de change réel du dinar algérienne,international
research journal of finance and economics ,ISSN 1450-2887,issue49(2070),eurojournals
publishing :www.eurojournals.com/finance.htm.

قائمة الملاحق

الملاحق:

اختبار الاستقرار:

Null Hypothesis: LOGINVE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.052991	0.2554
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(LOGINVE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.555516	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.220581	0.9388
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.817745	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LOGDD has a unit root

Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.416109	0.1424
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(LOGDD) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.705315	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: LOGINVL has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.532883	0.9653
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(LOGINVL) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.626857	0.0109
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGTCH has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.442784	0.9588
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGTCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.496955	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.583526	0.9685
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.396482	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: LOGGD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.040098	0.6601
Test critical values: 1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(LOGGD) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.242855	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.660720	

5% level -1.955020
 10% level -1.609070

نتائج السببية:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/12/17 Time: 15:02

Sample: 1990 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGGD does not Granger Cause LOGPIB	25	0.62679	0.5445
LOGPIB does not Granger Cause LOGGD		0.80025	0.4631
LOGINVE does not Granger Cause LOGPIB	23	1.23639	0.3139
LOGPIB does not Granger Cause LOGINVE		0.47198	0.6313
LOGINVL does not Granger Cause LOGPIB	25	1.80435	0.1904
LOGPIB does not Granger Cause LOGINVL		1.52167	0.2426
LOGTCH does not Granger Cause LOGPIB	25	2.04177	0.1560
LOGPIB does not Granger Cause LOGTCH		0.62390	0.5460
LOGM2 does not Granger Cause LOGPIB	25	2.04225	0.1559
LOGPIB does not Granger Cause LOGM2		0.54377	0.5889
LOGDD does not Granger Cause LOGPIB	25	3.39051	0.0540
LOGPIB does not Granger Cause LOGDD		0.90339	0.4211
LOGINVE does not Granger Cause LOGGD	23	0.18116	0.8358
LOGGD does not Granger Cause LOGINVE		0.51785	0.6044
LOGINVL does not Granger Cause LOGGD	25	0.32269	0.7279
LOGGD does not Granger Cause LOGINVL		8.06364	0.0027
LOGTCH does not Granger Cause LOGGD	25	0.74260	0.4885
LOGGD does not Granger Cause LOGTCH		3.90027	0.0371
LOGM2 does not Granger Cause LOGGD	25	0.74270	0.4885
LOGGD does not Granger Cause LOGM2		4.52356	0.0239
LOGDD does not Granger Cause LOGGD	25	0.23674	0.7914
LOGGD does not Granger Cause LOGDD		0.88794	0.4271
LOGINVL does not Granger Cause LOGINVE	23	0.81063	0.4602
LOGINVE does not Granger Cause LOGINVL		3.14511	0.0674
LOGTCH does not Granger Cause LOGINVE	23	11.8625	0.0005
LOGINVE does not Granger Cause LOGTCH		7.14446	0.0052
LOGM2 does not Granger Cause LOGINVE	23	11.8753	0.0005
LOGINVE does not Granger Cause LOGM2		7.15312	0.0052

LOGDD does not Granger Cause LOGINVE	23	3.46310	0.0534
LOGINVE does not Granger Cause LOGDD		0.24141	0.7880
LOGTCH does not Granger Cause LOGINVL	25	2.20607	0.1362
LOGINVL does not Granger Cause LOGTCH		0.99281	0.3881
LOGM2 does not Granger Cause LOGINVL	25	2.20596	0.1362
LOGINVL does not Granger Cause LOGM2		1.25924	0.3054
LOGDD does not Granger Cause LOGINVL	25	4.11972	0.0317
LOGINVL does not Granger Cause LOGDD		1.99903	0.1616
LOGM2 does not Granger Cause LOGTCH	25	2.88964	0.0790
LOGTCH does not Granger Cause LOGM2		2.90613	0.0780
LOGDD does not Granger Cause LOGTCH	25	2.05284	0.1546
LOGTCH does not Granger Cause LOGDD		2.31066	0.1251
LOGDD does not Granger Cause LOGM2	25	1.75200	0.1990
LOGM2 does not Granger Cause LOGDD		2.31052	0.1251

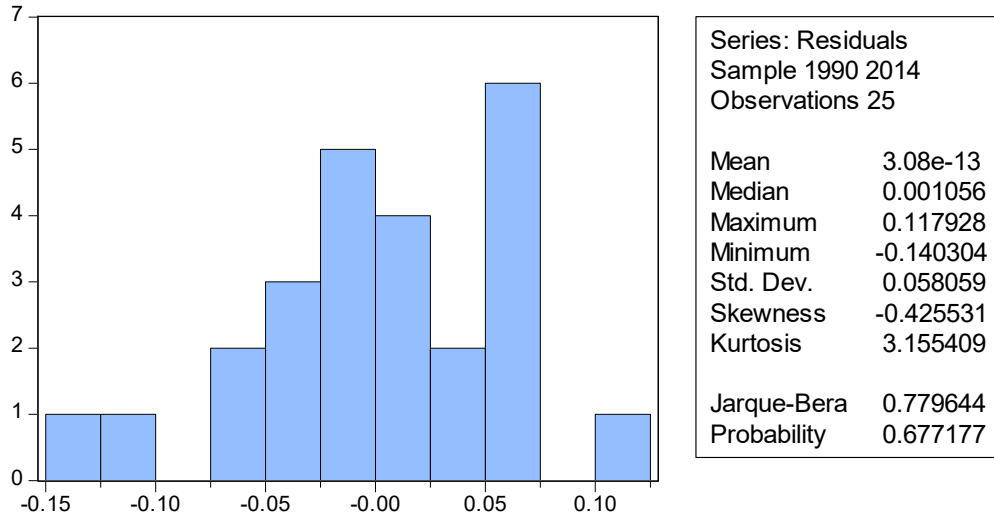
نتائج تقدير النموذج:

Dependent Variable: LOGPIB
Method: Least Squares
Date: 06/12/17 Time: 15:28
Sample (adjusted): 1990 2016
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.663977	0.905093	5.153036	0.0001
LOGDD	-0.248605	0.251033	-0.990327	0.3351
LOGTCH	3.796348	190.5617	1.992189	0.0617
LOGINVE	0.008171	0.003956	2.065698	0.0536
LOGINVL	0.669319	0.036060	18.56139	0.0000
LOGM2	-379.7548	190.5476	-1.992965	0.0616
LOGGD	-0.734085	0.258300	-2.841988	0.0108
R-squared	0.986078	Mean dependent var		7.831503
Adjusted R-squared	0.981438	S.D. dependent var		0.492068
S.E. of regression	0.067041	Akaike info criterion		-2.335538
Sum squared resid	0.080900	Schwarz criterion		-1.994253
Log likelihood	36.19423	Hannan-Quinn criter.		-2.240880
F-statistic	212.4929	Durbin-Watson stat		1.524790
Prob(F-statistic)	0.000000			

اختبار البواقي :

التوزيع الطبيعي للبواقي :



التجانس التباين:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.166110	Prob. F(1,22)	0.6875
Obs*R-squared	0.179853	Prob. Chi-Square(1)	0.6715

